جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسة روسيا الخارجية تجاه أوكرانيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية بجامعة الأنبار

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية

من طالب الماجستير

أمجد خلف عبدالكريم عبدالرزاق المولى

إشراف

أ.م.د. أركان إبراهيم عدوان

١٤٤٢ هـ

٢٠٢١م

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ))

(صدق الله العظيم)

المجادلة (١١)

إقرار المشرف

أشهد أن اعداد هذه الرسالة الموسومة: (سياسة روسيا الخارجية تجاه أوكرانيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين)، لطالب الماجستير (امجد خلف عبد الكريم) قد جرى تحت إشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الأنبار/ قسم العلوم السياسية.

التوقيع

المشرف

التاريخ / / ٢٠٢١

توصية رئيس قسم العلوم السياسية:

بناءاً على التوصيات المتوفرة، ارشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع

الاسم:

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ: / / ٢٠٢١

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة بـ (سياسة روسيا الخارجية تجاه أوكرانيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين) المقدمة من الطالب (امجد خلف عبد الكريم) تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة قدر تعلق الأمر بالأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاسم :

التاريخ: / /٢٠٢١

إقرار الخبير العلمي

أشهد بأن الرسالة الموسومة بـ (سياسة روسيا الخارجية تجاه أوكرانيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين) المقدمة من الطالب (امجد خلف عبدالكريم) في كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية/ جامعة الانبار، تمت مراجعتها وأصبحت مؤهلة للمناقشة قدر الامر بالسلامة العلمية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢١

إقرار مقرر الدراسات العليا

استناداً الى التوصيات من المشرف والمقوم اللغوي أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢١

إقرار رئيس القسم

استناداً إلى التوصيات المقدمة من المشرف والمقوم اللغوي والمقوم العلمي ومقرر الدراسات العليا أرشح الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢١

إقرار لجنة المناقشة

نشهد اننا اعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (سياسة روسيا الخارجية تجاه اوكرانيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين) وناقشنا الطالب (امجد خلف عبدالكريم) في محتواها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ قسم الدراسات الدولية. وبتقدير ( ).

عضواً

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. عبد العزيز عليوي عبد

التاريخ: / / ٢٠٢١

عضواً

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. مصطفى جابر فياض

التاريخ: / / ٢٠٢١

عضواً ومشرفاً

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. اركان ابراهيم عدوان

التاريخ: / / ٢٠٢١

رئيساً

التوقيع:

الاسم: أ. د. قاسم محمد عبد

التاريخ: / / ٢٠٢١

صادق مجلس كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة الانبار على اقرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

أ. د. هادي مشعان ربيع

عميد كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة الانبار

/ / ٢٠٢١

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير فلقد كان له الفضل الأوّل في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرًا (أمي الغالية)، حفظها الله ورعاها

اهدي بحثي المتواضع هذا آملاً من الله ان يتقبله مني ويجعله في ميزان حسناتي، يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم.

(الباحث)

شكر وتقدير

أشكر الله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

وانطلاقاً من قوله تعالى (وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) ومن قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) **(لا يشكر الله من لا يشكرْ الناس)** وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر: أستاذي ومشرفي الأستاذ الفاضل الدكتور أركان إبراهيم عدوان حفظه الله على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له منذ الخطوات الأولى وعلى ما رأيته فيه من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة. أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء، كما أتقدم بالعرفان والتقدير لكلية القانون والعلوم السياسية المتمثلة بعميدها الأستاذ الدكتور هادي مشعان وأساتذتها وأخص منهم رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ المساعد الدكتور عماد رزيك. وبكل احترام أقدم شكري وتقديري وامتناني إلى الأساتذة أعضاء ورئيس لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة ولما سيبذلونه من جهد ووقت لقراءة البحث لإبداء ملاحظاتهم ومن ثم تقويمها على الوجه الأصح والأصوب من الناحية العلمية.

ومن واجب الاعتراف بالجميل أود أن أتقدم بشكري الجزيل إلى السيدة داليا محمد عرفة لما قدمته لي من يد عون في إيصال المراجع من المكتبات المصرية.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أفراد عائلتي جميعاً على تشجيعهم ومساعدتهم لي حتى أتممت بحثي هذا.

(الباحث)

ملخص الدراسه :

تناولت الدراسة " سياسة روسيا الخارجية تجاه اوكرانيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين"، أبرز التحديات التي واجهت جمهورية روسيا الاتحادية في رسم سياستها الخارجية تجاه دول الجوار، وخاصة اوكرانيا التي تعدها روسيا جزءً منها جغرافيا وقوميا، والتي تعد الممر الأكبر لنقل الطاقة إلى أوروبا بنسبة ٨٠% ، حيث كان الهدف الرئيسي لروسيا وراء سياستها هو الوقوف بوجه تمدد حلف الشمال الاطلسي، فضلاً عن تهديدات الاتحاد الاوروبي، كون اوكرانيا تعد الدولة التي تفصل بين روسيا وأوروبا، وإن انفصال اوكرانيا عن روسيا يعني تواجد الغرب على الحدود الروسية بشكل مباشر، مما يصعب على الأخير استعادة مكانتها العالمية، فالرئيس الروسي بوتين يسعى إلى استعادة الدور العالمي للقوة الروسية في إطار عالم متعدد الأقطاب تكون روسيا أحد أقطابه الرئيسية.

تكمن اهمية دراسة موضوع سياسة روسيا الخارجية تجاه اوكرانيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، من خلال تفسير القضايا واسباب التغيير المستمر في السياسة الخارجية الروسية لاسيما تجاه الدول المجاورة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار، الذي يعد من أكثر المناهج التي تلاقي عناية في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، والذي يعنى بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية .

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١.	الآية القرآنية	أ
٢.	الإهداء	ح
٣.	الشكر والتقدير	ط
٤.	ملخص الدراسة	ي
٥.	قائمة المحتويات	ك
٦.	المقدمة	١-٥
٧.	تمهيد	٦-١١
٨.	**الفصل الأول** **محددات السياسة الخارجية تجاه أوكرانيا**	**١٢-٤٧**
٩.	**المبحث الأول** **المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية** أولاً: المحددات الجغرافية ثانياً: المحددات السكانية ثالثاً: المحددات الاقتصادية رابعاً: المحددات العسكرية خامساً: طبيعة النظام السياسي	١٤ ١٤ ١٥ ١٩ ٢١ ٢٤ ٢٧
١٠.	**المبحث الثاني** **المحددات الخارجية** اولاً: حلف الشمال الاطلسي(الناتو) ثانياً: العلاقات الروسية الأمريكية	٣٤ ٣٤ ٣٤ ٤٢

١١.	**الفصل الثاني** **مكانة أوكرانيا في الاستراتيجية القومية الروسية**	**٨٤-٤٨**
١٢.	**المبحث الأول** **الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا** اولاً: اهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا ثانياً: شبه جزيرة القرم ثالثاً: اهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية رابعاً: اهمية أوكرانيا بالنسبة لأوروبا	٤٩ ٤٩ ٥٠ ٥٤ ٥٨ ٦٠
١٣.	**المبحث الثاني** **الأزمة الأوكرانية عام٢٠١٤:الأسباب والتداعيات** اولاً: جذور أزمة القرم عام ٢٠١٤ ثانياً: أزمة شبه جزيرة القرم ثالثاً: الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة الأوكرانية	٦٢ ٦٢ ٦٢ ٦٦ ٧٧
١٤.	**الفصل الثالث** **المواقف الدولية من التدخل الروسي في أوكرانيا**	**١١٣-٨٤**
١٥	**المبحث الأول** **المواقف الدولية من التدخل الروسي في أوكرانيا** اولاً: الموقف الأوروبي من التدخل الروسي في أوكرانيا ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية ثالثاً: مواقف القوى الاقليمية	٨٦ ٨٦ ٨٦ ٩١ ٩٨
١٦	**المبحث الثاني** **مستقبل السياسة الروسية تجاه أوكرانيا** أولاً: سيناريو الاستمرار وتزايد اهمية أوكرانيا ثانياً: سيناريو الانسحاب وتراجع الدور الروسي في أوكرانيا ثالثاً: سيناريو التعاون والاندماج التام بين البلدين	١٠١ ١٠٥ ١٠٨ ١١٠
١٧.	**الخاتمة**	**١١٧-١١٤**

١٨.	المصادر	١١٨-١٣٤

المقدمة :

تعد السياسة الخارجية المرآة التي تعكس موقف الدولة وتوجهاتها في الساحة الدولية فتعبر عن مصالح دائمة لهذه الدولة، إذ لا توجد صداقة دائمة ولا عداء دائم بل تحكمها المصالح الدائمة، وبما أن روسيا الاتحادية دولة كبرى فأن لديها مصالح واهدافاً إقليمية ودولية تسعى الى تحقيقها باستعمال جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية، باعتبار ان الهدف الرئيسي لأي سياسة خارجية هو توظيف الامكانيات والوسائل المتاحة لتحقيق اهداف ومصالح محددة.

لقد عرفت السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة مرحلتين مهمتين: مرحلة حكم الرئيس "بوريس يلتسن" والتي تعد مرحلة انتقالية تميزت بالتقارب مع الغرب، ومرحلة الرئيس "فلاديمير بوتين"، وهي المرحلة التي تميزت بإعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية، من خلال اعتماد الواقعية البرغماتية، وكان الجامع في السياسة الخارجية بين المرحلتين، هو العمل على مواصلة العلاقات الروسية مع دول الجوار القريب الذي تعد اوكرانيا جزء منه، فهي تمثل اهمية جيواستراتيجية وامنية بالنسبة لروسيا نظرا لموقعها الجغرافي الذي إذا تسامحت فيه روسيا يعني التغلغل من طرف الغرب واحتواء روسيا والقضاء على هدفها في أن تصبح قوة كبرى من جديد، ما رسخ قناعة لدى روسيا بضرورة التحرك لبناء استراتيجية تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق، مدركة بذلك الأهمية التي تتمتع بها اوراسيا في مواجهة المد الغربي والاوربي الذي يسعى لاحتوائها عن طريق ما يعرف لدى روسيا بالجوار القريب، لاسيما اوكرانيا التي اضحت تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لروسيا وذلك منذ استقلالها، فخسارة اوكرانيا تعني انتكاسة جيوبولتيكية واستراتيجية تسفر عن حرمان روسيا من موقع البحر الاسود، فيؤدي الى تضييق نفوذها لصالح التوسع الأورو – اطلسي والغربي تجاه دول شرق اوروبا ككل.

واجهت السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا متعدد من التحديات والعقبات، لاسيما في ظل مساعي اوكرانيا الانضمام للاتحاد الاوربي وحلف الشمال الاطلسي، هذا يعني التوسع الامريكي على الحدود الروسية، لذا فقد اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية تجاه اوكرانيا على العديد من الوسائل والآليات من اجل التأثير في السياسة الخارجية الاوكرانية والتصدي لرغباتها في ان تصبح دولة عظمى، فاعتمدت روسيا على الوسائل الاقتصادية والوسائل الطاقوية وصولا الى التدخل العسكري عند ضم شبه جزيرة القرم، وهذا

الفعل قابلته عدد من العقوبات السياسية والاقتصادية على الجمهورية الروسية من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي، الامر الذي جعل السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا في تنافس غربي، وبالتالي فان الوسائل والاليات التي تستعمل من طرف روسيا للحفاظ على اوكرانيا هي التي تقرر في مستقبل استمرار او تغير في العلاقات بين البلدين.

اهمية الدراسة :

تتجسد اهمية دراسة موضوع السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا في عهد فلاديمير بوتين كونه يفسر لنا قضايا واسباب التغيير المستمر في السياسة الخارجية الروسية لاسيما تجاه الدول المجاورة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ففي هذا الموضوع تمثل اوكرانيا جوهر المصالح الروسية التي لا يمكن ان تستغني عنها الجمهورية الروسية، من اجل الحفاظ على امنها القومي ومكانتها الدولية. ولعل من ابرز اسباب اختيار الموضوع:

١- الأسباب الذاتية:

لقد تم اختيار الموضوع لعناية شخصية بواقع العلاقات الدولية والدراسات الامنية خاصة بين الدول الكبرى، ورغبة في التعمق في فهم السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا لاسيما في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين" والذي تميزت مرحلته في الصبغة التنافسية مع الولايات المتحدة الامريكية، والهدف من استرجاع امجاد الاتحاد السوفيتي.

٢- الاسباب الموضوعية:

نظرا للمتغيرات الدولية الراهنة في منطقة اوراسيا التي تحدث عن اهميتها كثيرُ من المفكرين في النظريات الجيوبوليتيكية، وافترض أنه من يسيطر عليها يسيطر على العالم، والابعاد الاستراتيجية والجيوبولتيكية لأوكرانيا تجعلنا نتعرف على أسباب تنافس القوى الغربية عليها، وسعي كل قوة إدخالها ضمن دائرة نفوده، وخسارة روسيا لأوكرانيا يعني احتواءها وتشديد الحصار عليها من الاتحاد الاوروبي وحلف الشمال الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

اشكالية الدراسة :

إن الواقع الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة يتسم بالهيمنة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في ١٢/٢٦/ ١٩٩١ وتراجع دور روسيا الاتحادية على المستوى الدولي، إلا أن روسيا بدأت تسترجع موقعها وخاصة مع تولي بوتين الحكم عام ٢٠٠٠ حين ركز في سياسته على تقوية الروابط مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا (الجوار القريب)، حتى يتمكن من استرجاع مكانة الإمبراطورية الروسية، وفقا لذلك فإن ثمة تساؤلاً مهماً لابد من طرحه : هل تعد عودة روسيا الى الساحة الدولية كقوة عظمى مقترن بهيمنتها على الجوار القريب؟ والذي تتفرع منه مجموعة من الاسئلة الفرعية :

١- ما محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا ؟

٢- ما الاهمية التي تحتلها اوكرانيا في الاستراتيجية القومية الروسية؟

٣- ما التداعيات التي افرزتها التدخلات الخارجية في اوكرانيا ؟

٤- هل تعتمد استمرارية او تغير العلاقة بين روسيا واوكرانيا على ما تعتمده روسيا في سياستها تجاه اوكرانيا؟

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (أن القدرات والامكانيات التي تمتلكها روسيا تسمح لها بإبقاء اوكرانيا ضمن مجالها الحيوي).

منهجية الدراسة :

اقتضت طبيعة الموضوع ونطاق الدراسة ان تعتمد على منهج صنع القرار، انطلاقا من كون هذه الدراسة ركزت على مستوى صنع وتحليل السياسة الروسية تجاه اوكرانيا عهد الرئيس فلاديمير بوتين من خلال صياغة توجهاتها وتحديد قضاياها وبيان طبيعة هذه التوجهات ومحدداتها ، فإنه يمكن القول: ان من المناهج المناسبة هو" منهج صنع القرار في السياسة الخارجية" وهو من أكثر المناهج التي تلاقي عناية في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتهتم بتحليل كافة العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند اصدارهم قرارات معينة .

حدود الدراسة:

يتمحور النطاق المجالي للدراسة في إطار مسار السياسات الدولية، وذلك من خلال دراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا عهد فلاديمير بوتين في ولاياته الثلاث من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٨، ومن ثم الفترة الانتقالية من ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠٢٠، وقد ركزت الدراسة على فترة رئاسته الثالثة بعد عام ٢٠١٢، بسبب التطورات الامنية والسياسية التي تخص الملف الاوكراني، والتي تعدها روسيا جزءً من ملف أمنها القومي.

هيكلية الدراسة :

قسمت الدراسة الى:

الفصل الاول: محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا، وذلك من خلال مبحثين، إذ كان المبحث الأول بعنوان المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية، والمبحث الثاني بعنوان المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية، وكلا العنوانين يدوران في سياستها تجاه اوكرانيا.

الفصل الثاني: فقد كان بعنوان مكانة اوكرانية في الاستراتيجية القومية الروسية، إذ كان المبحث الاول بعنوان الاهمية الجيوسياسية لأوكرانيا، وعن المبحث الثاني الذي تضمن عنوان الازمة الاوكرانية : الاسباب والتداعيات.

الفصل الثالث: والذي تطرق فيه لمناقشة المواقف الدولية اثر التدخل الروسي في اوكرانيا ومستقبلها، وذلك من خلال مبحثين حيث اشتمل المبحث الاول المواقف الدولية اثر التدخل الروسي في اوكرانيا. اما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه عن مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا، وذلك من خلال ثلاثة سيناريوهات السيناريو الخطي والسيناريو الاصلاحي والسيناريو الراديكالي.

وأخيرا خاتمة الدراسة.

تمهيد

دور القائد السياسي في السياسة الخارجية

إن موضوع السياسة الخارجية يحظى باهتمام متزايد، واسع النطاق من قبل المفكرين والمثقفين والاكاديمين، فضلاً عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية، لما لها من تماس شديد وعلاقة وثيقية بالعديد من مجريات السياسة الدولية، وهذه الجاذبية التي تحظى بها السياسة الخارجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصر لها. ومن هنا يمكن القول بأن البحث في الممارسات العملية لأية ظاهرة لابد وإن تسبق بإطار نظري لتلك الظاهرة، وتأتي أهمية ذلك من خلال الترابط الوثيق بين النظرية والممارسة، فلا يمكن للممارسة أن تبتعد عن النظرية، لأن ذلك التباعد سوف يضفي عليها الارتجالية والعفوية، إلا أن هذا لا يعني بأن يكون التلازم تاماً، لأن كل ممارسة لنظرية معينة أنما تتأثر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والفكري الذي تمارس فيه[١].

وفي ضوء ما تقدم، وقبل البدء بموضوع سياسة روسيا الخارجية تجاه أوكرانيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، لابد من دراسة مفهوم السياسة الخارجية والقيادة السياسية ودورها في التأثير على سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

أولا: مفهوم السياسة الخارجية:

يعاني مفهوم السياسة الخارجية، كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص، إذ تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية.

ويمكن لنا ملاحظة ذلك التباين في تعريفات السياسة الخارجية وبشكل واضح من خلال تفحص الادبيات المتعلقة بتلك الظاهرة، فهناك من ينظر على السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية[٢].

---

[١] فكرت نامق عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨**، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١،ص١٦.
[٢] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، طرابلس، بلا، ص٨.

أما مارسيل ميرل فيعرف السياسة الخارجية وفي مقدمة كتابه (السياسة الخارجية)، للوهلة الاولى ليس ثمة ابسط من تحديد السياسة الخارجية، فالمصطلح يعبر عن تمييز يتعلق على ما يبدو بالوضوح الذي يرتسم على كل خرائط العالم السياسية، أي ما يفصل الداخلي عن الخارجي. فالسياسة الخارجية إذاً هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح فيما وراء الحدود[١].

في حين عرفها (ريشارد سنايدر) بأنها منهج الذي يتم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة ما حدثت فعلاً، تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل[٢]. كما يعرفها (جيمس روزنو) بأنها منهج العمل الذي يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل اقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً[٣]، وهو من اكثر التعاريف التي جمعت بين عناصر السياسة الخارجية.

أما (فريدريك شاريون) فيعرفها بأنها الأداة التي تحاول الدولة من خلالها تشكيل محيطها السياسي الدولي، وهي غالباً ما تعتبر حارس مصالح الدولة على المدى البعيد، ويمكن اعتبارها كسياسة عامة بمعنى أنها سياسة تنفذ من قبل مصالح– مؤسسات –الدولة بإمكانيات محددة بغية تحقيق أهداف محددة بدقة، لكنها تتعلق بسياسة عامة من نوع خاص، لأنها تتجاوز الحدود الوطنية، وتتضمن غالباً ردود أفعال ومحاولات للتكيف مع الاحداث الخارجية، وأن مسار قراراتها غالباً ما يكون غير واضح مقارنتةً مع بقية السياسات العامة، وتعد مجالاً محجوزاً للمسؤولين السامين في الدولة[٤].

أن هذا التعريف يقتصر فقط على الدول، في حين أن هناك من يقر بوجود وحدات من غير الدول قادرة على صياغة السياسة الخارجية.

---

[١] مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر، سلسلة آفاق دولية، ١٩٨٩، ص٣.
[٢] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧.
[٣] **المصدر نفسه**، ص١١.
[٤] رقية غربي، ((**السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**))، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١١، ص٩.

أما (دانيال باب) فإنه يفرق بين عملية السياسية الخارجية والسياسة الخارجية فعملية السياسة الخارجية هي: مجموع الأفعال التي تتبعها الدولة في صياغتها وتتضمن سياستها الخارجية. أما السياسية الخارجية فتعني: الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية[١].

وهذا التعريف يفرق بين السياسة الخارجية كفعل يقوم به صناع القرار في المحيط الدولي الذي يعبر عن مواقف معينة وقرارات معينة، وبين عملية صنع السياسة الخارجية وصياغتها التي تمر عبر مراحل وصولاً الى الفعل المنبثق عن هذه المراحل، بالإضافة إلى العناصر التي دخلت في هذا التعريف منها: أهداف السياسة الخارجية وموارد الدولة والمعلومات والمؤسسات[٢].

في حين يعرف الدكتور (أسماعيل مازن الرمضاني) مفهوم السياسة الخارجية بأنها السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللعبين الدوليين، خارج الحدود الاقليمية لدولته، وذلك بقصد إنجاز أحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية، أو تطويرها أو الدفاع عنها[٣].

هذا وبالإضافة إلى العديد من التعريفات المختلفة التي تم طرحها من قبل العديد من الباحثين في حقل العلوم السياسية، لكن التعريف الأقرب الى مفهوم السياسة الخارجية وذلك بحسب الدكتور (محمد السيد سليم) تعريف (جيمس روزنو)، كون باقي التعاريف لا تحدد كل الأبعاد المتصورة لعملية السياسة الخارجية فهي تقتصر على تعريف السياسة الخارجية بأحد أبعادها أو مكوناتها على مستو السلوك هيرمان أو الأهداف سيبوري، كما أن بعضها شديد العمومية بحيث لا يوضح طبيعة السياسة الخارجية ولا يميزها عن غيرها من السياسات[٤].

ومن خلا ما تقدم يمكن ان يعرف الباحث مفهوم السياسة الخارجية انطلاقاً من التعاريف التي ذكرت اعلاه اذ يرى بأن مفهوم السياسة الخارجية هي المدخلات والمخرجات التي تتعامل بها الدولة في تعاملها مع دولةُ ما، وفي وقت محدد، يربطها عامل المصلحة.

---

[١] حمدوش رياض،((**تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد احداث ١١سبتمبر ٢٠٠١**))، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطية، ٢٠١١، ص١١.

[٢] **المصدر نفسه.**

[٣] مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية، دراسة نظرية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص١٤.

[٤] محمد السيد سليم، **مصدر سابق**، ص١١.

ثانياً: دور القائد السياسي في السياسة الخارجية

من بين القضايا التي تناولتها العلوم السياسية، تقف مسألة القيادة في أهميتها الواضحة التي عكسها الفكر السياسي، فهي سمة أساسية من سمات الحكومات والأنظمة الحاكمة، فنرى أن القيادة الضعيفة في أية دولة تؤدي إلى تدهور الحكومة، والقيادات القوية الحازمة أمر لا غنى عنه لنجاح الحكومات، كما أن القيادة الحكيمة تستطيع أن تؤمن حالة من الرخاء والاستقرار على المدى الطويل، وإذا أتصفت بغير ذلك فإنها تؤدي بالبلد والشعب إلى كارثة حقيقية[١].

إذ تعد القيادة السياسية من أهم محددات السياسة الخارجية للدولة، فالقائد السياسي هو رأس الدولة والمسؤول عن صنع سياستها الخارجية وعلاقتها بالدول الأخرى، لذا فتغير هذه القيادة يؤدي في أغلب الأحيان إلى حدوث تغير في سياسة الدولة الخارجية وعلاقاتها بالدول الأخرى، كما أن تغير نظرة ورؤى القائد السياسي من وقت لأخر للأحداث والمصالح تجعله يغير من سياسته وبالتالي علاقته بالدول الأخرى.

تعددت تعريفات القيادة السياسية وتنوعت إذ يعرف (الدكتور جلال معوض) بأنها قدرة وفاعلية وبراءة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع المقدرات الحقيقية للدولة وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ المقررات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع[٢].

ومن التعريفات التي ترتكز على السمات الشخصية للقائد ما جاء في تعريف القيادة في موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي، أنها صفة تدل على أهلية وقدرة وموهبة لتسيير عمل جماعي واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة. ويتحقق الاستقطاب عادة من خلال الثقة والاقتناع العلمي أو النظري بشخصية القائد أو أشخاص القيادة وغاياتهم والإعجاب بسيرتهم وسلوكهم

---

[١] محمد بدر المطيري، **دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٥، ص٦٧.

[٢] قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، إصدارات إي – كتب، لندن، ٢٠١٦، ص٤١.

وقدرتهم على إنجاز المهام والاستجابة للتحديات المطروحة ولا بد من توفر التعاطف والاتصال بين القيادة وإتباعها، ويرتبط مفهوم القيادة في التحليل السياسي ارتباطاً قوياً بمفاهيم السلطة، والقوة والنفوذ[١]

في حين عرفها (الدكتور إسماعيل صبري)، و(الدكتور محمد محمود ربيع) في موسوعة العلوم السياسية بأنها العملية التي يمارس من خلالها عضو الجماعة تأثير إيجابياً على باقي أعضاء الجماعة، وعلى ذلك فالقائد هو عضو الجماعة الذي يمارس تأثيراً إيجابياً على أعضاء الجماعة الأخرين[٢].

وقد أجمع معظم المفكرين السياسيين الذين سعوا إلى إيجاد تعريفات خاصة بمصطلح القيادة السياسية على ضرورة توافر العناصر التالية ليصبح تعريفها أكثر شمولية ودقة[٣]:

١- شخصية وصفات القائد بما في ذلك صفاته الثقافية والأخلاقية.

٢- الصفات الأخلاقية والطابع الثقافي للأتباع الذين يتفاعل معهم القائد.

٣- الوسط الاجتماعي أو التنظيمي الذي يتفاعل من خلاله القائد والأتباع ويتمثل في الثقافة العامة، والثقافة السياسية، والمناخ والظروف السياسية، المعايير والقيم، ومؤسسات الدولة.

٤- قائمة بالمشاكل المشتركة أو المهام التي واجهت القادة والأتباع في فترات تاريخية سابقة من عمر نظام الحكم.

٥- تفسير طبيعة نظام الحكم الذي يتبناه القائد، ليعكس من خلال هذا التفسير بعض الأوضاع السياسية التي شكلت عقبات ويقدم لها تفسيراً يلقي قبول وقناعة الأتباع.

٦- الوسائل المادية والمعنوية التي يستخدمها القائد لتحقيق غاياته، أو أهداف وتطلعات الأتباع، وهي تشمل كافة الآليات والخطوات المتبعة لحشد دعم الأتباع أو الحفاظ على دعمهم وثباتهم على موقف التأييد للقائد.

٧- آثار ونتائج القيادة سواء كانت حقيقية أو رمزية، طويلة الأمد أو مؤقته.

---

[١] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٨٣٣.
[٢] **المصدر نفسه**، ص٤٢.
[٣] محمد بدر المطيري، **مصدر سابق**، ص٦٨-٦٩.

ومن معايير تحديد القائد (شخصية القائد، وطبيعة الانجاز ومدى أثره، والظروف السائدة) فبالنسبة إلى شخصية القائد، فإنها تلعب دوراً مهماً في تحديد نوعية الانجاز وطبيعته، وكيفية تعاملها مع الظرف السائد، سواء بالسلب أو الإيجاب، وبمعرفة مفتاح الشخصية أو الصفة الرئيسية الغالبة في شخصية القائد البطل، نستطيع أن نفهم كيف أصبح مؤثراً، ولماذا نجح فيما فعل من دون الآخرين، أما بالنسبة إلى طبيعة الانجاز ومدى أثره، فأهميته تكمن في مدى شموليته وجديته، أو أصالته، فإنجاز غاندي مثلاً ليس في تحقيق الاستقلال الهندي فحسب، ولكن في الطريقة التي تحقق فيها، وفي الفلسفة الغاندية، أي شمولية الأثر، أما الظرف السائد، فأهميته تكمن في علاقته بتعامل القائد معه، من حيث إنه بتفاعله مع العوامل الشخصية يؤدي إلى الإنجاز بشكله الأخير الذي يظهر به تاريخياً[1].

كما هو الحال بالنسبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي قلب موازين السياسة الخارجية الروسية على عقبيها عندما استلم الحكم بعد عام ٢٠٠٠، على الرغم من التدهور الذي كانت تعاني منه روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، فالأمكانيات التي يمتلكها الرئيس الروسي الحالي مكنته من التغلب على ظروف الدولة التي شاءت ان تنهار بسببها، والذي سيتم تفصيلها في هذه الدراسة بشكل مفصل.

[1] آلاء محمد محسن، ((**دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية : الرئيس فلاديمير بوتين أنموذجاً**))، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص٢٢.

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا

المبحث الاول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية

المبحث الثاني: المحددات الخارجية

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا

تعد دراسة محددات السياسة الخارجية لأية دولة احد المداخل الرئيسية لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول الخارجية، وهو ما يفسر لنا أيضا اختلاف القرارات التي تتخذها الدول اتجاه قضايا دولية معينة، وبالتالي فإن التركيز على هذا الجانب يعد أساس فهم طبيعة توجهات الدول تجاه دول معينة دون سواها وتبنيها لسلوكيات وتصرفات ملائمة من بين مجموعة من البدائل المتاحة، كما يقصد بالمحددات (تلك المسببات، او الحوافز المؤثرة في ادراك صناع القرار والتي تدفع بهم الى تبني أنماط سلوكية محددة من اجل التعامل مع مضامينها وعلى النحو الذي يتماشى معها) [١]، وبالتالي فإن هذه المحددات تنبع من المحيط الداخلي و الخارجي الذي تصنع السياسة الخارجية ضمن اطاره، فهي تختلف من حيث التأثير من ناحيتي المكان والزمان، وهكذا، فالسياسة الخارجية لأي دولة لابد ان تتأثر بالمحيط الداخلي والمحيط الخارجي لتلك الدولة، فالبيئة الداخلية، هي المصدر الرئيسي الذي تنبع منه قدرات الدولة الذاتية، والتي تمنحها القوة في ادارة سياستها الخارجية[٢].

أما المحيط الخارجي، فهو يمثل المتغيرات التي تنشأ في البيئة المحيطة للوحدة الدولية[٣]، وبالتالي فإن روسيا تحيط بها العديد من المتغيرات التي نشأت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ومنها استقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وما لها من تأثير على سير او عودة السياسية الخارجية الروسية على عهدها، وبالتالي فإن دراسة محددات السياسة الخارجية الروسية تساعد على فهم مخرجات القرار السياسي اتجاه الوحدات الدولية وعلى وجه الخصوص الجارة اوكرانيا، وهو ما سيتم تفصيله من خلال مبحثين ، حيث تناول

---

[١] مازن اسماعيل الرمضاني، **مصدر سابق**، ص١٤١.

[٢] اركان ابراهيم عدوان، ((**تطور العلاقات التركية – السورية في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢: دراسة للمحددات والقضايا**))، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٣٥.

[٣] اركان ابراهيم عدوان، **المصدر السابق**، ص٣٥.

المبحث الأول المحددات الداخلية والمبحث الثاني المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا .

المبحث الأول

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية

يقصد بالمحددات الداخلية: "مجموعة المتغيرات الموضوعية الناتجة عن التفاعل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية، التي اصطلح على تسميتها الخصائص القومية للدولة، والتي يتحدد في ضوئها السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية"[١].

وتلعب المحددات الداخلية دورا مهماً في التأثير في صياغة توجهات السياسة الخارجية لأي دولة، وفقا لذلك فأن البيئة المحلية تشكل الخلفية التي يستند عليها تخطيط ورسم السياسة الخارجية لكل دولة في العالم، بما تمتلكه من مقومات تؤهلها لأن تكون دولة مؤثرة في محيطها، من خلال ما تقدم يعرف **جوزيف فرانكل** البيئة الداخلية " بانها المحيط الذي يصف جميع عوامل البيئة "[٢]. اما **سنايدر** فيعرف المحيط الداخلي بانه كل ما يرتبط بالسياسات الداخلية والراي العام والموقع الجغرافي للدولة فضلا عن القومية والثقافة العامة للسكان[٣]. ففي هذا الاطار سنتناول ابرز المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية، وفقا لعدة اعتبارات سيتم التطرق لها بالتفصيل:

أولا : المحدد الجغرافي .

ثانيا : المحدد السكاني .

ثالثا : المحدد الاقتصادي .

---

[١] مازن الرمضاني، **مصدر سابق**، ص١٤٦.

[٢] هندة رحمون ، "**السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين : اعادة احياء الدور العالمي** "، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص٢٨.

[٣] **المصدر نفسه**، ص٢٨.

رابعا : المحدد العسكري .

خامسا : المحدد السياسي .

أولا: المحددات الجغرافية:

يعد المحدد الجغرافي من أهم المحددات التي تؤثر في تحديد و فهم طبيعة السياسة الخارجية، إذ يلعب العامل الجغرافي دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في ادبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية[١].

لقد عني الكثير من الدارسين في هذا العلم من بين هؤلاء "**هالفورد جون ماكيندر**" الذي تحدث عن المنطقة الحيوية في العالم، اذ اطلق على المنطقة التي تتمتع بموقع جغرافي بمنطقة القلب وان المنطقة التي تستحق ذلك الوصف هي روسيا نظرا لما تتمتع به من موقع جغرافي مميز ودولة كبرى تحيط بها ثلاث قارات اسيا، افريقيا، اوروبا[٢]. وقد حدد "ماكيندر" المدى المكاني الروسي الكبير بأنه " المحور الجغرافي للتاريخ "، واكد على الأفضلية الاستراتيجية لهذا المحور في السياسة العالمية بأسرها وقدم قانونه الجيوبوليتيكي الأهم: " ان من يسيطر على اوروبا الشرقية "heartland" يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم بأكمله "[٣].

من خلال مقولة ماكيندر يتأكد اعترافه بالدور القيادي لروسيا في المفهوم الاستراتيجي، حيث تمثل روسيا من الناحية الجغرافية ومن الناحية اللغوية والمناخية والثقافية والدينية الوحدة النسيجية للغرب الأوراسي والشرق الأوراسي، فوظيفتها الجيوبوليتيكية تؤدي إلى إجمال التوجهات بين الشرق والغرب فهي مستقلة بمركزها، وبالتالي فإن روسيا هي من يستحق ان يعرف باسم heartland[٤]. فهي تشكل قلب الأرض

---

[١] حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلادمير بوتين**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٧، ص١٨.

[٢] ولد العيد مغنية ، ((**الدور الروسي في الازمة السورية بعد عام ٢٠١١**))، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العلوم السياسية ، ٢٠١٧- ٢٠١٨، ص٩.

[٣] عبدالقادر محمد فهمي، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٠، ص٩٠-٩١.

[٤] خولة بوناب ، ((**تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الاوربي**))، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة ، طكلية الحقوق والعلوم السياسية ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٢١.

وتقترب جدا من قوس النفط وقوس الازمات في ان واحد[١]، إذ كان الاتحاد السوفيتي يشغل القسم الشرقي من قارة اوروبا وثلث شمال اسيا، اذ يمتد من بحر البلطيق في الغرب الى المحيط الهادي في الشرق، حيث كان الاتحاد السوفيتي يشغل حيزاً كبيراً من العالم، فضلاً عن امتلاكه عدد كبير من البحيرات والانهار[٢]، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي استقلت عنه الكثير من الدول، والتي كونت رابطة كومنلث الدول المستقلة، وحظيت روسيا الاتحادية بالنصيب الاكبر، اذ ورثت اكثر من ثلاث ارباع المساحة التي كان يمتلكها الاتحاد السوفيتي[٣].

كما وتتميز روسيا بموقع جغرافي فريد من نوعه، إذ تمثل الجزء الشرقي من اوروبا، كذلك تمتد لمساحات شاسعة في اعماق القارة الاسيوية وصولاً الى حدود اليابان، ووفقاً لهذا الموقع المتميز فأن روسيا قد وصفت بالدولة الاور – آسيوية بفضل ما تمتلكه من مزايا متنوعة وعلاقاتها مع جميع الدول الحدودية لها[٤]، كما مبين في الخريطة رقم (١)

---

[١] خولة بوناب، **مصدر سابق** ، ص٢٢.

[٢] لمى مضر الامارة، **"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية "**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٧٢، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٤٦.

[٣] جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، (ترجمة: مجدي نبت)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٨١٨.

[٤] نبيه الاصفهاني، "المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية" ، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، العدد١٤٢، ٢٠٠٠، ص١٧٢.

خريطة رقم (١) الموقع الجغرافية لروسيا الاتحادية

المصدر: شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت، على الرابط التالي: http://www.google.com

ونتيجة لموقعها فأن روسيا الاتحادية تسعى للوصول الى المياه الدافئة في البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي، وذلك لأنها حبيسة موقعها الجغرافي البعيد عن الممرات البحرية الرئيسية، فهي تتمتع بموقع قاري بكل ما ينطوي عليه من أسباب القوة والضعف، فبالرغم من اتساع الرقعة الجغرافية لروسيا، إلا أنها حرمت من مزايا استراتيجية مهمة كالبحار الدافئة والموانئ الجديدة ، وهي معاناة ذاتها التي عانى منها الاتحاد السوفيتي السابق، مالم تهتم بالجوار الذي يجعلها دولة مطلة على البحار الدافئة وهي الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه، والتي تعرف بالجوار القريب لروسيا الاتحادية[١].

أما بالنسبة لأوكرانيا فهي دولة اوربية شرقية، تقع جنوب غربي القسم الاوربي لروسيا الاتحادية، وان الموقع الجغرافي الذي تتمتع به أوكرانيا جعلها في حالة تجاذب وصراع بين روسيا والغرب، حول موقعها وامكانياتها من حيث المساحة وتوفر الثروات الطبيعية في باطن أرضيها وخصوبة تربتها وأراضيها للزراعة، واوكرانيا تعني (عند الحدود) لأنها كانت تؤلف حدا جغرافيا للبلاد الروسية القديمة مع اوروبا، وهي ذات موقع جغرافي مهم، اذ تعد موانئها الواقعة على البحر الاسود وبحر ازوف البوابات الجنوبية المؤدية الى البحار

[١] عناد كاظم حسين النائلي، **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٧، ص٥٨.

الدافئة واوروبا الغربية وجميع القارات، فبهذا المعنى يمكن ان تعتبر ممر طرق الى جميع انحاء العالم، لذلك فهي تشكل اهمية خاصة بالنسبة للدول المحيطة بها وخاصة روسيا ودول الاتحاد الاوربي، وتعتبر مصدر مهم من ناحية الانتاج الزراعي بالنسبة لروسيا، فضلا عن الكثير من الصناعات المشتركة بين اوكرانيا وروسيا كالمعادن والطيران والفضاء والسلاح، كما كانت (القوات النازية الالمانية تنقل التربة الاوكرانية السوداء بالقطارات الى المانيا لخصوبتها)[١]. كونها تعتبر من اخصب واجود الاراضي في العالم[٢].

كما وتتمتع اوكرانيا بموقع جغرافيا مميز، فهي تقع في قلب اوروبا الشرقية، وهي ثاني اكبر دول قارة اوروبا الشرقية، تحدها روسيا من الشرق، روسيا البيضاء من الشمال، والمجر وبولندا وسلوفاكيا من الغرب، ومولدوفا والرومان من الجنوب الغربي، والبحر الاسود وبحر آزوف من الجنوب، اذ وصفها "الكسندر دوغين" رئيس خبراء الجيوبوليتيكا التابع للمجلس الاستشاري المتخصص بشؤون الامن القومي في كتابه مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي " بأن اوكرانيا تعد محوراً جيوبوليتيكياً مهماً بالنسبة لروسيا الاتحادية" وان سيادة اوكرانيا بالنسبة للسياسة الروسية ظاهرة تبلغ سلبيتها لدرجة اثارة النزاع المسلح بين الطرفين[٣]،

وبالرغم من تقليص أهمية الموقع الجغرافي في التأثير في سياسات الدول، وذلك بسبب التطور الحاصل في ميدان وسائل الاتصال والمواصلات المعاصرة، فأنه ما زال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر، وكذلك يؤثر في أفعال الطبقة السياسية الحاكمة، وان كان هذا التأثير يتوقف على مدى ادراك أهمية هذا المتغير وتفسيره لدى صانع القرار، ويعود ذلك الى سببين أساسيين: أولهما ان الموقع الجغرافي للدولة يرتب أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابته نسبيا، وذلك بفعل تمتع الجغرافيا بالثبات النسبي. والثاني هو دور الواقع الجغرافي في تحديد الوضع الاقتصادي والسكاني والعامل النفسي لأحدى الدول وانعكاسه على نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى ولا سيما القريبة منها جغرافيا[٤].

وبالتالي فإن اهمية الجوار الجغرافي بين روسيا واوكرانيا، هو مكون لقضايا تنافر واستقرار، كون البلدين يرتبطان ببعض من الناحية الجغرافية، فأذا فقدت روسيا اوكرانيا فأن مصالحها وامنها سيشهد تهديد

---

[١] نوار محمد ربيع الخيري ،" الازمة السياسية في اوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب "، **مجلة السياسة والدولية** ، العدد٢٦، ٢٠١٥، ص٢.

([2]) Steven Otfinoski, **Nations in transition: Ukraine**, New York, 2005, p10.

[٣] جمال صدوق، ((**البعد الطاقوي في الاستراتيجية الروسية تجاه اوكرانيا**))، رسالة ماجستير، جامعة محمد بومضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧، ص٧٠.

[٤] نردين حسن الميمي ، ((**الاستراتيجية الروسية في ظل نظام احادي القطبية : الثوابت والمتغيرات**))، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ٢٠١٠-٢٠١١،ص٥٤.

من قبل الدول التي ستحتضن اوكرانيا فيما بعد روسيا الاتحادية، وان روسيا لم تسمح بذلك، فهي تسعى الى استعادة مكانتها العالمية من خلال السيطرة على جوارها القريب، لانها تعتقد ان سيطرتها على ولايات الاتحاد السوفيتي السابق سيمنحها القدرة على خوض دورها في القضايا العالمية، ومد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي الى دول شرق اوروبا والقوقاز والبحر الاسود.

ثانيا : المحددات السكانية :

للعامل السكاني دورٌ بارزٌ في تحديد مكانة الدولة وحجمها، وما يحتله من اهمية في صناعة القرار السياسي، فالدولة التي تحتوي على عدد سكان ضخم سيوفر لها عنصرا للنمو الاقتصادي، وبناء القوة العسكرية، كما يساعدها على تحقيق القوة الشاملة للدولة، إذ تسهم التركيبة النوعية للسكان في اعداد وتنفيذ الخطط التنموية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[١].

يرى العديد من المفكرين بإن المحدد السكاني يعد من المحددات المؤثرة على السلوك الخارجي للدول، فالتنوع العرقي واللغوي والديني غالبا ما يفرز كتلا بشرية غير متجانسة ومتباينة التصورات والاهداف داخليا وخارجيا، وينتج عن هذا الوضع تشكل جماعات مصالح وضغط تحاول التأثير على قرارات السياسة الخارجية خاصة منها تلك المناطق المرتبطة بالمناطق الجغرافية التي تنحدر منها هذه الجماعات[٢]. كما يؤثر المحدد السكاني على قوة الدولة من الناحية العسكرية والاقتصادية، فمن الناحية العسكرية كانت الدول تعتبر بضخامة اعداد سكانها لأنها تُعد مصدر مهم من مصادر قوة الدولة العسكرية، اما من الناحية الاقتصادية فان العدد الكبير من السكان سيساعد الدولة على احداث التنمية الاقتصادية وتطويرها بشكل مستمر للتأثير على الوحدات الدولية الاخرى[٣].

وعليه يعد المحدد السكاني من اكبر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، فقد تراجع عدد السكان في روسيا الى ادنى حد منذ مطلع التسعينات من (١٥٠) مليون نسمة عام ١٩٩١م الى (١٤٤)

---

[١] غازي صالح النهار، **القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة الخليج، آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩١: دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار**، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص٩٢.

[٢] حسين بوقارة ، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** ، دار هومة ، الجزائر ، ٢٠١٢، ص٨٠-٨١.

[٣] سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، الطبعة الخامسة ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص١٥٠.

مليون نسمة عام ٢٠٠٢[١]. ومع وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى سدة الحكم نلاحظ انه قد ابدى اهتمامه بمشكلة النمو الديمغرافي موضحا ان تعداد روسيا يتناقص تدريجيا ويرجح ذلك الى جملة من الاسباب[٢]:

١- الامراض النفسية للمجتمع الروسي التي اعقبت فترة انهيار الاتحاد السوفيتي.
٢- انتشار ظاهرة الهجرة بسبب تدني مستوى المعيشة.
٣- ثقافة الحد من النسل.

الامر الذي دفع فلاديمير بوتين الرئيس الروسي إلى إبداء العناية بتلك المشكلة التي تسبب بكارثة ديموغرافية في روسيا، كما يؤكد ان استمرار تلك المشكلة مشكلة النقص المتزايد في العدد الكلي للسكان تهدد بأضعاف الدولة، وعلى رغم من الأعتناء الذي ابداه بوتين في هذا الجانب الا انه لم يتمكن من السيطرة التامة على هذه المشكلة (مشكلة الانخفاض السكاني)، ففي عام ٢٠١٩ نشرت ادارة الاحصاء الروسية وادلت على ان عدد السكان في روسيا بلغ ٧٩٤، ١٤٦ مليون نسمة، فهو اقل من احصائية عام ٢٠١٨ بمقدار ٨٦ الف نسمة[٣]. وتحتل روسيا المرتبة الخامسة بعد الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية و إندنوسيا، من ناحية الكثافة السكانية، فالمجتمع الروسي مجتمع متعدد العرقيات إذ يصل عددها الى ١٣٠ جماعة عرقية، إذ يمثل الروس السلاف اكبر المجموعات العرقية اذ يصل عددهم الى ٨١,٥% من العدد الاجمالي، في حين ان باقي المجموعات تمثل نسبة ١٨,٥% ونذكر منها التتار ٣,٨%، الاوكرانيين ٣%، تشوفاش ١,٣%، بيلاروسيا ٠,٨%، كما انها تعرف تنوعا دينيا تمثل فيه المسيحية الارثوذكسية والاسلام اديانا رئيسية، إذ يصل عدد المسلمين حوالي ١٩ مليون مسلم وهي ثاني اكبر طائفة دينية في روسيا[٤].

اما بالنسبة للتركيبة الديمغرافية لأوكرانيا، فيمثل الاوكرانيون نسبة ٧٧,٨% من السكان مع وجود اقليات، من بين اكبر الاقليات تشكل نسبة كبير من السكان الروس في اوكرانيا، وبعدها البيلاروس ومن ثم الرومانيين ، فهي بلد متعدد الأثنيات والاعراق والاديان واللغات ، وهي تنقسم بين شرق يتكلم اللغة الروسية وتبلغ نسبتهم ٢٤% ويعدون روسيا بلدهم الأم وبين الجزء الغربي الذين يتكلمون اللغة الاوكرانية وتمثل

---

[١] ولد العيد مغنية ، ((الدور الروسي في الازمة السورية بعد عام ٢٠١١)) رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٧-٢٠١٨ ، ص١١.
[٢] هندة رحمون ، **مصدر سابق** ، ص٣٠-٣١.
[٣] ادار ة الاحصاء الروسية ، متاح على البريد الالكتروني التالي : Arabic>r t>com /socily /997536 تاريخ النشر ٢٠١٩/١/٢٨ ، تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٢/٣).
[٤] نجاة مدوخ، **مصدر سابق** ، ص٥٣-٥٤. ج

نسبتهم ٦٧%، وهناك لغات اخرى مثل اللغة الرومانية واللغة السولفرية والمجرية كما تستعمل اللغة الانجليزية، وتعد الديانة المسيحية هي الدين الرسمي للدولة[١].

من الصعب جدا على دولة كبرى كروسيا ان تنهار مكانتها بسبب العامل الديمغرافي او بسبب عامل اخر فعند وصول بوتين الى الحكم بدأ بتشجيع عودة نحو ٢٠ مليون روسي يعيشون خارج ارض روسيا، كما شجع الهجرة من دول القوقاز وبالفعل هاجر اليها ما يتراوح بين (٣-٤) مليون شخص، رغم المخاطر التي سيعكسها هذا الطرح من عجز في اقتصاد الدولة الذي سيحرمها الكثير من مزاياها في السياسة الخارجية، في الوقت نفسه لابد من التشجيع والترويج لعودة المواطنين الروس الذين يقطنون خارج البلاد لا سيما المواطنين الروس في اوكرانيا والذين يشكلون نسبة كبيرة من سكانها، من اجل انقاذ روسيا من تدهور محقق لا محال[٢]. فبذلك سعت سلطات الرئيس فلادمير بوتين الى تشجيع العودة، فضلا عن التوجه الروسي باتجاه اوكرانيا من الناحية الديمغرافية .

يرى الباحث ان احد اسباب نجاح توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا هو نسبة المواطنين الروس المتواجدين في اوكرانيا، والذي اتخذتها روسيا ذريعة للتدخل في العديد من القضايا بحجة حماية مواطنيها الذين يقطنون في الاراضي الأوكرانية، وعلى رأس تلك القضايا ضم جزيرة القرم الى الجانب الروسي، وامتداد الاحداث في المناطق الاخرى من اوكرانيا، والذي سنتناوله بشكل مفصل في فصل لاحق .

ان نسبة المواطنين الروسيين المتواجدين في اوكرانيا وفرت لروسيا فرصة التدخل في معظم القضايا التي تخص اوكرانيا، وهو ما لم يتوفر لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، وكلا الجانبين يدرك بأن روسيا لها الاسبقية في اوكرانيا.

ثالثا: المحددات الاقتصادية :

تلعب المحددات الاقتصادية دورا مهما في التأثير على السلوك السياسي الخارجي للدولة، شأنه شأن المحددات الجغرافية والسكانية بل يفوقها المحدد الاقتصادي في الاهمية من حيث التأثير، اذ ترتبط غالبية

---

[١] انعام جودت الجميل ، **الازمة الاوكرانية** ، اوكرانيا ، ٢٠٠٤، ص٣٢.

[٢] مهيمن عبد الحليم الوادي :" السياسة الروسية الثابت والمتحول الجغرافي في ظل المتغيرات الجيواستراتيجية – دراسة في منظور الجغرافيا السياسية والجيوبولتك "، **مجلة كلية التربية للبنات** ، المجلد ٢٥، العدد١، ٢٠١٤، ص٨٨.

الدول مع بعضها بعلاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية معقدة، وتعد العلاقات الاقتصادية بين الدول مسألة قائمة بحد ذاتها، بالرغم من صعوبة الفصل بينها وبين العلاقات الاخرى سواء كانت علاقات سياسية او اجتماعية...الخ، وعليه فإن العلاقات الاقتصادية الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقياً بمختلف التفاعلات السياسية وبالتالي تؤثر على اتخاذ السياسة الخارجية التي تعتمدُها الدول[١].

وبالنسبة لروسيا فقد استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الاصلاحات التي مر بها خلال السنوات الماضية، واعتماده قواعد اقتصاد السوق وتوفير الارضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الاعمال ان يكون من بين اقتصاديات العالم الاكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، كما ان تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول اسيا واوروبا، مما نقل الاقتصاد الروسي الى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي[٢]. ان هذه المرحلة التي وصلت اليها روسيا لم تأتي من فراغ انما كان الدور الاكبر للقيادة الحاكمة في روسيا إذ كان لها الدور الاكبر في تحقيق ذلك، ففي المدة التي تولى فلاديمير بوتين فيها الحكم قام بالكثير من الاصلاحات فضلا عن الدور الاساس في استعادة الدور الروسي وتقليل مساحة سيطرة القطاع الخاص على الكثير من الموارد، اذ شهدت روسيا تحسن اقتصادي غير مسبوق حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي الى ٨% حسب تقديرات البنك المركزي الروسي، فبدأ الاقتصاد الروسي بالنمو تدرجيا فقد نهضت باقتصادها الى مصاف الدول الاقتصادية فأصبحت من بين البلدان الستة الاكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية في مجال الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)[٣].

و يرى الباحث من خلال ما تقدم أن روسيا دولة غنية بالثروات والموارد الطبيعية، الا ان التدهور الذي اصابها ناتج عن اسباب متعددة منها تفكك الاتحاد السوفيتي، والاخر عدم القدرة على توظيف الموارد التي تمتلكها من قبل الطبقة الحاكمة، فضلا عن الثورات التي حدثت في بداية القرن هذا ما دفع روسيا الى حافة الهاوية.

---

[١] عهد غزالة، **تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار**، بحث منشور،(دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية،٢٠٠٥)، ص١.

[٢]- لمى مضر الامارة ، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٩.

[٣]- مهيمن عبد الحليم الوادي ، **مصدر سابق** ، ص٩٠.

ان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في مدة ولايته الثالثة عام ٢٠١٢ لم يخرج عن اطار الاصلاحات التي جاء بها ميخائيل غورباتشوف عام ١٩٨٩ وانما سار عليها، وهي نفس الطريق الذي اتبعه في ولايته الاولى عام ٢٠٠٠، إذ اتبع افضل السبل من اجل انقاذ روسيا من التدهور الاقتصادي الذي حل بها في ازمة ١٩٩٨، التي تركت اثار سلبية على روسيا نفسها، لذلك اتخذ بوتين شكلا من اشكال الليبرالية الاقتصادية[١]. وبالفعل تمكن بوتين من تحقيق تحسن اقتصادي كبير وملفت للانتباه، ففي عام ٢٠١٣ انخفضت معدلات البطالة الى ٨,٢٨% بعد ما كان معدل البطالة في عام ٢٠٠٧، ١١%، فضلا عن انخفاض الفقر الى ادنى حدود ١٠,٢، بالإضافة الى التضخم المضاعف في الميزان التجاري لروسيا الاتحادية، وبهذا تمكنت روسيا من تسديد كل ديون الاتحاد السوفيتي واصبح لديها ثالث احتياطي نقدي في العالم بما في ذلك الذهب الذي يقدر ٨١٢,١ مليار دولار[٢]. والاولى على مستوى العالم من حيث امتلاكها مخزون الغاز، اذ تتحدث المعلومات عن امتلاكها ٤٨ ترليون متر مكعب، كما انها تمتلك مخزونا كبير من النفط يقدر ٧٢مليار برميل، بينما تقدر مصادر اخرى عن امتلاكها ١٣٧ مليار برميل[٣].

اما بالنسبة لأوكرانيا، فهي تمتلك امكانيات اقتصادية هائلة من الموارد المعدنية والطاقة ومناطق زراعية خصبة اذ تضم ٢٢% من الاراضي الصالحة للزراعة في اراضيها من الجهة الاوربية، فهي بلداً زراعيٌ بامتياز، وقد شكلت اوكرانيا مورداً غذائيا كبير للاتحاد السوفيتي، كما ان موسكو كانت تنظر دائما اليها كما نظر اليها "هتلر" في حملته العسكرية على الاتحاد السوفيتي، باعتبارها خزانا زراعيا ضخما قادر على تحقيق الامن الغذائي[٤]، كما تعتبر ايضا من اكبر الدول الصناعية المنتجة للصلب، فضلا عن ذلك فإن اوكرانيا تشكل احدى اهم الدول غنى على صعيد الثروات المعدنية المختلفة، اذ تكتنز الاراضي الاوكرانية على ثروات هائلة خاصة في الجزء الشرقي للبلاد حيث يشكل الحديد والفحم الحجري والمغنيسيوم والألمنيوم أهم هذه الثروات، ولقد اسس تواجد كل هذه الثروات المعدنية الى بناء قاعدة صناعية أوكرانية قوية ومتخصصة في

---

[١]- ستار شدهان شياع الزهيري ، " اثر الاصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية"، **مجلة واسط للعلوم الانسانية** ، العدد ٢٠، ٢٠١٥، ص٤٤١.

[٢]- محمد احمد العقاب ، **محددات السياسة الخارجية الروسية حيال سوريا في الفترة من٢٠٠٠-٢٠١٧**، بحث منشور،(الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير ،٢٠١٦-٢٠١٧)،ص١٤-١٥.

[٣]- ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلادمير بوتين** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣، ص١٤١.

[٤] خديجة بردودي، ((**السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة الاوكرانية٢٠٠٤-٢٠١٤**))، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ٢٠١٥، ص٤٠.

إنتاج الحديد والصلب، وواحدة من اكبر الدول العشر المصدرة للأسلحة، هذا ما يجعلها تحتل موقع مهم في السياسة الخارجية الروسية، فهناك شراكة اقتصادية بين روسيا الاتحادية واوكرانيا، اذا تعتبر اوكرانيا معبر لنصف صادرات الغاز الروسي الى اوربا وهو ما يعزز الدعم للأقتصاد الروسي، كونه يقلل من المسافات وتكاليف نقله الى الدول المستهلكة، كما تعد اوكرانيا من اكثر الدول المستهلكة للطاقة وتحصل على وقودها النووي من روسيا[١].

ليتضح مما سبق السعي الحثيث من الجانب الروسي لإقامة تعاون اقتصادي مع اوكرانيا في المجال الاقتصادي، فمنذ بداية تولي فلاديمير بوتين للحكم في روسيا، عمل على الحد من تأثير سياسة الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية، وكذلك البرهنة على مكانتها كقوة اقتصادية باعتبارها قطباً رياديا على المستوى الدولي، باعتبار اوكرانيا تحتوي على اضخم مخزون للنفط والغاز، كما تشتمل على اوسع شبكة انابيب العبور نحو أوروبا، واحد اهم الاسواق للشركات الروسية في أوروبا[٢]. وبالتالي فإن سعي السياسة الخارجية الروسية نحو أوكرانيا من اجل تحقيق اهدافها السياسية والاستراتيجية.

رابعا: المحددات العسكرية

يعد المحدد العسكري واحد من اشكال القدرات القومية للدولة، الى جانب القدرات الاقتصادية، فالمقدرات العسكرية، يقصد بها "الموارد والتكنلوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح قد يصل الى درجة الحرب الشاملة، بما في ذلك اعداد الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها"[٣]، وتلعب القدرات العسكرية دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية للدولة، وكذلك في تحديد طبيعة العلاقات والتفاعلات الدولية سواء كانت علاقات صراعية او تعاونية.

وبالنسبة لروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يشكل قوة عسكرية عظمى متكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية بل ويفوقها في مجال الاسلحة التقليدية التي تقدر من ٣-١، ورثت روسيا من

---

[١] حمزة جمول ، "اوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية "، **صحيفة الاخبار** ، العدد ٢٢٣٣، ٢٠١٤ ، ص٢.

[٢] نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي** ، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٩، ص٧-٨.

[٣] هشام بشير، "خسائر مشتركة: التداعيات الاقتصادية الاقليمية للازمة السورية"، **السياسة الدولية**، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، اكتوبر ٢٠١٢،ص٨٦.

الاتحاد السوفيتي ٩٠% من السلاح النووي، و ٨٥% من الاسلحة التكتيكية النووية و٨٥% من القوات البحرية و٥٨% من الغواصات النووية و٩٠% من القاذفات بعيدة المدى، واكثر من ١٢ الف راس نووي استراتيجي، ان ما ورثته روسيا من الاتحاد السوفيتي لا يستهان به ولكن ما جرى في الاتحاد السوفيتي بعد التفكك جعلها تفقد توظيف تلك الاسلحة بسبب التدهور الاقتصادي الذي اصابها، الامر الذي اثر سلبا على مكانتها العسكرية والسياسية في الساحة الدولية[١].

ومع تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" رئاسة روسيا في عام ٢٠٠٠ بدأت خطوات الاصلاح العسكري إذ شهدت روسيا على مدى السنوات العشر بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠٠٩ محاولات لأحداث اصلاح هيكلي في الجيش وتحويله الى جيش احترافي منتظم، والاعتماد على مستويات تقنية اكثر كفاءة[٢]. من هنا بدأت الاستراتيجية العسكرية الروسية في تبني مبادئ بديلة عن العقيدة العسكرية السوفيتية، تهدف في جوهرها الى استعادة روسيا لمكانتها الاقليمية والدولية، واعادة تشكيل منظومة عالمية متعددة الاقطاب[٣].

اما فيما يخص الانفاق العسكري، فبالرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي عرفتها روسيا في عقد التسعينيات الانها لم تتراجع عن العناية بامتلاك تكنلوجيا السلاح الرادع وهو ما يمكن ملاحظته من خلال حجم المبالغ المخصصة للأنفاق العسكري، ففي الوقت الذي كانت تعاني روسيا من ازمة مالية، بلغت نسبة الانفاق العسكري عام ١٩٩٨ حوالي ٢٣ مليار دولار، ومع بداية تولي بوتين للحكم عام ٢٠٠٠، الذي عمل على تحسين الوضع الاقتصادي زاد الانفاق العسكري ٢,٦٤% من الناتج الوطني الخام حتى وصل الى ٤,١% عام ٢٠١٣، وهي نسبة تفوق حجم الانفاق العسكري لكل من اميركا والصين وفرنسا، وذلك حسب تقرير الميزان العسكري لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤[٤]. وتجدر الاشارة الى ان الرئيس الحالي بوتين قد اعلن عن خطة الانفاق ما يقارب ٧٧٠ مليار دولار في الفترة ما بين ٢٠١٢ و ٢٠٢٢وذلك في مجال اعادة التسليح والتكنلوجيا العسكرية وتطوير القدرات الصاروخية[٥]. لذلك تعتبر روسيا بشكل عام ثاني اكبر قوة

---

(١) هندة رحمون ، **مصدر سابق** ، ص٣٤.

(٢) بن فاضل نصيرة وعبداوي اميرة ، ((**الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في فترة الحراك العربي – دراسة حالة سوريا**)) ، رسالة ماجستير، جامعة العرب التبسي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٣٧.

(٣) كريم نصيرة ، ((**السياسة الخارجية الروسية تجاه العالم العربي على عهد الرئيس فلادمير بوتين : دراسة حالة الازمة السورية**))، رسالة ماجستير، جامعة د.مولاي الطاهر - سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص ٣٨.

(٤) عادل عباسي ، ((**استراتيجية روسيا الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الاسلامية المستقلة منذ بداية الالفية الثالثة**))، اطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية / العلوم السياسية ، ٢٠١٥- ٢٠١٦، ص٨٥.

(٥) **المصدر نفسه** ، ص٨٥.

نووية بعد الولايات المتحدة الامريكية، وروسيا تولي اهمية كبيرة للحفاظ على هذه المكانة[١]. فهي تمتلك جيش يحمل الروح القتالية العالية من اجل روسيا وهيبتها اذ بلغ عدد جيوشها عام ٢٠١٦ ٨٠٠,٠٠٠ جندي[٢].

ان سعي روسيا للحفاظ على تلك المكانة ينطوي على اهداف بعيدة المنال وهو الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية، والقوى الغربية المناوئة لها، والتي تعمل على محاصرة روسيا من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية، وفقا لذلك يرى "دونيس ايكار ": (بان الثقل الدولي لروسيا مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، ومع ذلك يؤكد ان السلاح النووي ليس المصدر الوحيد للقوة العسكرية الروسية فثمة القطاع الفضائي واسلحة اخرى متطورة)[٣]. وفي بداية عودة بوتين الى الحكم في عام ٢٠١٢ نشرت صحيفة " روسيسكايا غازيتا " الرسمية في شهر فبراير ٢٠١٢ " ان بوتين قد اكد على ان اعادة تسليح روسيا اصبحت ضرورية، لمواجهة سياسات الولايات المتحدة وحلف الناتو في مجال الدفاع الصاروخي، مما يفرض عدم تخلينا عن قدراتنا الاستراتيجية والتي تشكل الضمانة الاساسية لأمننا "[٤].

اما بالنسبة لأوكرانيا، فهي واحدة من الجمهوريات التي ورثت قدرا معتبرا من التركة العسكرية السوفيتية الضخمة، حيث تأتي اوكرانيا في المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية، ويعود هذا بالأساس الى تركز كثير من الصناعات العسكرية السوفيتية في شرق وجنوب اوكرانيا، هذا ما دفع روسيا الاتحادية بالنظر لتوفر المواد الخام من حديد ونحاس وموارد ذات اهمية كبيرة، الى جعل اوكرانيا منطقة مهمة في سلسلة الانتاج العسكري الروسي، مما زاد من اهميتها وقيمتها بعد ذلك الارتباط كثير من الصناعات العسكرية في روسيا[٥]. اذ ترتبط اكثر من (٥٥٠) مؤسسة صناعية اوكرانية بشكل مباشر وغير مباشر بالصناعات العسكرية الروسية، فكلا الطرفين يشتركان في صناعة تجميع الدبابات، فعلى سبيل المثال تقوم المصانع الاوكرانية بتصنيع اجزاء من الدبابات القتالية الروسية (T-80) في مصنع " Malychef "، كما تشترك في صناعة الغواصات النووية الروسية، والتي يشرف على صناعتها مكتب الدراسات الهندسية الاوكراني الشهير OKB "

---

[١] حسني عماد العوضي ، **مصدر سابق** ، ص١١.

[٢] ايجر امينة ،"عودة روسيا الى الجيوبوليتيكا : بين الفكر وتحديات الواقع "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٨، ص١٣٦.

[٣] حسني عماد العوضي ، **مصدر سابق** ، ص ١١.

[٤] محمد احمد العقاب ، **مصدر سابق** ، ص١٨.

[٥] مراد بن قيطة ،" العمق الحيوي : مكانة اوكرانيا في المنظور الاستراتيجي الروسي " ، **مجلة افاق للعلوم** ، العدد ١١، مارس ٢٠١٨، ص٢٠١.

"Yangel " في مصنعه" Nop Yuojmach "[1]، وفي هذا السياق وزير الصناعة والطاقة الروسي في عام ٢٠٠٥، ان الشراكة الروسية الاوكرانية في صناعة المعدات العسكرية والحربية، هو الذي يعكس القيمة والاهمية العسكرية التي تلعبها اوكرانيا في مجال الصناعات العسكرية الروسية[٢]. ومن جهة اخرى فقد شكل الموقع الجغرافي لأوكرانيا اهمية كبرى من الناحية العسكرية، كونها تمثل الجدار العازل بين روسيا ودول حلف الناتو، وان فرض السيطرة الروسية على اوكرانيا سيمنحها القدرة على صد توسع حلف الشمال الاطلسي باتجاه روسيا، كما تتمتع اوكرانيا بأهمية موقعها المطل على موانئ المياه الدافئة في شبه جزيرة القرم، التي تستضيف الاسطول الروسي[٣].

وبالتالي تعد اوكرانيا منطقة حيوية من أجل الحفاظ على وجود البحرية الروسية في البحر الاسود من جهة، ومن جهة اخرى تعد اوكرانيا الحاجز بين روسيا والخصم المنافس لها الا وهو الاتحاد الاوربي وحلف الشمال الاطلسي، مما جعل روسيا تسلط الضوء عليها وتتمسك بعدم التفريط بها، من خلال ادراك الروس لموقعهم الذي لا يمتلك منافذ بحرية، الامر الذي جعل مسألة السيطرة على اوكرانيا من اولويات السياسة الخارجية الروسية كونها ترتبط ارتباط مباشر بالأمن القومي الروسي من ناحية، والانتاج العسكري لروسيا الاتحادية من ناحية اخرى.

خامسا: طبيعة النظام السياسي:

عند الحديث عن طبيعة النظام السياسي كمحدد مؤثر في السياسة الخارجية لدولة ما، تجاه الدول الاخرى، فإن الحديث يدور هنا عن القيادات السياسية الحاكمة والحكومات، والتي تمثل اعلى سلطة في النظام السياسي الحاكم للدولة، الذي يعد صاحب القرار السياسي الاول في الدولة، وان اي تغيير في القيادات سيؤثر على طبيعة القرارات الحكومية والمواقف السياسية للدولة تجاه الدول الاخرى، من خلال تأثرها بالبعد العقائدي، ومنظومة القيم والتقاليد لصانع القرار على القرارات السياسية، والتي تمثل عاملا حاسماً، في تشكيل

---

[1] Melanie Badry**, Entry to Ukraine: The European Union and Russia**, Scientific Report, Institute of Political Studies in Lyon, University of Lyon, 2007, p55.

[٢] مراد بن قيطة ، **مصدر سابق** ، ص٢٠٢.

[٣] عماد قدورة، **"**محورية الجغرافية والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا**"**، **مجلة سياسات عربية** ، العدد ٩، ٢٠١٤، ص٤٤.

السياسة الخارجية للدولة تجاه الدول الاخرى[١]. وفي هذه الدراسة سيتم شرح طبيعة النظام السياسي ودور القوى الرئيسية الفاعلة فيه، من اجل توضيح مكانة وقوة دور الرئيس في النظام السياسي الروسي وفقاً للصلاحيات الواسعة التي يمتلكها وفق الدستور الروسي الذي يعد المصدر الرئيسي للسلطات.

وبالنسبة لروسيا فهي دولة فيدرالية ديمقراطية ذات نظام حكم رئاسي، جمهوري، لها عملة واحدة هي الروبل، وعاصمة واحدة هي موسكو ولغتها الرسمية هي اللغة الروسية، وتتكون من (٨٣)، وحدة ادارية فيدرالية متساوية الحقوق، وهي عبارة عن إحدى وعشرين جمهورية وست دوائر ذاتية الحكم، واقليم واحد ذات حكم ذاتي، وسبع واربعين مقاطعة، كما توجد في روسيا الاتحادية مدينتان فيدراليتان وهما العاصمة موسكو ومدينة سانت بطرسبرغ[٢].

بقيت روسيا محكومة بدستور ١٢نيسان عام ١٩٧٨، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بعامين، وبعد إجراء الاستفتاء العام على تبني دستور جديد في ١٢ كانون الاول عام ١٩٩٣، الذي تم التصويت عليه ليصبح الدستور الجديد لروسيا الاتحادية[٣]، والذي يتكون من جزأين اساسيين:

الجزء الأول، وهو الجزء الأكبر الذي يتضمن احكام الدستور وذلك في تسعة فصول اساسية، يتضمن اسس النظام الدستوري، حقوق وحريات المواطنين، وحقوق الدولة الروسية وصلاحيات رئيس الدولة والبرلمان والسلطات الثلاث، وتعديلات الدستور. أما الجزء الثاني، وهو عبارة عن تسعة شروط او تدابير ختامية وانتقالية[٤]، وتتوزع مراكز القوى في النظام السياسي الروسي على:

١- السلطة التشريعية: (البرلمان):

وهي الهيئة التمثيلية والتشريعية للاتحاد الروسي (المادة ٩٤) والتي تتألف من مجلسين هما المجلس الاتحادي ومجلس الدولة (الدوما) المادة ٩٥ وتمارس حكومة روسيا السلطة التنفيذية في روسيا وفقا

---

[١] اركان ابراهيم عدوان، **مصدر سابق**، ص٥١.
[٢] سهام حروري، **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**، باتنة، ٢٠٠٥، ص٥٩.
[٣] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨،ص١٣.
[٤] **المصدر نفسه**، ص١٣.

للمادة ١١٠ من دستور عام ١٩٩٣، ويتولى رئاسة الدولة رئيس الاتحاد الروسي الذي يكفل حماية الدستور وحقوق الانسان والحقوق والحريات المدنية، ويحدد التوجهات الرئيسية للسياسة العامة الداخلية والخارجية ويمثل الدولة داخل البلد وفي العلاقات الدولية (المادة ٨٠)[١].

أ- المجلس الاتحادي:

يضم في عضويته ١٧٥ عضوا، يمثلون جميع الوحدات الادارية الاساسية بواقع ممثلين اثنين عن كل وحدة (احدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية)، ويتولى المجلس الاعلى (المجلس الاتحادي) الامور المتعلقة بالفدرالية، ومنها حدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على اعلان الرئيس للأحكام العرفية وحالة الطوارئ، وله الحق في قبول او رفض المشاريع المقدمة من المجلس الادنى (الدوما)[٢].

ب- مجلس الدولة (الدوما):

ويتألف من ٤٥٠ نائبا، ينتخب جميع اعضائه بنظام القوائم الانتخابية (القوائم الحزبية) مع مزجه بالنظام الفردي لمدة اربعة اعوام (نظام التمثيل النسبي المختلط)[٣]، وفقا لدستور عام ١٩٩٣، ولكن الرئيس السابق "ديمتري ميدفيديف" الذي ترأس جمهورية روسيا في الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢ قد أجرى بعض التعديلات على الدستور الروسي، منها تمديد مدة صلاحيات رئيس الدولة ومجلس الدوما، وقد اعتمد القانون في مجلس الدوما ٢١ ديسمبر / كانون الاول، وصادق عليه المجلس الفدرالي في ٢١ ديسمبر / كانون الاول، وتضمنت التعديلات في قانون زيادة فترة صلاحيات رئيس الدولة من ٤ الى ٦ سنوات ومجلس الدوما من ٤ الى ٥ سنوات[٤].

ومن الجدير ذكره، ان السلطة التشريعية في روسيا الاتحادية لها دور في المصادقة على مشاريع القوانين والقضايا السياسة الخارجية التي يتبناها الرئيس بوتين في فترة ولايته الثالثة، إذ وافق مجلس الاتحاد

---

[١] **الصكوك الدولية لحقوق الانسان** ، روسيا ، الامم المتحدة ، ٢٦ ايلول ١٩٩٤ ، ص ٦.

[٢] حسني عماد حسني العوضي، **مصدر سابق** ، ص٨.

[٣] عز الدين عبدالله بو سمهدانة ،((**الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٨ دراسة حالة القضية الفلسطينية**))، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر – غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، ٢٠١٢، ص٥٧.

[٤] رحماني صفية ، ((**سياق سياسة روسيا الخارجية اتجاه دول الجوار القريب- دراسة حالة الجمهوريات الاسلامية الخمس ١٩٩٩- ٢٠١٠**))، رسالة ماجستير ، جامعة زيان عاشور _ الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص٤١.

الروسي بالاجماع في جلسته الاربعاء ٣٠ سبتمبر ايلول ٢٠١٥، على طلب الرئيس فلاديمير بوتين السماح باستخدام القوات الجوية الروسية خارج حدود البلاد بشكل شرعي بالاشارة الى الدور الذي لعبته روسيا في محاربة ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) في سوريا بعدما حصلت روسيا على موافقة مجلس الامن وموافقة حكومتها الشرعية[١].

٢- السلطة التنفيذية: وتتألف من:

أ- رئيس الدولة:

يتيح الدستور الروسي للرئيس المنتخب صلاحيات واسعة فهو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج ، وهو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية، وله حق تعيين رئيس الوزراء ونوابه وله الحق في عزلهم بعد عرض ذلك على مجلس الدوما، ومن حقه عزل الحكومة ككل اذا رأى ذلك ضروريا، هذا الى جانب صلاحياته كرئيس لمجلس الامن القومي، وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة الروسية ويقر السياسة الدفاعية للدولة، الذي يقوم باعلان الاحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان او لأي تهديد مفاجئ واعلان حالة الطوارئ في البلاد، ويدير المفاوضات وتوقيع المعاهدات الدولية، وبناءً على الصلاحيات الواسعة الموكلة للرئيس، فقد لعب فلاديمير بوتين، دورا بارزا في مدة ولايته لروسيا الامر الذي جعلها دولة لها دورا مركزيا في رسم معالم السياسة الخارجية اتجاه العالم، لا سيما الجوار القريب ومنها اوكرانيا[٢].

٣- السلطة القضائية :

السلطة القضائية الروسية هي سلطة مستقلة تعمل بشكل منفصل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، اذ يتكون النظام القضائي الروسي من محاكم فدرالية ودستورية وقضاة صلح[٣]، ويتكون النظام القضائي في روسيا من ثلاث محاكم[٤]:

---

[١] حسني عماد حسني، **مصدر سابق**، ص٨.
[٢] محمد احمد القاب، **مصدر سابق**، ص ١٩ .
[٣] لمى مطير حسين، **مصدر سابق**، ص ٤٠٨.
[٤] حسني عماد حسني العوضي، **مصدر سابق**، ص ١٤.

أ- المحكمة الدستورية لروسيا الاتحادية: اذ تعد هذه المحكمة عبارة عن جهاز قضائي يختص بالرقابة الدستورية ويتمثل دورها في الدفاع عن البنية الدستورية والحقوق والحريات الاساسية للمواطنين، بالإضافة الى تحقيق الفعالية واعلاء مبادئ دستور روسيا على كل الاراضي الروسية.

ب- المحكمة العليا لروسيا الاتحادية: والتي تعد اعلى سلطة قضائية في الشؤون المدنية والجنائية والادارية وغيرها من الاختصاصات القضائية العامة، كما تقوم بهمة الرقابة لأنشطة المحاكم ذات الاختصاصات العامة بما فيها المحاكم العسكرية والمحاكم الفدرالية المتخصصة.

ت- محكمة النقض العليا لروسيا الاتحادية: وهي أعلى سلطة قضائية تختص في فض النزاعات الاقتصادية وغيرها ن المتاجرات الواقعة ضمن اختصاصات محاكم النقض، وتقوم محكمة النقض العليا بالرقابة القضائية على انشطتهم طبقا للقواعد الاجرائية في القانون الفدرالي، فضلا عن تفسيرها للعملية القضائية بذاتها.

اما بالنسبة لطبيعة نظام الحكم في اوكرانيا، فإن اوكرانيا دولة موحدة ذات حكم جمهوري وتعترف بالحكم الذاتي المحلي وتضمنهُ، وتعد (كييف) عاصمة الدولة، كما تعد اللغة الاوكرانية هي اللغة الرسمية للدولة، مع ضمان التطور الحر للغة الروسية وللأقليات القومية في اوكرانيا[١]، فهي دولة مستقلة تخضع لمبدأ سيادة القانون وقد انشأت على اساس ممارسة شعبها لحقه السيادي في تقرير المصير، وان جميع السلطات في اوكرانيا مملوكة للشعب والشعب هو المصدر الوحيد للسلطات التي يمارسها بصورة مباشرة عن طريق الاستفتاءات وكذلك عن طريق شبكة من الهيئات الحكومية والمحلية[٢].

يعد النظام السياسي في اوكرانيا نظاما مختلطا، فهو نظام نصفهُ رئاسي ونصفه الاخر برلماني، مع وجود الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إذ تؤدي كل منها وظائفها في حدود صلاحياتها[٣]، وتتولى السلطة المركزية مهمة الدفاع والامن القومي والانتاج الحربي وبيع الاسلحة والامور

---

[١] **دستور اوكرانيا الصادر عام ١٩٩٦ شاملا تعديلاته لغاية عام٢٠١٤**، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، اوكرانيا، ١٩٩٦، ص٣، (متاح على البريد الالكتروني التالي: constituteproject.org تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٥/٨).

[٢] **المصدر نفسه**، ص٣.

[٣] نوار محمد ربيع الخيري، " الازمة السياسية في اوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب"، **مجلة السياسة والدولية**، العدد٢٦، ٢٠١٥، ص٢٣.

المتعلقة بحدود الدولة والدفاع عن الاقليم ورسم السياسة العامة[١]، وتتوزع فيها مراكز القوى الرسمية على السلطات الثلاث:

١- السلطة التنفيذية: وتتجلى في مؤسستين رئيستين هما:

أ- رئاسة الجمهورية: والذي يعد رأس الدولة والضامن لسيادتها وسلامة أرضيها، كما يعد القائد ألاعلى لقواتها المسلحة، إذ ينتخب رئيس الدولة من قبل مواطني الدولة على اساس الاقتراع السري العام المتساوي المباشر، وتبلغ مدة ولاية الرئيس خمس سنوات ولا يمكن تجديد الولاية للرئيس لأكثر من مرتين[٢]. ويعد "ليونيد كرافشوك"، أول رئيس لأوكرانيا ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اي في المدة١٩٩١-١٩٩٤، في حين كان "ليونيد كوشما" ثاني رئيس للجمهورية الاوكرانية، في المدة ١٩٩٤-٢٠٠٥، بينما يعتبر "فيكتور يوشيتنكو" ثالث رئيس في المدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، ومن بعده "فيكتور ياناكوفيتش" الذي يعد رابع رئيس لأوكرانيا في المدة ٢٠١٠-٢٠١٤، واخيرا فإن "بترو بروشينكو" في المدة من ٢٠١٤وحتى عام ٢٠٢٠[٣].

ب- مجلس الوزراء: والذي يمثل السلطة التنفيذية العليا، ويقترح رئيس مجلس الوزراء من قبل التحالف البرلماني، ومن ثم يقدم الرئيس ترشيح رسمي الى المجلس الاعلى للتصويت على الموافقة الرسمية، وبعد تعيينه (رئيس مجلس الوزراء)، يقوم بترشيح اعضاء اخرين للوزارات، للحصول على موافقة البرلمان الاوكراني، باستثناء وزارة الشؤون الخارجية والدفاع الذين يتم ترشيحهم من قبل رئيس الدولة[٤]، ويعد رئيس الوزراء مسؤولا امام الرئيس الاوكراني وبرلمان اوكرانيا، فهو خاضع لرقابة ومحاسبة ومسائلة البرلمان[٥].

٢- السلطة التشريعية:

والتي تتمثل في مجلس واحد، هو المجلس الاعلى ويتألف من (٤٥٠) مقعداً، وهو جهاز السلطة التشريعية الوحيد في الدولة، ويتم اختيار النواب في المجلس، بموجب قانون الانتخاب نصف اعضاء المجلس

---

[١] محفوظ رسول، **الازمة الاوكرانية ورهانات امن الطاقة الروسية: مع الاشارة لحالة الامن الطاقوي الجزائري**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٨،ص٢٩.

[٢] دستور اوكرانيا ، **مصدر سابق**،ص٢٥.

[3] Anders Aslund, **Ukraine: what went wrong and how to fix it**, Washington D.C. : Peterson Intitute for International Economics, 2015, p5.

[٤] دستور اوكرانيا، **مصدر سابق**، ص٢٩.

[٥] محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص٣٠.

الاعلى على اساس التمثيل النسبي للأحزاب التي تحصل على ٥% او اكثر من مجموع الاصوات الوطنية، ونصف اعضاء المجلس الاعلى الاخر للأعضاء المنتخبين من كل مقاطعة[١]، وتبلغ مدة عضوية الاعضاء في المجلس الاعلى (البرلمان) خمس سنوات، وتتمثل اهم سلطات المجلس الاعلى في اقتراع تعديل الدستور، واعتماد القوانين، بالإضافة الى تحديد مبادئ السياسة الداخلية والخارجية للدولة، فضلا عن الموافقة على البرامج والموازنة العمومية للدولة[٢].

٣- السلطة القضائية:

والتي تضم ثلاثة اجهزة رئيسية وهي : المحكمة الدستورية، وهي اعلى سلطة قضائية في نظام المحاكم ذات الاختصاص العام، إذ انها منوطة بالبت في مدى دستورية القوانين والتشريعات والاحكام والمراسيم الرئاسية، والاتفاقيات الدولية التي تبرمها الدولة[٣]. ويأتي بعد المحكمة الدستورية مجلس الادعاء العام، وان من اهم مهامه تمثيل مصالح المواطن او الدولة في المحكمة التي يحددها القانون، وكذلك الرقابة والاشراف على تنفيذ الأحكام القضائية، والتدابير الاخرى التي تتعلق بتقييد الحرية الشخصية للمواطنين، والاشراف على احترام حقوق وحريات الانسان ومدى الامتثال للقوانين التي تحكم مثل هذه القضايا، من قبل هيئات السلطة التنفيذية وهيئات الحكم الذاتي المحلية ومسؤوليها وضباطها[٤]، يضاف الى المحكمة الدستورية ومجلس الادعاء الاعلى في اوكرانيا، مجلس اخر وهو مجلس القضاء الاعلى والذي يقع على عاتقه مجمعة من الصلاحيات، منها الادانة والمعاقبة في حال خرق ومخالفة دستور وقوانين البلاد[٥].

فيما يخص تأثير طبيعة النظام السياسي على السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا، فإن الباحث يرى انه كان لتولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا عام ٢٠٠٠، والمواقف السياسية والاقتصادية التي اتخذها في مجال السياسة الخارجية دورٌ كبيرٌ في تحول توجهات البلدين نحو التقارب والتعاون، في المدة التي كانت اوكرانيا تعاني من ازمات داخلية منها الازمة البرتقالية عام ٢٠٠٤، وكيفية تأثيرها على العلاقات الروسية الاوكرانية بسبب التوجهات الغربية التي دفعت ومولت النظام الأوكراني للتباعد عن روسيا، بسبب

---

[١] نوار محمد ربيع الخيري، **مصدر سابق**، ص٢٤.
[٢] محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص٣٠.
[٣] **المصدر نفسه**، ص٣١.
[٤] دستور اوكرانيا، **مصدر سابق**، ص٣٢.
[٥] محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص٣١.

طبيعة النظام الأوكراني الخاضع للغرب، ولاسيما بعد اعادة الانتخابات عام ٢٠٠٥، ليتمكن الرئيس (فيكتور يوشينكو) الموالي للغرب من تولي مركز السلطة لصالح التوجهات الغربية، وهذا ابسط مثال على اثر طبيعة النظام السياسي على توجهات السياسة الخارجية لأي دولة.

المبحث الثاني : المحددات الخارجية :

تلعب المحددات الخارجية دورا في صياغة السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي للدول، إذ تتشابك الكثير من الاتجاهات والاعتبارات في ذلك، كالمصالح الاقتصادية والوضع الامني والموقع في الخارطة الدولية[١]. ففي المبحث السابق تم الحديث وبشكل مفصل عن المحددات الداخلية، والتي تعد الواجهة الداخلية المؤثرة في صنع واتخاذ سياسة الدولة الخارجية، كما تعد الاداة التي تحدد مصير الدولة سواء نحو التقدم او الانكفاء، ومنه ينطلق الباحث نحو تحديد ابرز المحددات التي تقف كعائق امام سياسة روسيا الخارجية، ففي هذا المبحث سيتم استعراض ابرز المحددات الخارجية ومدى تأثيرها في صياغة السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا.

أولا : حلف الشمال الاطلسي (الناتو):

مع انتهاء الحرب الباردة وبتفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١/١٢/٢٦، وقبله حلف وارسو عام ١٩٩٠، وسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، ظن البعض بانتهاء مبرر وجود حلف الناتو، بل وطالبو بحله على غرار ان الحلف المضاد الذي انشأ من اجل مواجهته قد تفكك[٢]، الا ان الاستراتيجية الامريكية كانت تخطط لغير ذلك، فهي لم تستغني عن الحلف الذي كان سبب في انتصارها على خصمها الذي استمر العداء معه اكثر من ٤٠ عام، لذلك عملت الولايات المتحدة على تطوير وتحديث بنية وهيكل وعقيدة وتشكيلات

---

[١] زايد عبيد الله مصباح، **مصدر سابق**، ص٧٩.

[٢] مصطفى علوي سيف ، **استراتيجية حلف شمال الاطلسي تجاه منطقة الخليج العربي** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨ ، ص١٠.

وسياسات الحلف الذي كان ركيزة اساسية في جلب النصر، من اجل مواكبة التغيرات التي حصلت في بنية النظام العالمي، ويكون له دورا بارزا في ادارة هذا التغير وبلورته ايضا[١].

وعليه، فإن ثمة دوافع اخرى دفعت حلف الاطلسي بالاستمرارية، والتي يمكن تفصيلها، بان انتهاء الحرب الباردة لا يعني انتهاء التهديدات الأمنية والعسكرية المباشرة التي يمكن أن تتعرض لها دول أوربا الغربية (أعضاء الحلف)، فقد برزت مفاهيم جديدة للتهديدات التي تستوجب استمرار الحلف، كقضايا عدم الاستقرار السياسي، الإرهاب، المخدرات، الهجرة غير شرعية و حقوق الإنسان التي تدخل في إطار التهديدات غير مباشرة[٢].

وقد بدأ حلف شمال الاطلسي "حلف الناتو" إعادة هيكلة الحلف لمواجهة الواقع الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة والتحول من العقيدة العسكرية الدفاعية إلى العقيدة العسكرية الهجومية، وإقامة تحالف سياسي عسكري جديد يتلاءم مع مخططات القرن الحادي والعشرين التوسعية، وكانت خطوته الاولى توسيع "حلف الناتو" وضم أعضاء جدد من دول شرق ووسط أوروبا التي كانت في وقت من الاوقات عضوا في حلف وارسو، وترمي هذه الخطوة الى أهداف عدة أخرى منها زيادة القدرة العسكرية للحلف، وتوسيع رقعة المهام من أوروبا إلى العالم، والتحول من كيان عسكري يرمي الى حماية أمن أوروبا من الاتحاد السوفيتي سابقا إلى كيان عسكري هجومي يشارك في حروب امريكا حول العالم[٣]، ولعل من ابرز الاتفاقيات التي دعت الولايات المتحدة لإبرامها اتفاقية بروكسل، في ١٠ يناير ١٩٩٤، والتي تعد اولى الاتفاقيات لفكرة توسع الناتو بعد الحرب الباردة، من خلال دعوته الى (الشراكة من اجل السلام)، علما بان اول حديث عن برنامج تطوير الناتو، ظهر في اعلان قمة لندن لدول الناتو في يوليو ١٩٩٠، إذ ترتب على ذلك تأسيس مجلس التعاون لشمال الاطلنطي، عقب قمة روما للحلف والتي عقدت في نوفمبر ١٩٩١، ونظرا للصعوبات التي لقيها تأسيس مجلس التعاون للحلف، فقد تم في قمة الناتو في بروكسل التي عقدت في يناير ١٩٩٤، الموافقة على الدعوة الامريكية والاعلان عن برنامج الشراكة من اجل السلام، والذي اكد على ضرورة تعميق التعاون

---

[١] **المصدر نفسه** ، ص١٠.

[٢] عبدالله صالح ، " بعد قمة مايو – اهداف توسيع الحلف "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٢٩، ١٩٩٧ ، ص٨٤.

[٣] عبدالسلام فرج الخزعلي، " الدور الوظيفي وتشكيلة حلف الاطلسي (الناتو) بعد انتهاء الحرب الباردة " ، **مجلة كلية التربية للبنات – جامعة الملك محمد السنوسي**، المجلد ٢٨، العدد ٥، ص١٥٤٠.

الوظيفي بين حلف الناتو والدول الاعضاء، بالإضافة الى طرح فكرة انضمام دول وسط اوروبا وشرقها الى الحلف على المديين المتوسط والبعيد[١].

اما بالنسبة لروسيا الاتحادية وعلاقتها بالحلف، فبعد التدهور الاقتصادي الذي اصاب جمهورية روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، اصبحت روسيا تعاني من ضعف كبير في مجمل اقتصادها، على الرغم من امتلاكها ترسانة نووية كبيرة، التي ورثتها من الاتحاد السوفيتي، الا ان ذلك لم يحدد موقف روسيا من ان تنعزل عن العالم او تتجه غربا .

في الحقيقة سعت دول الحلف الى اقامة علاقات محسوبة مع روسيا بدأت بالصيغة المبسطة المعروفة ب (١٩+ ١)، بمعنى دول اعضاء الناتو وقتذاك من جهة وروسيا بالمقابل من جهة اخرى، واستمر الحفاظ على هذه الصيغة منذ اعلان عن تأسيس مجلس تعاون شمال الاطلسي في عام ١٩٩١، بحيث ظهرت روسيا دائما كضيف على دول حلف الناتو، الامر الذي تأكد في توضيح اللائحة التأسيسية بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون والامن بين الناتو والاتحاد الروسي في عام ١٩٩٧ في باريس، وقد كانت هذه الوثيقة بمنزلة عقد سياسي جديد تنازلت بموجبه روسيا عن نفوذها في شرق ووسط اوروبا لصالح الناتو، في المقابل تعهد الحلف بضمان امن روسيا بحجمها الجغرافي ووزنها السياسي الجديدين[٢].

وعلى الرغم من انضمام الكثير من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا الى الحلف في سياق عملية توسعية، الا ان الغرب يرى انه لابد لروسيا من الدخول في علاقة مع الناتو، وهذا افضل من ان تقبع في عزلة، كما اعلن ذلك سكرتير حلف الناتو[٣]، ومن جهة اخرى فان الغرب، والولايات المتحدة على رأسه، ليس على استعداد لاستيعاب روسيا بالكامل في منظومة الناتو الجديدة. وقد عارضت روسيا في البداية توسع الحلف، الا ان اصرار الغرب على الشراكة مع روسيا الاتحادية، تزامن مع شراكة الانضمام لحلف الناتو، في فترة الضعف الاقتصادي والانحسار بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ادى الى تغير الموقف الروسي تجاه توسع الحلف، من معارضة لعملية التوسع الى محاولة التعايش معها، واحتواء اثرها بسبب الازمات الداخلية

---

[١] عماد الجاد ،" الجدل حول توسع الناتو "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٢٩، القاهرة ، ١٩٩٧، ص٧٦.

[٢]- محمد حسون، **مصدر سابق**، ص ٥٠٧.

[٣] ميشال يمين ، " تقدم حلف شمال الاطلسي شرقا : استمرار لنهج الحرب الباردة " ، **مجلة شؤون الشرق الاوسط** ، العدد ١١٢، بيروت ، ٢٠٠٣، ص٥٨.

التي اندلعت في الداخل الروسي، الامر الذي دفع روسيا ان تتنازل عن قوتها والانصياع تحت اوامر وخطط الحلف التي ترمي الى محاصرة روسيا من خلال الالتفاف حولها بضم مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق[١]، بموجب اللائحة التأسيسية التي لم تجعل من روسيا شريكا كاملا او عضوا في الناتو، بل كرست صورتها كدولة تقف على طرف لوحدها امام الاسرة الاوربية بأكملها، وقبول روسيا في المشاركة في وثيقة تتيح لخصمها القديم التوسع في مناطق كانت في دائرتها الاستراتيجية، لم يكن ليحدث لو لا انه باتت هناك قناعة تامة لدى صنع القرار في روسيا بحدوث تغيير في موازين القوى في العالم[٢].

على الرغم من الاتفاقية التي وقعتها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية مع موسكو، الا ان الخلافات ما زالت قائمة حول الكثير من القضايا، وما زال التخوف قائما من نهوض روسيا مرة اخرى مستفيدة من امكانياتها وقدراتها العسكرية، العودة لدورها في السياسة الدولية، وان تلتقي مع قوى دولية اخرى مثل الصين والهند لبناء توازن عالمي جديد متعدد الاقطاب[٣].

ومع استمرار تردي الاوضاع في روسيا الاتحادية، لاسيما الاقتصادية منها، حاولت القيادة الروسية ان تستعين بالغرب من خلال الحصول على المساعدات الغربية، وخاصة القروض من البنك الدولي لتحسين الاوضاع الاقتصادية، ولكن مع قلة المساعدات والشروط التي فرضها الغرب على تلك المساعدات، واستمرار التعامل مع روسيا باعتبارها شريكا ليس كاملا في الحلف، ادى الى تراجع القيادة الروسية عن موقفها بشأن توسع الحلف، واعتبرت روسيا هذا التهديد عملا عدائيا، وقد وضح ذلك اكثر للرئيس يلتسن من خلال التقرير الذي رفعه مستشار الامن القومي الروسي ليلتسن نوايا الحلف وخطورة توسعه، الذي يهدف الى عزل روسيا واغلاق الباب امام اندماجها في اوروبا، وتأكيد الهيمنة الامريكية على العالم، بالرغم من ذلك استمر يلتسن في المحاولة للوصول الى حلول وسط مع الغرب في اطار الشراكة من اجل السلام[٤].

لقد استغلت الولايات المتحدة الضعف الكبير الذي اصاب روسيا الاتحادية مدة حكم "يلتسن" وبدأت تتوسع شرقا اكثر فأكثر، من خلا السعي المستمر للوصول الى الحدود الروسية، حيث جاء توسع الحلف

---

[١] محمد حسون، **مصدر سابق**، ص ٥٠٨.

[٢] زيغينيو برجنسكي ، **الاختيار : السيطرة على العالم ام قيادة العالم** ، ترجمى : عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص١١٨.

[٣] داليا ابو بكر، **"وثيقة مفهوم الامن القومي الروسي"، مجلة السياسة الدولية**، العدد١٤٠، ٢٠٠٠، ص٢٨٢.

[٤] نورهان الشيخ ، **صناعة اقرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية ، مركز دراسات الوحدة العربية** ، بيروت ، ١٩٩٨، ص ٧٧-٧٨.

ليشمل (١٩) دولة مع ولوج الحلف عامه الخمسين، في نيسان ١٩٩٩، فأصبحت كل من بولندا، والمجر، وجمهورية التشيك، اعضاء في منظمة حلف الناتو، وهي جمهوريات كانت في السابق اعضاء في حلف وارسو[١].

بدأ الحلف يتوسع بشكل غير متوقع بالنسبة للجانب الروسي، ففي اجتماع وزراء حلف شمال الاطلسي الذي عقد في العاصمة التشيكية براغ عام ٢٠٠٢، وجهة ادارة الحلف دعوة رسمية الى سبع دول من منطقة البلطيق واوروبا الشرقية لتصبح اعضاء في الحلف وهي: استونيا ، ولاتفيا، وليتوانيا، وسلوفينيا، ورومانيا، وبلغاريا، وسلوفاكيا، وفي اثناء قمة الحلف في مايو ٢٠٠٤، تم التصديق على عضوية الدول الجديدة[٢]، وهي تعد من اكبر عمليات انضمام في تاريخ الحلف.

وقد مثّل ملف توسع الناتو منذ بداية الألفية الثالثة، وسعيه لضم الكثير من دول شرق أوروبا، أحد مصادر التوتر الرئيسية في العلاقات بين موسكو وواشنطن، وقد وصل التوتر إلى ذروته أثناء الأزمة الأوكرانية، والتي تعد ثاني أكبر دولة من دول الاتحاد السوفيتي بعد روسيا، فقد شهدت أوكرانيا أزمة سياسية في المدة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، تم خلالها الإطاحة بالحكومة الموالية لموسكو من خال" الثورة البرتقالية"، وإجراء انتخابات أدت إلى تسليم السلطة لمرشحٍ موالٍ للغرب، على أتم الاستعداد لمساعدة أوكرانيا في الحصول على عضوية في حلف الناتو، وقد نظرت موسكو إلى الثورات الملونة باعتبارها إحدى الأدوات الأمريكية من أجل طرد النفوذ الروسي في جوارها المباشر، ونظراً للأهمية الكبيرة التي تحظى بها أوكرانيا لموسكو، فقد قيل إن فلاديمير بوتين أبلغ الرئيس الامريكي الاسبق جورج دبليو بوش بأن انضمام أوكرانيا للناتو سيكون بمنزلة تجاوز الخطوط الحمراء الروسية، وإن أوكرانيا ستفقد كيانها كدولة إذا ما اختارت أن تسلك هذا الدرب[٣]. هذا ما سيتم تناوله بشكل مفصل في الفصل القادم.

ويرى الباحث، ان عدم التزام الولايات المتحدة وحلفائها فيما يخص الاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين بشان التوسع المستمر لحلف الشمال الاطلسي، قلبت موازين العلاقات رأسا على عقب، بعدما اوعت روسيا

---

[١] ليلى مرسي واحمد وهبان ، **حلف الشمال الاطلسي** ، دار الجامعة الجديد للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠١، ص٣١٦.

[٢] طارق بادي الطراونة ،((**دور حلف شمال الاطلسي في استقرار دول البلقان : دراسة حالة كوسوفو١٩٨٩- ٢٠١١**))، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٢، ص٨٢.

[٣] اليكسي دولنسكي ، " حتمية الصراع : دورة الازمات في العلاقات الروسية – الامريكية " ، **اتجاهات الاحداث** ، العدد ١٩، روسيا ، ٢٠١٧، ص٧٨.

ان قوتها اصبحت مؤهلة للمنافسة، وان حلف الشمال الاطلسي يشكل اكبر خطر على استعادة روسيا لمكانتها العالمية، سيما وان الولايات المتحدة اضفت لخلق قواعد عمل جديدة فهي تسعى الى تضييق الدور الروسي في أي من القضايا الدولية.

لقد مثل توسع الحلف تهديدا واضح لسياسة روسيا الخارجية حتى تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق، بالرغم من الاتفاق المعقود بين الطرفين بهذا الصدد، في مرحلة محاربة الارهاب عندما راحت الولايات المتحدة لإجراء مباحثات مع موسكو تفضي باستعمال اجواء واراضي اسيا الوسطى ضد نظام طلبان في افغانستان، وافقت موسكو على ذلك مقابل الاعتراف بمناطق اسيا الوسطى بانها مناطق نفوذ روسي، وان تعتبر روسيا شريكا للولايات المتحدة في حربها على الارهاب، وادخال الحرب في الشيشان في نطاق الحرب ضد الارهاب، بالإضافة الى وقف توسع حلف شمال الاطلسي نحو الشرق، الذي يعد التهديد المباشر للنفوذ الروسي[١]، إذ نصت وثيقة الامن القومي الروسي لعام ٢٠٠١ –٢٠٠٤ بشأن توسع حلف الناتو وما يشكله من تهديد على الامن القومي الروسي، وبالتالي فان روسيا ستتحرك في مواجهة هذا التهديد من خلال رفض الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، والسعي لإنشاء نظام دولي متعدد الاقطاب يكون لروسيا فيه المكانة التي تستطيع من خلالها مواجهة التحديات، المتمثلة بتوسع حلف شمال الاطلسي سواء بالمواجهة المباشرة او بإقامة علاقات ذات بعد توازني في العلاقات الدولية سعيا لتحقيق هذه الاهداف، لان سياسة القوى الغربية التي تسعى اليها اضعاف مكانة روسيا على الصعيد الدولي في كافة المجالات وان هذه السياسة من شأنها ان تضر بالأمن والاستقرار الدوليين[٢].

يتضح من خلال ما تقدم، ان تغيير مسار توجهات الاستراتيجية الروسية في علاقتها مع القوى الغربية، يتمثل بأدراك الجانب الروسي بمساعي الغرب ، فهي تسعى للسيطرة على الجوار الروسي وان شراكة روسيا مع الولايات المتحدة سيجعلها بعيدة عن السيطرة على الجانب الاوكراني المتمثل بالجانب الاوراسي، من جهة اخرى، بسبب عدم الالتزام من قبل الجانب الامريكي بعد روسيا دولة شريكة في كافة القضايا، والتي تم الاتفاق عليها سابقاً، الا ان الولايات المتحدة الامريكية لم تلتزم، كونها لم ترغب بأن يكون لها شريك او

---

[١] محمود محمد الكركي ، ((**العلاقات الروسية الامريكية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين و جورج بوش ٢٠٠٠-٢٠٠٨**)) رسالة ماجستير، جامعة مؤته ، العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٧ – ٢٨.

[٢] داليا ابو بكر، **مصدر سابق**، ص٢٨٢.

منافس في ادارة النظام الدولي، اضافة الى ذلك ان الادارة الامريكية تنظر الى الجانب الروسي بانه قوة غير متكافئة مع قوتها ولا تستحق ان تكون قوى دولية لها دور مؤثر في النظام الدولي.

بدأ مسار العلاقات الروسية الامريكية مسارا مختلف عما كان عليه واخذ مبدأ المنافسة يفرض نفسه اكثر من حالة التعاون، حيث اخذ الجانب الروسي بالتوجه نحو الجوار القريب (جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا)، وتوسيع نطاق التدخل في الازمات الدولية منها الازمة الجورجية والازمة السورية وغيرها من الازمات، من اجل اثبات روسيا لدورها العالمي ووضع حد للسياسة الخارجية الامريكية والاوربية، التي شكلت هاجس خطر على روسيا القومية.

بالنسبة للموقف الروسي من الحرب في جورجيا عام ٢٠٠٨، تمثل في الوعد الذي وعدته الولايات المتحدة الامريكية بضم جورجيا الى حلف الناتو، حيث كان الموقف الروسي الرافض لسياسة امريكا بهذا الخصوص، عندما ايدت الولايات المتحدة استقلال اقليم كوسوفو، روسيا عارضت هذا الاستقلال، لقد شكلت هذه الازمة علامة فارقة في العلاقات الروسية الغربية، بعد ان كان مبدأ التعاون والشراكة هو السائد في العلاقات مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، الا ان توسع حلف شمال الاطلسي غير من هذا المسار وتحولت تلك العلاقات الى منافسة شرسة بين الولايات المتحدة وروسيا[١]، عبرت روسيا حول رفضها من انضمام جورجيا للحلف، من خلال الرد العنيف الذي قامت به روسيا على القوات العسكرية الجورجية، التي تعد المؤشر الاول على بدء عودة روسيا كقوة عسكرية عظمى تستطيع التدخل في أي منطقة مجاورة ن دون النظر الى اية اعتبارات دولية او اقليمية طالما هذا التدخل يصب في حماية امنها القومي، حيث انطلق الروس بهجومهم من ابخازيا وقامت القوات الروسية بإخراج الجورجيين من اوسيتا الجنوبية وابخازيا[٢].

ان ردة الفعل الروسية تجاه جورجيا اثارت صدمة لدى الولايات المتحدة التي كانت غير متوقعة من رد روسيا، ارادت روسيا ان توصل رسالة واضحة للغرب من خلال ضرب حليفهم الاستراتيجي جورجيا، والتي تسعى للانضمام الى حلف الناتو، حيث ارادت ان ترسل رسالة باتجاهين: فالاتجاه الاول ، لتلك الدول التي

---

[١] اشرف تيسير ابراهيم عكة ، ((**علاقة روسيا بحلف الناتو ١٩٩١-٢٠٠٨**))، رسالة ماجستير ، جامعة بيرزنت ، فلسطين ، ٢٠١١ ، ص ١٧٩.

[٢] واثق محمد براك ، " التنافس الامريكي – الروسي في القوقاز الحرب الروسية – الجورجية انموذجا" ، **مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية** ، مركز الدراسات الاقليمية – جامعة الموصل ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩، ص٣١٣.

تسعى للانضمام الى عضوية حلف الناتو وعلى وجه الخصوص اوكرانيا[١]، كونها تمثل عمقا استراتيجيا للأمن القومي الروسي، فهي لا تقل اهمية عن جورجيا بل تفوقها بالنسبة لروسيا الاتحادية، كونها تحتل الجانب الحيوي لها، وان اي تغيير استراتيجي في اوكرانيا سيأثر تأثيرا مباشر على الامن القومي الروسي، فهي خاصرة روسيا والعضو الفعال من جهة اوروبا ، كما تشكل اوكرانيا احد بوابات التهديدات الغربية لروسيا على مدى القرون، فلا بد من ان تعمل روسيا على فرض سيطرتها على المنفذ الأوكراني من اجل السيطرة على التهديدات، ولو تطلب الامر استعمال القوة العسكرية، لوقف التهديدات المحتملة من قبل حلف الناتو والاتحاد الأوربي[٢]. اما الاتجاه الثاني الذي يعد رسالة للغرب، وتحديدا للولايات المتحدة، مفادها ان تهديد الامن القومي الروسي سيواجه بكل الطرق والوسائل بما فيها القوة العسكرية، وانها تعد نشر الدرع الصاروخية دون موافقة روسيا امراً لن تقبله باي شكل من الاشكال، كما ارادت ان تبين ان الناتو كمنظمة سياسية وعسكرية لن تستطيع ان تحمي جورجيا فيما لو اقدمت على تهديد الامن القومي الروسي[٣].

ومن وجهة نظر الكثير من الباحثين المتخصصين في الشأن الروسي، ان روسيا بعد الازمة الجورجية، اصبحت مستعده لخوض معارك لحماية مصالحها وامنها وانها جاهزة لتحمل تبعات هذه المعركة وعلى كافة المستويات الاقليمية والدولية، وان على العالم الغربي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة ان تدرك خطورة تجاهل الدور الروسي وتهديد مصالحها، فيما بعد ومن الواضح اتسع نطاق روسيا في الدفاع عن مصالحها في منطقة الشرق الاوسط كما حصل في الازمة السورية التي اندلعت في عام ٢٠١١، من خلال تعزيز الدعم العسكري والمادي للنظام السوري.

اما فيما يخص اوكرانيا فأن روسيا من الصعب ان تتنازل عنها كونها تمثل الجانب الامني من الناحية العسكرية، والمنفذ التجاري من الناحية الاقتصادية، والوريث التاريخي لروسيا الاتحادية من الناحيتين التاريخية والسياسية، فلا يمكن لروسيا ان تستغني عن جوارها الاوكراني مهما كلفها الامر، فهي بمثابة القلب النابض لروسيا، وان فرض سيطرة حلف الناتو عليها، سيحول الى تنفيذ سياسة الولايات المتحدة التي ترمي الى

---

[١] اشراف تيسير ابراهيم عكه، **مصدر سابق**، ص٨١.

[٢] عبد علي كاظم المعموري ، **المواجهة في قلب الارض: المزاحمة الروسية لولايات المتحدة الامريكية** ، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٧، ص١٤٣.

[٣] اشراف تيسير ابراهيم عكه ،**مصدر سابق** ، ص ٨١.

محاصرة روسيا في موقعها الجغرافي دون التطلع الى العالم الخارجي، هذا ما سيجعل من روسيا دولة معزولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ثانيا: العلاقات الروسية – الامريكية:

مرت العلاقات الروسية – الامريكية بمراحل عدة غلب عليها طابع الصراع والتنافس اكثر من التعاون الذي لم يرتقي حتى وقتنا الحاضر الى مستوى الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، واذا كانت العلاقات الامريكية– السوفيتية قد تركت اثرها على ميزان القوى الدولي في مدة الحرب الباردة، فان المدة التي تلتها لم تكن بذات الاهمية سيما وان روسيا خرجت مثقلة بأعباء والتزامات اقتصادية كبيرة جعلتها في موقف الضعيف التابع للولايات المتحدة خاصة في النصف الاول من عقد التسعينيات من القرن الماضي وهذا الواقع انعكس على طبيعة العلاقات الامريكية–الروسية[١].

بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، اصبحت روسيا تواجه الكثير من المشكلات بشان استعادة مكانتها كقوة عظمى في السياسة الدولية، لأنها تعد الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، الذي يمثل قوة عالمية ثابته في العالم، فعلى الصعيد الدولي روسيا فقدت مكانة الاتحاد السوفيتي السابق من الناحية السياسية والاستراتيجية، واصبحت تابعة وملحقة للسياسة الامريكية[٢]، بسبب الضعف الكبير الذي خلفه الانهيار في الاقتصاد الروسي، مما جعل العلاقات بين الطرفين غير متكافئة يتمتع احداهما، وهو الولايات المتحدة، بقدر اكبر من التأثير في الطرف الروسي[٣]، ان التوجه والانفتاح الروسي نحو الغرب وجعل سياسة روسية الخارجية تابعه له، ظنا من القيادة الحاكمة آنذاك هو الطريق الامثل والخيار الوحيد لإنقاذ البلد من الفوضى في جميع الميادين، للعودة الى النظام الدولي[٤].

لقد شهدت العلاقات الروسية – الامريكية تحولا جديدا منذ بداية عام ٢٠٠٠ وما بعدها، والقول ان التحول يقترن بالألفية الجديدة له مسبباته ودواعيه، وهو مرتبط بالتحول الذي طرأ على نوعية القيادة او

---

[١] هالة خالد حميد، " العلاقات الامريكية – الروسية بعد عام ٢٠٠١ المسار والمستقبل"، **مجلة السياسة والدولية**، العدد٢٥، ٢٠١٤، ص٤٣٨.
[٢] حسني عماد حسني العوضي، **مصدر سابق**، ص ٢٢.
[٣] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية**، مصدر سابق ، ص٧٩.
[٤] حسني عماد حسني العوضي، **مصدر سابق** ، ص٢٢.

الزعامة في كلا الطرفين، ففي الجانب الامريكي، وصلت الى البيت الابيض ادارة من اكثر الادارات الامريكية تطرفا وعدوانية وتشددا، تبنت اراء محافظة للغاية، ونظرت من منظار واحد للعالم، فالعالم اما ابيض وهو من يقف وراء السياسات الامريكية أي كانت، او اسود وهو من يعارض السياسات الامريكية[١]. في المقابل وصل الى سدة الرئاسة في روسيا قيادة من نمط جديد ومختلف، الامر الذي جعل توجهات القيادتين في حالة اصطدام ولم تلتقيا الا في نقاط قليلة، فكان التنافس والتوتر هو السمة المميزة للعلاقة بين الطرفين[٢].

وبعد تولي بوتين الرئاسة في روسيا عام ٢٠٠٠ اتبع استراتيجية مغايرة لتلك التي اتبعها يلتسن في فترة ولايته، من خلال التوجه الغربي والميل الى الشراكة الروسية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بدلا من الخضوع الذي توجه يلتسن في فترة ولايته، اذ بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر في العام ٢٠٠١، ايدت روسيا الغزو الامريكي لأفغانستان في عام ٢٠٠١، وسهلت عملية انشاء قواعد عسكرية في اوزبكستان لاستخدامها في الغزو ضد افغانستان[٣]، والتعاون بين الطرفين في محاربة "الارهاب"، في المقابل تعترف الولايات المتحدة بان منطقة القوقاز واسيا الوسطى منطقة نفوذ روسية، كذلك اقترح الرئيس فلاديمير بوتين على الولايات المتحدة في ٢٣ ايار ٢٠٠٣ التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، وهو الامر الذي سبق ان اقترحه "يلتسن" عام ١٩٩٣[٤].

قد جاءت هذه التطورات في العلاقات بين روسيا والغرب علي خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فقد كانت روسيا من بين كثير من دول العالم التي حاولت استثمار تلك الأحداث، للتقارب مع الولايات المتحدة فراحت تقدم نفسها علي أنها شريك وحليف يعتمد عليه في محاربة الإرهاب[٥]، وفي سبيل ذلك قدمت روسيا تنازلات سياسية وأمنية وعسكرية كبيرة في آسيا الوسطي، كان البعض يعتبرها، إلي

---

[١] طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة** ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢،ص٤٢.

[٢] **المصدر نفسه** ، ص٤٣.

[٣] محمد محمد الطفطاوي ، **((مكانة روسيا في النظام الدولي واثرها على ادارة الازمة السورية ٢٠١١-٢٠١٦))**، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر- غزة ، طلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، ٢٠١٦، ص٨٩.

[٤]- محمد السيد سليم، **مصدر سابق** ، ص٦٣.

[٥]- وحيد عبد المجيد ، **الارهاب وامريكا والاسلام- من يطفئ النار** ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٢٢.

عهد قريب، من المحرمات في السياسة الروسية، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكي" كولن باول" يقول بأن ما تحقق علي صعيد العلاقات مع روسيا يعد من أهم انجازات الإدارة الأمريكية[١].

من خلال ما تقدم يتضح ان روسيا الاتحادية قدمت هذه المجموعة من التنازلات باعتبارها رسالة للعالم اجمع بان روسيا لها دورها الفعال في العلاقات الدولية ومكانتها في النظام الدولي، في الوقت نفسه ان الغاية من هذه التحركات، ان العالم لم يعد يحتمل سيطرة قوة منفردة، بل لابد من فرض روسيا لمكانتها كقوة عظمى للتدخل في الازمات الدولية لاستعادة الدور السابق، وفقا لذلك فقد ذهبت الاستراتيجية الروسية اعادة التعريف بدور روسيا الجديد القائم على التشاركية في المنافع، وتعلية القانون الدولي واحترام سيادة الدول ونزوع الفوضى، وقبول تعدد القوى بدل من القوة المتفردة، من شانه ان يوفر مقبولية عالية في المحيط الدولي، وبخاصة الدول النامية، وهو ما يأذن بدور عالمي جديد ومتنام.

في المقابل كانت الاستراتيجية الامريكية ترفض نظام المتعدد الاقطاب فهي تسعى للحفاظ على نظام الاحادية القطبية ومنع صعود أي قوة منافسة خصوصا روسيا، فقد كانت الاستراتيجية الامريكية ترمي لمحاصرة روسيا ومضايقتها اقليميا ودوليا.

ومن جانبها شعرت روسيا بذلك، الامر الذي دفعها الى استعمال القوة العسكرية من اجل السيطرة على مناطق نفوذها، متهمة الغرب بان الشراكة في محاربة الارهاب هي ذريعة للسيطرة على مناطق النفوذ الروسي، الا ان في الحقيقة الولايات المتحدة الامريكية تسعى لمحاصرة الدور الروسي حتى في جوارها القريب كما حصل في الثورات الملونة الثورة البرتقالية والثورة الجورجية وازمة القرم، لكن الدور الروسي الفعال اثبت للغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التصدي لأي عدوان خارجي، كما حصل في الضربة الروسية لجورجيا عام ٢٠٠٨، والتي عبرت بها عن امكانياتها ومقدراتها العسكرية في الدفاع عن الاراضي التي لاتزال تعتبرها روسيا تابعة لها[٢].

وقد بدأت الخلافات بين الطرفين حول المصالح الامريكية في القوقاز، والمسمى بمحور الشر، بعد اعلان الرئيس الامريكي دبليو بوش عن الانسحاب من معاهدة الدرع الصاروخية، التي كانت قد عقدت بين

---

(١) احمد دياب ، " روسيا والغرب : من المواجهة الى المشاركة "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٤٩، ٢٠٠٢، ص١٧٢.
(٢) **المصدر نفسه**، ١٧٣.

الطرفين منذ عام ١٩٧٢، وهو امر عارضته روسيا الاتحادية لأنه سيضر بالتوازن العسكري العالمي وسيزيد من حدة سباق التسلح، بالرغم من اعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من امكانية روسيا في مواجهة التهديد القادم بعد الانسحاب من المعاهدة وباقل تكلفة، الا إنها كانت رافضة هذا الانسحاب للحفاظ على الامن الدولي[١]، ان جوهر هذا الخلاف الحاصل بين روسيا والولايات المتحدة هو التهميش المتكرر للدور الروسي، ومن بين مؤشرات السياسة الامريكية لتقويض الدور الروسي عدم الالتزام الامريكي بالمعارضة التي عبرت عنها روسيا لغزو العراق في اذار ٢٠٠٣، وكذلك السياسة الانفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة في ادارة العالم، بالرغم من التنازلات التي قدمتها روسيا من الاجل الشراكة المخطط لها، بالإضافة الى تمدد الولايات المتحدة الى مناطق النفوذ الروسي بذريعة محاربة الارهاب، لوقف عودة روسيا المحتملة إلى المنطقة في إطار سعيها لاستعادة مكانة القوة العظمى ومنعها من ممارسة أي نفوذ[٢].

وعلى هذا الاساس يرى الباحث أن روسيا عملت على تغيير توجهاتها تجاه الولايات المتحدة الامريكية، وذلك لأن تحد من توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار القريب (جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا)، اوكرانيا، والبلدان الاخرى، تزامن ذلك التغيير مع تزايد معدل التنمية في الاقتصاد الروسي اصبح قادرا على مواجهة أي تهديدات خارجية، من المحتمل ان تهدد مصالح روسيا في العالم، فقد اعتبرت هذه المرحلة الانتقالية من مرحلة الخضوع الى مرحلة المشاركة ومن ثم الانتقال الى مرحلة المنافسة.

ومن وجهة نظر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" فإن السياسية الامريكية تشكل مصدر خطر على المصالح الروسية، فروسيا الاتحادية تدرك ان الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج، وفي افغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات اسيا الوسطى هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد (حلف شمال الاطلسي)، والذي تترأسه الولايات المتحدة وما يشكله هذا الحلف من خطر وتطويق لروسيا الاتحادية[٣]، الذي يروم للسيطرة على الجوار الروسي وما يشكله من اهمية في الاستراتيجية الامريكية خاصة اوكرانيا ودواعي التدخل الامريكي فيها داخليا، بالرغم من الاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين بشأن التوسع

---

[١] لمى مضر الامارة، **مصدر سابق** ، ص ٢٠٦.
[٢] محمد السيد سليم، **مصدر سابق** ، ص٤٣.
[٣] طارق محمد ذنون الطائي ،**مصدر سابق** ، ص٤٧-٤٨.

مقابل التنازلات التي قدمتها روسيا، امريكا لم تلتزم بذلك، خصوصا بعد التدخل الذي قامت به روسيا في العديد من القضايا منها قضية (الملف النووي الايراني)، وكذلك ازمة الانتخابات الاوكرانية[١].

ولعل من ابرز مظاهر التحدي في العلاقات الروسية الامريكية قضية نشر الدرع الصاروخي في بولندا والتشيك والذي عدته روسيا تهديدا مباشرا لها، وخاصة انه جاء مواكبا للأحداث الجارية من خطوات حلف الناتو نحو التوسع، تزامن ذلك مع الغاء الولايات المتحدة معاهدة الانظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية التي كانت تعدها روسيا حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، اذ تؤمن الردع المتبادل بين الطرفين كونها تعطي الفرصة لروسيا لتوجيه الضربة الثانية بنجاح اذا ما وجهت الولايات المتحدة الامريكية الضربة الاولى ضدها، وبالتالي فإن تنفيذ الدرع الصاروخي الامريكي سيحرم روسيا الاتحادية من اية قدرة على توجه الضربة الثانية، لذا فقد عدت روسيا هذا البرنامج بمثابة تهديد مباشر على التوازن الاستراتيجي بين البلدين[٢].

لكل دولة تطلعاتها، ولكن التطلعات الروسية تختلف عن غيرها، فهي من ناحية تبحث عن العظمة ومنافسة الهيمنة العالمية الامريكية، وتوسيع نفوذها من خلال التوسع نحو جمهورياتها السابقة وخاصة اوكرانيا من ناحية اخرى، كونها تمثل المنفذ الامثل لها نحو البحار الدافئة.

وبالتالي فإن روسيا في طريقها نحو العودة، واجهت الكثير من العقبات التي جعلتها مقيدة امام توجهات سياستها الخارجية، وكما تم تفصيله سابقا، يعتبر حلف الناتو وعلاقات روسيا به، من ابرز المحددات التي ادت الى احداث تغيرات في توجهات السياسة الخارجية الروسية، في الوقت نفسه، ان علاقتها مع كل من الولايات المتحدة وحلف الناتو هو من جعلها تستعيد المكانة التي وصلت اليها في وقتنا الحالي، كما لا ننسى الدور القيادي التي كان لها الفضل الكبير في تحقيق ذلك.

وتبعاً لما تقدم، فإن التنافس الروسي الامريكي ومحاولات الاخير في التوسع على حساب مناطق النفوذ الروسي وتشجيع انضمام دول الاتحاد السوفيتي السابق الى حلف الناتو، كانت من بين ابرز اسباب التدخل الروسي في اوكرانيا، وتزايد اهميتها في الاستراتيجية الروسية العليا.

---

[١] اشرف تيسير ابراهيم عكه، **مصدر سابق** ، ص٥١.

[٢] فارس تركي محمود، " الدرع الصاروخي الامريكي وتأثيره على العلاقات الامريكية الروسية"، **مجلة دراسات اقليمية**، العدد٤٥، ٢٠٢٠، ص٩١.

خاتمة الفصل الاول:

لقد واجهت روسيا في طريقها نحو العودة للمكانة والعظمة العالمية كثيراً من المحددات منها داخلية واخرى خارجية، ولاسيما في سياستها تجاه اوكرانيا، فمن بين تلك المحددات الداخلية المحدد الجغرافي والمتمثل بطبيعة الموقع الجغرافي الذي تلعبه روسيا، اما المحدد الثاني المحدد السكاني، والمحدد الاقتصادي والعسكري والسياسي، اما فيما يخص المحددات الخارجية فقد كانت مساعي حلف الناتو والولايات المتحدة الامريكية تشكل خطر على الامن القومي الروسي بعدما ادركت روسيا ان الغرب يسعى الى ابعادها من ان تلعب دورا عالميا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي روسيا تمكنت من التعامل مع تلك التحديات من خلال سياساتها المتبعة في ظل الرئيس فلاديمير بوتين، الذي حقق نقلة نوعية في السياسة الخارجية الروسية منذ تسنمه الحكم.

الفصل الثاني

مكانة اوكرانيا في الاستراتيجية القومية الروسية

المبحث الاول: الاهمية الجيوسياسية لأوكرانيا

المبحث الثاني: الازمة الاوكرانية عام ٢٠١٤: الأسباب والتداعيات

الفصل الثاني

مكانة أوكرانيا في الاستراتيجية القومية الروسية

تعد أوكرانيا دولة من دول الجوار الروسي التي تسعى روسيا لربط علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، المتينة والمهمة، وفي نفس الوقت تعد اوكرانيا البوابة الاهم بالنسبة لروسيا، لاستعادة مكانتها العالمية، وإبراز مكانتها الاقليمية، من خلال الحرص على بلوغ اهدافها الاستراتيجية بإبقاء نفوذها السياسي على دول جوارها وخاصة اوكرانيا ، لما تشكله من اهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا الاتحادية[١]، وفي هذا الفصل سيتناول الباحث الاهمية الجيوسياسية لأوكرانيا وما تمتلكه من مؤهلات دفعت الدول العظمى للتنافس عليها ، اما المبحث الثاني فسيتناول الازمة الاوكرانية (أزمة شبه جزيرة القرم) وما تتضمنه من تفاصيل.

المبحث الاول

الاهمية الجيوسياسية لأوكرانيا

تلعب الخلفية التاريخية والجغرافية دورا أساسيا في تحليل انماط الدول وعلى وجه الخصوص السياسات الامنية، إذ يقول في هذا الصدد "نابليون بونابرت "، (ان سياسة الدول تكمن في جغرافيتها)[٢]. كما يذهب انصار "مدرسة الحتمية الجغرافية" وفي مقدمتهم "راتزال" الى القول بأن الجغرافية هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول، وأن الموقع الجغرافي يؤثر الى حداً كبير في تحديد المجال الحيوي المباشر، كما انه

[١] اسماء حداد ،" روسيا والتداعيات الجيوسياسية لازمة القرم في ظل التنافس الدولي على اوراسيا "، **مجلة المعيار** ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠١٨، ص١٣٢.

[٢] محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص١١.

يحدد ماهية التهديدات الموجهة الى امن الدولة، التي تعمل على توجه سياستها نحو المنطقة الجغرافية القريبة منها[١].

اولا: اهمية اوكرانيا بالنسبة لروسيا :

تعد اوكرانيا ذات أهمية بالنسبة لروسيا الاتحادية كونها تقع في المجال الحيوي لروسيا، لذا فإن أي تغيير من الناحية الاستراتيجية، يقع في المحور الاوكراني يؤثر تأثير بالغ الاهمية على الامن القومي الروسي، وعلى المنطقة عموماً، ويسبب خللاً في توازن القوى المتصارعة على هذه المنطقة المهمة من العالم، بما في ذلك أوربا والولايات المتحدة الامريكية[٢].

تحتل أوكرانيا موقعا جغرافيا حساساً يفصل بين روسيا و أوروبا، اذ تشكل الحافة الاكثر غنى بين الشرق والغرب، فهي تحتل اكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية الى أوروبا، كما انها تمثل قناة التوسع الرئيسية للمجال الحيوي لروسيا الاتحادية، فهي الخاصرة الروسية الغربية من جهة أوربا، في الوقت نفسه بقيت تشكل الممر الرئيسي للتهديدات الاوربية والامريكية لروسيا قديما وحاضرا وحتى في المستقبل، ما لم تسيطر روسيا على الموقف من خلال فرض سيطرتها على أوكرانيا[٣].

تقع أوكرانيا في قلب أوربا الشرقية، وتبلغ مساحتها ٦٠٣,٦٢٨ كم٢، وهي ثاني اكبر دول أوربا الشرقية[٤]، يحدها الاتحاد الروسي من الشرق بيلاروسيا من الشمال، بولندا والمجر وسلوفاكيا من الغرب، رومانيا ومولدافيا من الجنوب الغربي، والبحر الاسود وبحر آزوف من الجنوب[٥]، وتشكل "دلتا الدانوب" إلى الجنوب الغربي الحدود مع رومانيا، جبال البلاد الوحيدة هي جبال "الكاربات" في الغرب، أعلاها هو "هورا هوفرلا" عند ٢,٠٦١ متر "٦,٧٦٢ قدم"، وتلك التي في شبه جزيرة القرم، في أقصى الجنوب على طول

---

(١) **المصدر نفسه** ، ص ١١.

(٢) عناد كاظم حسين النائلي ، **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٧، ص ١٩٣.

(٣) عبد علي كاظم المعموري ، **المواجهة في قلب الارض: المزاحمة الروسية لولايات المتحدة الامريكية** ، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٧، ص١٤٣.

(٤) خديجة عرفة ، **امن الطاقة : سلسلة مفاهيم** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٢٠.

(٥) اسماعيل موسى المتولي تركي، ((**السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا واثرها على العلاقات الروسية الاوربية**))، اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٩، ص٧٢.

الساحل، ويمنح لها ساحلها الجنوبي والشرقي الذي يفوق في طوله ٢٧٠٠ كم موقعا استراتيجيا جذابا لروسيا وأوروبا على حد سواء[١].

وبالنسبة لروسيا، تشكل أوكرانيا اهمية خاصة بمساحتها الضخمة ، وتضاريسها المميزة، التي تشكل السهول فيها اكثر من ٩٠% واطلالها على المياه الدافئة، اذ نعني بالمياه الدافئة "بحر أوزوف" والبحر الاسود، وان هذا الموقع الذي تتمتع به اوكرانيا جعل النظرة الروسية اليها ثابتة ، إذ تعدها الحديقة الخلفية لها [٢]. وهي جزء من حزام الامان الجغرافي كما أنها حاجز طبيعي بين الغرب وروسيا بالإضافة الى انها اقرب الطرق من روسيا الى البلقان والبحر الابيض المتوسط التي تعد المياه الدافئة لأسطول البحر الاسود الروسي[٣].

فنسبة الطاقة التي تمر من خلال الطرق الاوكرانية الى أوربا تبلغ ٨٠%، كما ان حاجة الاقتصاد الغربي الى المزيد من امدادات الطاقة في المستقبل، جعلت من روسيا تعمل بأقصى جهدها للحفاظ على اوكرانيا بوصفها معبر لأنابيب الطاقة، وخاصة ان روسيا تريد وضع يدها على نفط بحر قزوين وتوريده نحو أوروبا، وقطع الطريق على المشروع الاوربي التركي المسمى (مشروع تآناب) الذي يعد مشروع القرن، والذي يهدف الى تقليل الاعتماد الاوربي على استيراد النفط التي تأتي من البوابة الاوكرانية، من خلال الاستفادة من نفط بحر قزوين، بما يعني في النهاية انه لا يمكن لأوروبا ان تستغني عن حاجتها لروسيا[٤].

تعد اوكرانيا البوابة الاخطر في تاريخ روسيا، إذ تمتلك روسيا جغرافياً ثلاث بوابات على العالم الخارجي، اسيا الوسطى، القوقاز، واما الباب الثالث فهو الباب الاوكراني، وقد صرح الروس في شأن الباب الاوكراني، ان جميع الحملات العسكرية التي واجهتها روسيا كانت تمر من خلال البوابة الاوكرانية، فجميع الغزوات مرت من سهول اوكرانيا، على سبيل المثال جيوش الامبراطورية السويدية مرت من سهل "بولتافا"

---

[١] محمد الامين مقراوي الوغليسي ، **دراسة : جيوبوليتيكا اوكرانيا : قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا**، مركز البيان للبحوث والدراسات ، ٢٠١٨، ص٦.

[٢] هاني شادي،" الثقة المفقودة : الصراع الروسي – الاوربي على الفضاء الاوراسي" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٩٥، يناير ٢٠١٤، ص١١٠.

[3] Helena Yakovlev, Independent States: Care for Belarus and Ukraine, The Hebrew University, Gyrosol, 2011, p. 39.

[٤] هاني شادي، **مصدر سابق**، ص ١١٠.

العظيم، حيث جرت حرب الشمال العظمى في بداية القرن الثامن عشر، وايضا حروب نابليون، وكذلك هتلر مر من سهول "خاركوف" شرق اوكرانيا[١].

ولعل رغبة روسيا في اعادة التوجه نحو جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وخصوصا اوكرانيا يعود لذلك السبب، فضلا عن الاهمية الاقتصادية والجغرافية، وقد لخص المفكر الاستراتيجي (زبغنيو بريجنسكي)* في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، نظرته لأهمية اوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية، الذي وضح من خلالها الاهمية التي تحتلها اوكرانيا في رقعة الشطرنج الأوراسية، فهي دولة محورية جيوبوليتية لان وجودها ذاته كدولة مستقلة يساعد على تغيير موقف روسيا، وهكذا اكد بريجنسكي "ان روسيا بدون اوكرانيا لا تشكل امبراطورية اوراسية، وروسيا بدون اوكرانيا لا تستطيع ان تواكب السعي الى تكوين الهيبة والامبراطورية، فبدون اوكرانيا روسيا قد تغرق في فيض النزاعات مع الدول الصاعدة "[٢]، هذا يعني ان روسيا مع اوكرانيا وما تمتلكه من موارد كبيرة، وموقعها المطل على البحر الاسود، تستعيد عندئذ وبشكل تلقائي ثروتها لتصبح دولة امبراطورية قوية ممتدة عبر اوروبا واسيا.

وتعد اوكرانيا حجر الزاوية للدفاعات الروسية، كما انها كانت مسرحا لحرب القواعد الامريكية الروسية ايضا فضلا عن ذلك فأن اوكرانيا تضم اكبر تجمع للمواطنين من اصول روسية في العالم خارج روسيا[٣]، لذلك فالمشاعر الموالية لروسيا قوية في اوكرانيا وهذا يعد مصدرا اضافيا لروسيا للرغبة في لم الشمل مع اوكرانيا واعادة تأسيس الاتحاد السلافي، وفقا لذلك عمدت روسيا على استخدام البطاقة العرقية الدينية لخدمة المصالح الروسية للضغط على الحكومة الاوكرانية[٤].

ومن الناحية العسكرية، تمثل اوكرانيا اهمية كبيرة بالنسبة لروسيا من الناحية الاستراتيجية، باعتبارها بلدا عازلا بينها وبين حلف الناتو، وان سيطرة روسيا على شرق اوكرانيا هو تمهيد لخوض أي حرب برية ضد الناتو على الاراضي الاوكرانية التي تعتبر خط الدفاع الاول بالنسبة لروسيا، كونها تفتقر للمنافذ البحرية، لذا

---

[١] وسيم خليل قلعجية ، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص١٨٥.

* - مستشار الامن القومي لدى الرئيس الامريكي (جيمي كارتر) في عامي ١٩٧٧-١٩٨١ وعمل في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ، واستاذا في مادة السياسة الخارجية الامريكية في كلية (بولنيتز) للدراسات الدولية .**(للمزيد انظر في الرابط التالي** www.aljazeera.net)

[٢] زبغنيو بريجنسكي ، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، الطبعة الثانية ، مركز الدراسات العسكرية ، ١٩٩٩، ص٤٦.

[٣] عناد كاظم حسين النائلي، **مصدر سابق** ، ص١٩٩.

[٤] دنفر صفية ، ((**انعكاسات الازمة الاوكرانية على العلاقات الروسية الغربية : ٢٠١٣-٢٠١٨**))، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير – بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٩، ص٢٥.

جعلت سيطرتها على اوكرانية من اولويات السياسة الخارجية الروسية، كون اوكرانيا تطل على البحر الاسود من الجنوب والذي تصل نهايتها بمضيق البسفور[١]، نظرا للأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها البحر الاسود، وان روسيا تمتلك اسطولا بحريا في مدينة "سيفاستوبول" في شبه جزيرة القرم، "التي تعد اكثر اهمية بالنسبة لروسيا من اوكرانيا نفسها"[٢]، وبالنسبة للأهداف الروسية في اوكرانيا يمكن تلخيصها فيما يلي[٣]:

١- المحافظة على المصالح الاستراتيجية الروسية مع دول الجوار القريب على المدى البعيد.

٢- بهدف وضع جديدة للتعامل مع الدول الاقليمية بمفهومه الشامل، والتي تتضمن توسيع دائرة الارتباط الروسي لتشمل كافة دول المنطقة في اطار علاقات من المصالح المتوازنة مع الاطراف الاسيوية من جهة، والاوربية من جهة اخرى واصرار على تولي دورها كشريك بالمنطقة.

٣- محاولة ايجاد آلية للتحرك النشط لاستعادة وضعيتها في دوائر امنها الاستراتيجي في المنطقة، والتي تتداخل مع الدوائر الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية.

٤- الوصول الى المياه الدافئة وفك الحصار الغربي لممرات المياه ذات الاهمية الاستراتيجية الكبرى.

٥- محاولة تطويق حلف الناتو من جهة الشرق.

٦- تحطيم الحزام الغربي الذي اقيم فترة الحرب الباردة حول الاتحاد السوفيتي.

٧- تقوية اواصر العلاقة الروسية مع الدول الرافضة للسياسة الامريكية، واستغلال الفشل الامريكي في الكثير من القضايا.

٨- منافسة الاحتكار الامريكي والغربي لسوق السلاح في العديد من المناطق من خلال تقديم الدعم العسكري اللازم لبعض الدول وزيادة حجم المبيعات العسكرية الذي ينعكس على تطوير صناعة السلاح والاستقرار الداخلي، ومن الملاحظ بان الرئيس بوتين اعتمد اعتماداً كبير على الصناعات العسكرية ومبيعات السلاح للنهوض بروسيا منذ تسليمه المنصب.

---

[١] دنفر صفية، **مصدر سابق**، ص٢٥.

[٢] محمد الكوخي ،**الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب – جذور المسألة ومآلاتها**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٥، ص٧٧.

[٣] اسماعيل موسى المتولي تركي، **مصدر سابق**، ص ٧٨-٧٩.

٩- تأمين وجود عسكري روسي دائم بمناطق متعددة من اجل اثبات وترسيخ قوتها الاقتصادية والعسكرية للتأثير في طبيعة النظام الدولي.

١٠- هدف حماية روسيا للأقليات الروسية المتواجدة في الدول المجاورة وخاصة اوكرانيا وشبه جزيرة القرم، واماكن اخرى مثل جورجيا وغيرها من الدول التي تحوي مواطنون روس، حيث تعطي روسيا نفسها الحق في التدخل لحماية هؤلاء الناطقين بالروسية في مناطق العالم المختلفة، مستغلة في ذلك فرض سيطرتها المباشرة او الغير مباشرة كما حدث في اوسيتيا الجنوبية او في شبه جزيرة القرم.

ثانيا : شبه جزيرة القرم :

تعد شبه جزيرة القرم جزءً من الامبراطورية الروسية القديمة ومن ثم الاتحاد السوفيتي السابق، إذ كانت روسيا قد استولت على جزيرة القرم اصلا في أواخر القرن الثامن عشر عندما دحرت جيوش الامبراطورية الروسية، في حربها ضد كاثرين العظمى، تتار القرم الذين كانوا متحالفين مع الدولة العثمانية، وذلك بعد حروب دامت عدة عقود في عام ١٧٨٣.

شبه جزيرة القرم لها اهمية بالغة بالنسبة لروسيا المعاصرة، وذلك لان سيطرة روسيا على جزيرة القرم هذا يعني فرض سيطرتها على البحر الاسود والمناطق المطلة عليه، ومن جانبها لا يمكن ان تكون روسيا دولة عظمى بغض النظر عن توسعها الا بعد ضمها للأراضي المتاخمة للبحر الاسود، بما فيها شبه جزيرة القرم. وعند العودة الى تاريخ السعي الروسي نحو جزيرة القرم، بالنصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد اختارت فرنسا وبريطانيا بالتعاون مع العثمانيين جزيرة القرم بالذات لأجراء اول عملية انزال بحري واسع النطاق، والذي سمي ب((حرب القرم)) بهدف طرد روسيا من شبه الجزيرة وقاعدتها البحرية في مدينة سيفاستوبول، ومنعها بذلك من حق امتلاك أي اسطول بحري قوي في البحر الاسود[١]. وفيما بعد اندلعت حروب متعددة واصبحت جزيرة القرم مرتع للحروب؛ ومن اهم حروب القرم تلك التي اندلعت في اذار ١٨٥٣ واستمرت حتى عام ١٨٥٦، والتي دخلت فيها كل من بريطانيا وفرنسا ومملكة سردينيا (ايطاليا لاحقا) الى جانب الدولة

[١] نظير محمود امين ، " التداعيات الاقليمية والدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي – الامريكي على مناطق النفوذ " ، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك** ، المجلد ٣ ، العدد ١٠ ، ٢٠١٤، ص٣٣٠.

العثمانية عام ١٨٥٦، عندما ادركت ضعف هذه الدولة امام الاطماع الروسية في الاستيلاء على الاراضي العثمانية، وخاصة شبه جزيرة القرم، وانتهت الحرب بهزيمة الروس هزيمة فادحة[١]. وفي مبادرة من قبل "نيكيتا خروشوف" بعدما ترأس زعامة الاتحاد السوفيتي، قام بنقل القرم من جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية الى جمهورية اوكرانيا السوفيتية الاشتراكية عام١٩٥٤، ولكن ذلك لم يسمح بعودة التتريين القوميين الى اوكرانيا بعدما قام جوزيف ستالين بتهجيرهم عن جزيرة القرم، والذي قام بإلغاء الحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به الجزيرة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ووصوله الى ذروة تفككه اي في عام ١٩٩١، تم اعادة الحكم الذاتي الى القرم التي بقيت جمهورية ذات حكم ذاتي ضمن اوكرانيا والتي استقلت عام ١٩٩١، مع حدوث توترات انفصالية اثناء عقد التسعينيات من القرن العشرين، بمعنى ان روسيا الاتحادية اعترفت بالحالة القانونية للقرم كجزء من اوكرانيا، وتعهدت بالحفاظ على وحدة اوكرانيا في مذكرة بودابست للضمانات الامنية عام ١٩٩٤[٢].

وبالنسبة لموقع شبه جزيرة القرم، هي جمهورية ذات حكم ذاتي ضمن جمهورية اوكرانيا، تقع جنوب البلاد ويحيط بها البحر الاسود من الجنوب والغرب، ويحدها من الشرق بحر ازوف ، ومساحتها ٢٦ الف كم٢، وسكانها مليوني نسمة وفقا لتعداد ٢٠٠١، والقرم (هي كلمة تركية تعني القلعة او الحصن)، اما بالنسبة لموقعها من البحر الاسود فهي تقع في شماله، ولا تتصل بالبر القاري الا من خلال شريط ضيق من جهة الشمال، ويمتد من جهتها الشرقية شريط ارضي يكاد ان يتصل بالأراضي الروسية، وتمتد بينه وبين "بحر ازوف" الذي يحدها من الشرق، وتطل على خليج "كرشينسكي" الذي يصل الى "بحر ازوف" والبحر الاسود، كما ترتبط القرم باليابسة من خلال برزخ ضيق في شمالها تمر عبره خطوط الموصلات وتحيط بها مياه البحر الاسود من الجنوب والغرب[٣]، كما وُضّح في الخارطة رقم(٢):

---

[١] ناصر زيدان، **مصدر سابق**، ص٤٢.
[٢] نوار محمد ربيع الخيري، **مصدر سابق**، ص٣٠ – ٣١.
[٣] نظير محمود امين، **مصدر سابق** ، ص٣٣٠-٣٣١.

خريطة رقم (٢) موقع شبه جزيرة القرم

المصدر: تقارير وحوارات روسيا، على البريد الالكتروني التالي Aljazeera.net

وتتميز القرم بغناها بالمعادن والنفط والغاز، والفحم الحجري والنحاس، كما يقع فيها اهم مرفأ على البحر الاسود وهو مرفأ مدينة "سيفاستوبول" الذي يتموضع فيه الاسطول الروسي، كما تقع فيها مدينة "يالطا"، والتي تعتبر من اهم المدن التاريخية التي تم فيها توقيع المعاهدة الشهيرة بين "ستالين وروزفلت" و"تشرتشل" في شباط من العام ١٩٤٥، مما جعل القرم منطقة ذات اكتفاء ذاتي اقتصادي، وبالتالي ان وفرة الموارد التي تمتلكها القرم جعلتها جمهورية تتمتع بحكم ذاتي من الناحية السياسية والاقتصادية ولم تشكل عبئا على القوى التي تتولى مسؤولية الصراع من اجلها وعلى رأسهم روسيا الاتحادية[١].

[١] مديرية المعلومات ، " جمهورية القرم "، **المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**، العدد ١٨، ٢٠١٤، ص ٦، شوهد بتاريخ ؛ (٢٠٢٠/٤/٢) متاح على الرابط الألكتروني التالي www.dirasat.net

مما سبق، يتضح لنا اهمية جزيرة القرم الاستراتيجية بالنسبة لروسيا، فقد عملت روسيا، لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، على ضم شبه جزيرة القرم والحاقها بالجانب الروسي، من خلال جعلها جمهورية سوفيتية تتمتع بحكم ذاتياً ، وقد ايد ذلك الرئيس الاوكراني المنتخب " يوري موشكوف " الموالي لروسيا في جمهورية القرم عام ١٩٩٤. في الوقت الذي عارض برلمان القرم تلك الفكرة والغى صلاحيات "موشكوف"، الذي قام بحل البرلمان، وهكذا توسعت دائرة الصراع الانفصالي داخل القرم، بعد ذلك قامت روسيا واوكرانيا بتوقيع اتفاقية تعاون بينهما في ماي ١٩٩٧، تم من خلالها اقتسام اسطول البحر الاسود، حيث حصلت روسيا على حصة بنسبة ٨٠%، بينما حصلت اوكرانيا على حصة ٢٠%، فضلا عن نقل القدرات النووية السوفيتية التي كانت في اوكرانيا الى روسيا، وهكذا اعترفت روسيا لاوكرانيا بسيادتها على القرم، حيث فرض عليها دفع مقدار ٩٨ مليون دولار سنوي، نظير ايجار تمركز القوات الروسية في قاعدة سيفاستوبول [١].

ولعل من اهم العوامل التي دفعت روسيا الى ذلك، هو الخطر الذي يمكن ان يتعرض له الامن القومي الروسي في ظل فقدانها لميناء سيفاستوبول، الذي يضم اكبر اسطول بحري روسي، والذي يعتبر رمزاً من رموز القوة البحرية الروسية، كما ويشكل قاعدة انطلاق الى المياه الدافئة في البحر المتوسط التي كانت تشكل هاجسا للحكام الروس على مر التاريخ، كما انها تؤمن التواصل مع القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري عبر المضايق[٢].

كما يشكل التهديد الغربي ومحاولة ضم اوكرانيا لحلف الناتو وفرض السيطرة التامة على اوكرانيا الهدف الرئيسي الذي تسعى الولايات المتحدة تحقيقه من اجل محاصرة روسيا والوقوف امام توجهات سياستها الخارجية خوفا من استعادة قوتها التي كانت تتمتع بها في العهد السوفيتي. وبهذا الصدد يقول مستشار الامن القومي الامريكي السابق (بريجنسكيس) "ان روسيا اذا فقدت اوراسيا، فعليها ان تنسى انها ستصبح قوة عظمى في العالم، وأوكرانيا في قلب اوراسيا، ومن يسيطر على منطقة القلب يتمكن من السيطرة على العالم، حيث مركز الطاقة والمواصلات البرية والبحرية بين اسيا واوربا ولهذا من الصعب على روسيا ترك اوكرانيا او التخلي عنها للغرب"[٣]. لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، لذا اصبحت اوكرانيا موضع اعتناء لدول

---

[١] محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص٨٤-٨٥.
[٢] نظير محمود امين، **مصدر سابق**، ص٣٣٤.
[٣] **المصدر نفسه** ، ص٣٣٤.

كبرى بغض النظر عن اهميتها بالنسبة لروسيا، فالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي اهتمت اهتماما كبير بأوكرانيا، كونها تشكل اهمية كبيرة بالنسبة لهم(الولايات المتحدة، الاتحاد الاوربي)، لما تتمتع به اوكرانيا من اهمية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية.

من هنا بدأت مساعي روسيا الحثيثة الى ضم شبه جزيرة القرم لتحقيق اهداف سياستها الخارجية، وحماية امنها القومي، وذلك من خلال عدم السماح للغرب بالاستحواذ على اوكرانيا، والتأثير على سياسة " كيف " بما يحول دون استقرار حكومة موالية للغرب هناك، حيث تعتبر" كيف" مهد العرق الروسي، وتضم نسبة عالية من السكان التي تعود اصولهم لهذا العرق، بالإضافة الى خشية الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " من انتقال الثورات الملونة الى روسيا نفسها، حيث تقوم تصرفات روسيا في شبه جزيرة القرم على حسابات داخلية واخرى خارجية، لذلك اكد الكرملين انه يجب ان يسيطر اولا على ما يسميه بالجوار القريب، اذا ارادت روسيا ان تستعيد مكانتها كقوة عالمية، لذلك تشكل اوكرانيا من الأولويات المهمة بالنسبة لروسيا، لان استقلالها كان عاملا حاسما في انهيار الاتحاد السوفيتي كفاعل سياسي في المنظومة الدولية[١].

ثالثا: اهمية اوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية :

ترى الولايات المتحدة في أوكرانيا الأرض التي من خلالها يمكن نقل النموذج الغربي إلى روسيا ومن ورائها القوقاز وآسيا الوسطى، من أجل التمهيد الفعلي للسيطرة على الخيرات العظيمة التي تحويها آراضي ما يعرف في الغرب بأوراسيا الأطلسية، إذ تتوفر مناطق آسيا الوسطى لوحدها على أكثر من ٣٤ % من احتياطي الطاقة العالمية، إن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوقف عند حدود أوكرانيا أو القوقاز، ولكنه يرى أن أوكرانيا مفتاح السيطرة على طريق الحرير، الذي إذ مؤشر السيطرة الحقيقية على العالم، أي أن السيطرة على الأراضي الواقعة ما بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية مرورا بالقوقاز وآسيا الوسطى وصولا إلى الهند والصين، إنما يمر عبر السيطرة على أوكرانيا، ومنافذها البحرية[٢].

---

[١] اسماعيل موسى المتولي تركي، **مصدر سابق** ، ص٧٦.

[٢]- محمد الامين مقراوي الوغليسي، **مصدر سابق**، ص٧.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن اوكرانيا تمتاز بأهمية حيوية في مشاريع الولايات المتحدة التي تسعى الى تحقيقها ومنها مشروع الشرق الاوسط الكبير، فأوكرانيا إذ مفتاح الانطلاق لأمريكا في الشرق، من اجل محاصرة منطقة النفوذ الروسي، فأن سيطرة الولايات المتحدة على اوكرانيا سيحد من سياسة روسيا ومشروعها الاوراسي، من خلال سيطرة حلف الناتو على البحر الاسود، ليتسنى لها تحقيق مصالحها في المنطقة، دون مواجهة اية معرقلات من الجانب الروسي[١]، ممكن ان تعرقل مشاريع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة اوراسيا ذات الاهمية التاريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية، وفي هذا الشأن يؤكد "بريجنسكي " مجددا في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى)، على الولايات المتحدة الامريكية ان تحرم روسيا الاتحادية من ثلاث ركائز جيوسياسية، أي حرمانها من ثلاث دول مهمة بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وهي كل من؛ اوكرانيا واوزبكستان واذربيجان، واوكرانيا هي الاهم من بين تلك الدول كونها تطل على البحر الاسود المؤدي الى المضايق التركية، وان أي وجود امريكي في اوكرانيا سيمنع روسيا الاتحادية من نشر اساطيلها، مؤثرة بذلك على كل من اوروبا واسيا[٢].

يعترف "بريجنسكي " بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة، قد ادرك الاهمية الجيوبوليتيكة لأوكرانيا كدولة منفصلة في وقت متأخر، وبقي ذلك حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، إذ اصبحت الولايات المتحدة والمانيا من الداعمين الاقوياء لهوية "كييف" المنفصلة، فبدون اوكرانيا، لا يمكن لروسيا اعادة امجاد الامبراطورية الروسية وامجاد الاتحاد السوفيتي[٣]، كما يدرك الامريكيون ان الوقوف في وجه المشروع الاوراسي الروسي، يتحقق بضم اوكرانيا الى الفضاء الغربي، لان روسيا بدون اوكرانيا عرجاء ومشروعها لا اهمية له بدون السيطرة على اوكرانيا، كما يقول المنظر الروسي (ألكسندر دوغين)، والذي صرح بأحتلال اوكرانيا باعتبارها الجزء الاهم في مشروع اوراسيا الروسي، لان فقدان اوكرانيا يعني ان الخاصرة الرخوة لروسيا ستفقدها السيطرة على اغلب المقدرات الموجودة في اوراسيا، فالمناطق من اوكرانيا الى كازخستان تعتبر السلة الغذائية للعالم وخاصة انها تسيطر على انتاج القمح، في الوقت الذي تحوي اوكرانيا وحدها

---

[١] محمد السيد حجازي سلامة ، **((ادارة روسيا للازمات الاستراتيجية الاقليمية : دراسة حالتي اوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨/ القرم ٢٠١٤))**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٦، ص ٢٦.

[٢] وسيم خليل قلعجية، **مصدر سابق**، ص١٨٥.

[٣] زروال سناء، ((**الاستراتيجية الامنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان : اوكرانيا دراسة حالة**))، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، قس العلوم السياسية ، ٢٠١٥، ص٤٥.

٤٠% من التربة السوداء على مستوى العالم، كما تحوي اسيا واوكرانيا والقوقاز على ١٠ملايين كم من الانهار مع مخزون هائل من الغاز والنفط[١] .

من خلال ما تقدم يمكن ان نستنتج ، ان الاهمية الجيواستراتيجية لموقع اوكرانيا ، يجعل منها منفذا لمواجهة الاستراتيجية الامريكية والاوربية ، كأهم تهديد للامن القومي الروسي ، كما يجعل منها في نفس الوقت منفذا لأضعاف روسيا وزعزعة استقرارها .

رابعا : اهمية اوكرانيا بالنسبة لأوروبا :

تعد اوكرانيا اكبر دولة اوربية خارج الاتحاد الاوربي، التي اعتبرت دائما حافة الشرق الاوربي ونهاية غرب القارة، ومما زاد الاهمية الاستراتيجية الاوكرانية بالنسبة للاتحاد الاوربي هو انهيار الكتلة الشرقية وحلف وارسو، ومن ثم الاتحاد السوفيتي[٢].

تنبع اهمية اوكرانيا بالنسبة الى اوروبا بوصفها الجدار العازل الذي يفصل بين روسيا الاتحادية واوروبا الشرقية، فبعد ان اصبحت بولندا عضواً في الاتحاد الاوربي في العام ٢٠٠٤ ثم انضمت رومانيا وبلغاريا للاتحاد في العام ٢٠٠٧، اصبحت اوكرانيا جارة ذات اهمية كبرى بالنسبة الى الاتحاد الاوربي، فهي من جانب تعد جسرا بين أوروبا وروسيا الاتحادية، ومن الجانب الاخر تعد منطقة عازلة فيما بينهما[٣]، فهي تحظى بأهمية جيوسياسية كدولة عبور في نقل الطاقة، حيث ان نسبة (٨٠%)، من الغاز المنقول الى الاتحاد الاوربي من روسيا يمر عبر اوكرانيا، ولديها القدرة على تهديد الاتحاد الاوربي من خلال اعاقة النقل، في الوقت الذي تكون فيه اوكرانيا تابعة لروسيا، لذلك يسعى الاتحاد الاوربي من اجل ضم اوكرانيا الى جانبه، للتخلص من التهديد المحتمل، لأن الاعتماد الاوربي على الغاز الروسي لايزال مستمراً[٤]، وفي هذا الصدد ترى اوروبا في ضم اوكرانيا الى فضائها فرصة كبيرة ووسيلة ناجعة للضغط على لروسيا.

كما يسعى الاتحاد الاوربي الى احداث تغيير في طبيعة الحياة العامة في اوكرانيا بعد ضمها اليه، من اجل تحقيق نقلة كبرى على المستوى الفكري والاجتماعي، وتحقيق حكم ديمقراطي، وتنمية اقتصادية شاملة،

---

[١] محمد الامين مقراوي الوغسلي، **مصدر سابق**، ص٨.
[٢] وسيم خليل قلعجية ، **مصدر سابق**، ص ١٨٤.
[٣]- **المصدر نفسه**، ص١٨٤.
[٤]- محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص ٤٧.

وفي حال تحقيق ذلك سينتقل النموذج الاوكراني حتما الى روسيا والقوقاز، وذلك في اعتقاد قادة الاتحاد الاوربي، وهو ما رأته روسيا تهديدا لها، فهي لا تريد ان يكون لها جار مزدهرا وديمقراطي، من اجل تفادي ثورة في الداخل الروسي تطالب بنفس مستوى المعيشة في اوكرانيا[١].

يتضح من خلال ما تقدم ان اوكرانيا تلعب دور الرابط بين الشرق والغرب بالنسبة لأوروبا، ودورها مهم في تحقيق فكرة الاتحاد الاوربي الكبير، الذي يضم كل أوروبا ودول البلقان، ولهذا ركز الاتحاد الاوربي على تحرير نظام التأشيرات مع اوكرانيا، مقابل حزمة اصلاحات هامة، ووقع اتفاقية شراكة تجارية مع اوكرانيا ورفع مستوى التعاون الاقتصادي، وقد كانت أوروبا تأمل في تحقيق مشروع "انابيب تاناب"، الذي ينقل امدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين اليها عبر تركيا، حتى تتحرر من مشكلة المساومات الروسية على الطاقة التي تنقلها عبر اوكرانيا، الا ان التحالف الذي حصل بين روسيا وتركيا، وتنامي الصدام بين تركيا والاتحاد الاوربي، وتعثر مشروع "تابوكو" اثر في الخطة الاوربية في مجملها، وفي اوكرانيا بشكل خاص[٢].

وبالتالي فإن التدخل الروسي في شرق اوكرانيا وكذلك تدخلها في شبه جزيرة القرم، غير من مسارات الخطط الغربية تجاه اوكرانيا، فضلا عن الازمات الداخلية والاضطرابات التي حصلت في الداخل الاوكراني دفعت الروس الى ضم شبه جزيرة القرم الى الفضاء الروسي، في اذار (مارس) ٢٠١٤، بصورة غير قانونية بحسب ادعاء الامم المتحدة، والدعم اللاحق لحركات التمرد في اوكرانيا الشرقية يمثل تحديا لسلامة الحدود الاقليمية لأوروبا، في الوقت الذي وعدت فيه روسيا بانها ستتصرف بعنف تجاه التحديات المحتملة فيما تعتبره ضمن نطاق نفوذها، وهو ما سنتناوله في المبحث القادم بشكل مفصل.

---

[١] محمد الامين مقراوي الوغليسي، **مصدر سابق**، ص٩.
[٢] اسماعيل موسى المتولي تركي، **مصدر سابق**، ص٧٧.

المبحث الثاني

الازمة الاوكرانية عام ٢٠١٤: الاسباب والتداعيات

شهدت اوكرانيا بعد اعلان استقلالها في عام ١٩٩١ سلسلة من الأزمات السياسية، بسبب الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها بالدرجة الاساس، إذ إنها دخلت وخلال المدة الممتدة ما بين عامي (٢٠٠٤-٢٠١٤) فقط، في ثلاث ازمات، تميزت تلك الازمات بكونها مترابطة ومتداخلة بشكل كبير، نتجت عن الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الامريكية والغرب من جهة، وروسيا من جهة اخرى، وكانت اولى تلك الازمات في عام ٢٠٠٤ فيما سمي بالثورة البرتقالية السلمية، ومن ثم في عام ٢٠١٠، إبان انقسام قطبي الثورة البرتقالية، " فيكتور يوشتشينكو " و " يوليا تيموشينكو" ، ثم في عام ٢٠١٣ على خلفية تعليق الحكومة الاوكرانية توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي، وما اعقب ذلك من تدخلات خارجية من قبل روسيا والولايات المتحدة الاميركية في الشأن الداخلي الأوكراني، للتأثير على مستقبل الخارطة السياسية الاوكرانية، باتجاه مصالح كل منها في منطقة أوراسيا[١].

اولا: جذور ازمة القرم عام ٢٠١٤:

ترجع جذور الازمة في اوكرانيا (ازمة القرم)، الى جملة من المسببات التي ما لبثت حتى فجرت الاوضاع في اوكرانيا، فعالم ما بعد الاتحاد السوفيتي بالنسبة لجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا هو بمثابة المعادلة المعقدة والصعبة كون هذه الدول المستقلة حديثا تعبر عن ولاؤها لروسيا في الوقت الذي تسعى كل دولة من الدول المستقلة حديثاً التوجه نحو الغرب، ففي عام ٢٠٠٤ عرفت اوكرانيا احداث مفاجئة تلك التي صاحبت تغيير نظام الحكم في اوكرانيا، التي عرفت " بالثورة البرتقالية " التي كانت نتيجة للتنافس الروسي الغربي والذي ترجمه المرشحين للانتخابات الرئاسية في اوكرانيا (فيكتور يوتشينكو) الموالي للغرب الذي

[١] عطارد عوض عبد الحميد ،" روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية : التوجهات الجيوستراتيجية لأدارة الازمة الاوكرانية "، **مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد ١٦ ، ٢٠١٩، ص ١٢٩.

يحمل برنامجه الانتخابي فكرة الاندماج الاوربي، و (فيكتور يانوكوفيتش) الموالي لروسيا الذي يحمل برنامجه الانتخابي فكر التعاون مع روسيا الاتحادية[١].

بدأت خطوط الثورة البرتقالية تحديدا في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ نتيجة عملية تزوير انتخابي، إذ ذكر ان نظام الرئيس "ليوند كوتشما" كان قد قام بها من اجل فوز مرشحه "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا الاتحادية الى منصب الرئاسة في اوكرانيا في ظل تنافس وتناحر شديدين، ليعلن فوزه على مرشح المعارضة "فيكتور يوشينكو" المدعوم من الغرب قبل ظهور النتائج الرسمية، مما ادى الى غضب المعارضة التي دعت للتظاهر[٢].

وبالمقابل بدأت بوادر الانقسام تظهر في اوكرانيا، حيث ان اوكرانيا الغربية تمثل " الهوية الوطنية الحديثة " وتمثل اوكرانيا الشرقية الماضي الشيوعي الأوليغارشي (حكم القلة) الهوية الروسية الصغيرة المنشقة، وقد خشيت نسب كبيرة من النخب الاوكرانية التي تؤمن ان اوكرانيا مستعدة للانضمام الى اوروبا اكثر منها الى روسيا، وان يكون المشروع الروسي والدعم المقدم من قبل موسكو للرئيس المنتخب "يانكوفيتش" من شأنه ان يجر البلاد الى الوراء، وتعقيد مسألة دخول اوكرانيا بسلاسة الى الجماعة الاوربية[٣].

ان جوهر الثورة البرتقالية هو من اجل الاطاحة بالأنظمة الموالية لروسيا وقيام مكانها انظمة موالية للغرب، التي تهدد الامن القومي الروسي، بعدما اعلن " يوشينكو " في حملة دعايته الانتخابية بان من اهدافه الرئيسية في حال انتخابه هو ضم اوكرانيا الى كل من الناتو والاتحاد الاوربي، فبعدما خسر " يوشنكو" الانتخابات في عام ٢٠٠٤، لصالح " يانوكوفيتش " تكاتفت مجموعة من العناصر لخلق جو من التشكيك حول نزاهة النتائج، ونجح في جمع تأييد شعبي بتنظيم احتجاجات ضخمة في الشوارع لرفض نتائج الانتخابات والمطالبة بإعادتها، وكان للجانب الامريكي دورا بارزا في هذه الثورة من خلال الضغط على

---

[١] فيتالي نومكن، **العلاقات الروسية مع اوروبا والولايات المتحدة الامريكية- انعكاسات على الامن العالمي** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦، ص ١٣-١٤.

[٢] نوار محمد ربيع الخيري، **مصدر سابق**، ص٢٦.

[٣] فيتالي نومكن، **مصدر سابق**، ص ١٤.

الحكومة الاوكرانية من اجل اعادة الانتخابات، الامر الذي ادى الى استجابة الرئيس (يانوكوفيتش) لإعادة الانتخابات، وبالفعل تم اعادة التصويت مما ادى الى فوز " يوشينكو " في عام ٢٠٠٥[١].

لقد استمرت الصراعات السياسية ولم تحقق الثورة البرتقالية أي هدف من اهدافها التي جاءت من اجلها، والتي تقضي بإصلاح النظام السياسي والقضاء على الفساد وتبددت آمال الاوكرانيون بتحقيق الرئيس الجديد لمصالحهم، وكان انتقال السلطة الذي احتفت به وسائل الاعلام الغربية ليس الا صراعاً نخبوياً بين قادة الثورة البرتقالية " فيكتور يوشينكو " و" فيكتور يانوكوفيتش " وبدأت الاتهامات بالفساد وعادت السلطة تدريجيا الى النخبة القديمة التي قامت الثورة من اجل الاطاحة بها.

وقد ادرك الشعب الاوكراني عدم تحقيق السياسيات التي كان ينتظرها من الحكومة لتحقيق مصالحه، فدخلت اوكرانيا في وضع اقتصادي صعب جدا اذ وصل حجم دينها في عام ٢٠٠٨، ما يقارب الستة عشر مليار دولار وبذلك بقيت عاجزة عن تسديد القروض المستحقة لها[٢]، وبعد خمس سنوات من تاريخ قيام الثورة البرتقالية قام الاوكرانيون بالإطاحة بنظام زعيم الثورة البرتقالية " يوتشنكو" ومن بعده شريكته " يوليا تيموشنكو" اللذان فشلا في تحقيق الرفاه للشعب الاوكراني، وعجزت الحكومة البرتقالية عن مواجهة الفساد أي ان "يوتشينكو" فشل في تحقيق الوعود التي وعد بها الشعب الاوكراني، كما تعود اسباب الفشل، بسبب الانقسام الذي حصل في قطبي الثورة البرتقالية " يوتشينكو ويوليا تيموشينكو " رئيسة وزراء اوكرانيا الذي اتهمها "يوتشنكو" بخيانة مبادئ الثورة البرتقالية حين تحولت فجأة الى التصالح مع روسيا والتودد الى " فلاديمير بوتين "[٣].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان الثورة البرتقالية عجزت عن ايجاد نظام سياسي واقتصادي جديد، وانتهت بالفشل، الامر الذي ادى في النهاية الى فقدان الشعب ثقته في الطبقة السياسية الحاكمة ووعودها، اضافة الى الاوضاع الاقتصادية المتردية التي اصابت البلاد في تلك المدة، وخاصة في ما يتعلق بانتشار

---

[١] فاتح عويسي ،((**تحولات السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا**))، رسالة ماجستير ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص١١٠.

[٢] اماني عبد الغني وغادة غالب ، **نضال الشعوب الثائرة – نماذج حول العالم** ، المركز المصري للدراسات والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص٢.

[٣] انفال شواح ، ((**الازمة الاوكرانية وتداعيتها على العلاقات الروسية – الامريكية ٢٠١٣-٢٠١٥**))، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥-٢٠١٦،ص ٤٣-٤٤.

البطالة بين الطبقة الشابة، وضعف الاجور وارتفاع كلفة المعيشة، بسبب غلاء الاسعار، وقد ادت هذه العوامل الى وصول البلاد ونظامها السياسي والاقتصادي الى طريق مسدود[١].

مع تغيير الاوضاع في ٢٠٠٨، إذ الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة واوروبا، في الوقت الذي بدأت روسيا تستقر سياسيا واقتصاديا الى حد ما، ثم الازمة الجورجية عام ٢٠٠٨، والتي انتهت باحتمال توسع حلف الناتو شرقا، تجاه كل من جورجيا واوكرانيا[٢]، في الوقت الذي كان الرد الروسي سريع جدا، والذي فاجأ الحكومة الجورجية والادارة الامريكية وحلف الشمال الاطلسي بمثابة رسالة تحمل رفض روسيا لعملية توسع الحلف باتجاهها شرقا ومعارضتها نشر قواعد للحلف او أية قواعد عسكرية امريكية على اراضي الدول التي تعتبرها روسيا ضمن مناطق نفوذها، لما يشكله وجود أي قواعد اجنبة في تلك المناطق من خطر على امن روسيا القومي، كما عارضت روسيا دخول اوكرانيا للحلف، لما تعتبر هذه الخطوة هي الاخطر كما وصفتها روسيا في محاصرتها وعزلها عن محيطها الاوراسي وتهدد امنها القومي، وحرمانها من تواجد اسطولها في البحر الاسود في اوكرانيا كما ذكرنا سابقاً[٣].

وبعد انتخابات عام ٢٠١٠، التي فاز فيها " يانوكوفيتش " امام نظيرته " يوليا تيموشينكو" وتسنمه مقاليد الحكم في اوكرانيا، ومع فوز " يانوكوفيتش " عادت العلاقات الروسية الاوكرانية الى عهد التقارب الذي كانت عليه في العلاقة بين البلدين، لأن ذلك التقارب سيعكس من نظرة الغرب لأوكرانيا، وبالاخص بعدما عادت اللغة الروسية كلغة رسمية في اوكرانيا[٤]، وقد قام "يانوكوفيتش" بتوقيع كثير من الاتفاقيات مع موسكو في مجال الطاقة، ووطد التعاون الاقتصادي فيما بينهما، وعمد على تنمية العلاقات في مجالات الصحافة والنشر والتعليم واللغة والثقافة، فضلا عن الاتفاقية التي عقدت بين (يانوكوفيتش) و(ديمتري ميد فيديف) الرئيس الروسي السابق بين عامي (٢٠٠٨-٢٠١٢)، والتي تعود بدخل مالي سنوي لأوكرانيا وهي اتفاقية تمديد عقد بقاء الاسطول الروسي في مدينة "سيفاستابول" الاوكرانية الى عام ٢٠٤٢، مقابل دفع اجور سنوي

---

(١) **المصدر نفسه**، ص٤٤

(2) Dmitri Trenin , **the Ukraine Crisis and the Resumption of Creat – power Rivary**, Moscow, july, 2014, p5.

(٣) سهاد اسماعيل خليل، **" المكانة الجيو استراتيجية لأوكرانيا واثرها على الان القومي الروسي (ازمة القرم انموذجاً)" ، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين**، العدد ٧٠، ٢٠١٧، ص١٥٢.

(٤) بشير نافع ، **الزمة الاوكرانية تفجير الصراع على اوربا من جديد** ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٠١٤، ص٣.

قيمته (٩٨,٧) مليون دولار سنويا، اضافة الى خمسة عشر مليون دولار للعمال الاوكرانيون الذين يقدمون الخدمات للبحارة الروس[١].

ثانيا : ازمة شبه جزيرة القرم:

شكلت ازمة ضم شبه (جزيرة القرم) الى جمهورية روسيا الاتحادية تحدياً كبير امام علاقات روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب (دول الاتحاد السوفيتي سابقا)، اذ عبرت هذه الازمة التي بدأت في نوفمبر ٢٠١١ منذ البداية عن صراع اقليمي ودولي، وان جوهر الصراع هو سعي كل من الاتحاد الاوربي وروسيا الى ضم اوكرانيا اليه، إذ كان الاتحاد الاوربي يفاوض اوكرانيا على توقيع شراكة اقتصادية بينها كما ذكرنا في المبحث السابق، في الوقت الذي دعت روسيا اوكرانيا رسميا للدخول في الاتحاد الجمركي لاوراسيا[٢]، والذي تعود فكرة بدء المشروع الى عام ١٩٩٤، في اليوم الذي اعلن فيه الرئيس الكازاخي (نور سلطان نزار باييف) عن قيام المشروع وفق للمبادئ الاتية[٣]:

١- المنفعة الاقتصادية المشتركة.

٢- التكامل متعدد الجوانب.

٣- توحيد المنظمات السابقة لإقامة الاتحاد الاوراسي.

٤- توحيد البلدان تبعا لجهورية كل بلد.

ومنذ ذلك الوقت، باتت فكرة الاتحاد الاوراسي تنمو في المجتمع الروسي ومجتمعات اسيا الوسطى، وقد ازدادت اهمية المشروع منذ وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) الى الحكم في روسيا عام ٢٠٠٠، اذ قال في خطابه " ان الطاقة التي تحملها الافكار الاوراسية تكتسب اهمية فائقة اليوم حين نبني علاقات متساوية حقاً بين بلدان مجموعة صداقة الدول المستقلة، وانه المستقبل الذي يولد اليوم"[٤].

---

[١] نوار محمد ربيع الخيري، **مصدر سابق**، ص٢٨.
[٢] محمد الكوخي ، **الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب جذور المسألة ومآلاتها** ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ،٢٠١٥ ، ص٢١.
[٣] وسيم خليل قلعجية، **مصدر سابق**، ص١٨٧.
[٤] **المصدر نفسه**، ص١٨٨.

وعليه فإن استراتيجية الرئيس بوتين تقوم على مبدأ الاستفادة من علاقات روسيا الاتحادية مع الدول الاخرى على قاعدة تبادل المصالح دون ان تترتب عليها أي مسؤوليات تجاه الدول الاخرى.

في البداية بادرت موسكو في ١١ نوفمبر ٢٠١١بأنشاء الاتحاد الجمركي مع بيلاروسيا وكازاخستان، بعد فشل العديد من المحاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي العميق بين دول الكومنلث المستقلة(جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق)، وكانت غايته الاساسية، القضاء على الحواجز التجارية وغير التجارية سواء كانت اقتصادية او سياسية، والاتفاق على التعريفة الخارجية المشتركة، في البداية وقعت كل من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، بشأن إنشاء مساحة اقتصادية مشتركة دخلت حيز التنفيذ في ١يناير ٢٠١٢ [١]، ولكن اوكرانيا تحفظت على الدخول في هذا الاتحاد الاقتصادي الجديد في اوائل عام ٢٠١٣، قبل ان تقرر تأجيل توقيع اتفاقية للتجارة مع الاتحاد الاوربي في اواخر العام نفسه، سعيا للتوصل الى اتفاقية شراكة اوسع مع روسيا الاتحادية[٢].

وقد كان وراء دخول تلك الدول الى الاتحاد الاقتصادي الروسي اهدافاً مختلفة، حيث يعتقد مناصرو الاتحاد الاقتصادي في روسيا بأن الاتحاد سيوفر الحماية الاقتصادية، كما انه سيسهم في التصدي لأي انكشاف سياسي غير مرغوب يقف وراءه مخططات خارجية، وذلك لان الاتحاد يوفر في نظرهم يوفر ارضية امنة ضد اي مؤامرات لتغير النظام، وهو بذلك يضمن بقاء الوضع القائم، في الوقت الذي يسعى الغرب الى طرح النظم الديموقراطية في تلك الدول التي تعود للاتحاد السوفيتي السابق[٣].

وتجدر الاشارة الى ان الاتحاد الاقتصادي الاوراسي يعتبر سابقةً تاريخية بعد نهاية الحرب الباردة، كونه المنظومة الاقتصادية الاولى التي تجمع بين دول الاتحاد السوفيتي المفكك في اطار اوسع من صداقة الدول المستقلة القائمة حالياً، فهو يجمع اكثر من خمس دول ضمن مجموعة من القواعد الملزمة وبشكل نواة لتنظيم دولي، على عكس الاتحاد الاوربي، له نواتين خاصة تتعلق بتقليص الضرائب وعقد مشاريع اقتصادية بين

---

[1] Olga shumylo- Tapiola, **THE EURASIAN CUSTOMS UNION: friend or foe of the EU,** Carnegie endowment for international peace, CARNEGIE EUROPE, 2012,p4.

[٢] محمد الكوخي، **مصدر سابق**، ص٢١.

[٣] نجم عباس، **الاتحاد الاقتصادي الاوراسي: حماية للاقتصاد وحصانة للانظمة**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥، ص٧.

روسيا البيضاء وروسيا الاتحادية وكازاخستان، وسيساهم في ايجاد فرص عمل لكثير من الاشخاص في كل من هذه الدول، اذ شكل الالتزام والتوافق السياسي بين قادة الدول الثلاث البارزة في هذا المشروع بادرة بتوسيع بنود هذه الاتفاقية لتشمل امور متعلقة بالزراعة والتجارة والاتصالات[١].

ويقدم الاتحاد الاقتصادي الاوراسي مجموعة كبيرة من الامكانيات المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي في ادارة احتياطات الطاقة واستثماراتها واقامة البنى التحتية الضرورية لنقل الطاقة، الامر الذي يؤدي الى ازدياد اهمية صادرات الطاقة واستهلاكها في اوروبا وآسيا، كما سيؤثر على المسارات الاساسية للتجارة وبدائل النقل التجاري، بالإضافة الى ما سيفضي اليه هذا الاتحاد من تعاون عسكري وسياسي وامني بين دول الاعضاء، ما يشكل تهديداً قلقاً على نوايا الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي وحلف الناتو في اسيا ومحيط الاتحاد السوفيتي السابق اي ما يسمى بـ(الخارج القريب)[٢].

وبالرجوع للأزمة التي تعود جذورها في اوكرانيا الى عام ٢٠٠٩ عندما تأثرت بشدة جراء الازمة المالية العالمية، حيث ارتفعت نسبة البطالة، وازداد العجز في الميزانية ، مما ادى الى ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض الاستثمار الخارجي[٣]. ومن هنا بدأ التحدي الاكبر امام روسيا عندما لجأت اوكرانيا الى الاستعانة بالاتحاد الاوربي الذي يشكل تعامله مع اوكرانيا خطرا كبيرا على روسيا، من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فأوكرانيا تعد الدولة التي تفصل روسيا عن الغربكما ذكرنا سابقاً، الامر الذي دفع روسيا القيام ببعض الاجراءات التي تسعى من خلالها الغاء تعامل اوكرانيا مع الغرب، اذ قدمت موسكو قرضا قيمته ١٥ مليار دولار[٤]، في الوقت الذي كانت المعارضة الاوكرانية لا ترغب في التعامل مع روسيا بل كانت اكثر ميلا للغرب، في حين كانت الحكومة الاوكرانية تميل لقبول المساعدات الروسية بدلا من التعامل مع الغرب، وان الاقتراض من روسيا هو اكثر ملاءمة للاقتصاد الاوكراني الذي يفقد القدرة على منافسة الاقتصاد الاوربي[٥]، وفي هذه الاثناء تدخلت القوى الاقليمية والدولية، حيث عبر رئيس مجلس الاتحاد الاوربي "هيرمان فان رومبوي" ورئيس المفوضية الأوربية "خوسية مانويل باروسو" عن الرفض الشديد للموقف الروسي

---

[١] وسيم خليل قلعجية، **مصدر سابق**، ص١٩٠

[٢] **المصدر نفسه.**

[٣] مريم الباسوسي ،" خيارات محدودة : ابعاد الموقف الغربي من ازمة اوكرانيا " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد١٩٦، مجلد ٤٩، (ابريل ٢٠١٤)، ص١٢٦.

[٤] محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص٨٠.

[٥] **المصدر نفسه** ، ص١٢٦.

وتصرفاته في الشأن الأوكراني، متهما موسكو بمنعها للجانب الاوكراني من توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي، في الوقت الذي نفى فيه الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" خلال زيارة له الى ايطاليا، بأن تكون بلاده مارست الضغط على اوكرانيا لمنعها من توقيع الاتفاقية، متهما الاتحاد الاوربي بأبتزازه لأوكرانيا من اجل توقيع الاتفاقية وبأي ثمن كان[١].

لقد شهدت اوكرانيا في هذه المدة مرحلة مفصلية من تاريخ الدولة الاوكرانية، التي هي اما ان تتوجه غربا نحو الاتحاد الاوربي، وتخسر شريكها الروسي الذي يزودها بالغاز بأسعار اقل بكثير من اسعار السوق العالمية، اضافة الى الروابط التجارية والاقتصادية التي تربط بين البلدين، او العودة الى روسيا القيصرية والانضمام الى الاتحاد الجمركي لاوراسيا[٢].

بدأ النزاع بين المعارضة والحكومة يأخذ منحنىً سياسياً، إذ صعدت المعارضة من ضغوطها وتظاهراتها فقد احتشد الاوكرانيون في ميدان الاستقلال في العاصمة " كييف" من اجل الضغط على الرئيس الاوكراني السابق "يانوكوفيتش" لقبول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي[٣]، والذي كانوا ينظرون الى الاتفاق مع الاتحاد الاوربي بإنه يمثل طوق النجاة، وان الغلق المفاجئ لهذا الباب مثل صدمة قوية لهم، واعتبرت هذه المظاهرات هي الاكبر منذ اندلاع الثورة البرتقالية عام ٢٠٠٤، التي اطاحت بالرئيس السابق" ليونيد كوتشما"، حيث شارك في هذه المظاهرات اعداد هائلة من انصار المعارضة وكذلك الجماعات المعادية لروسيا رافعين شعارات: " اريد ان اعيش في اوروبا " و " اوكرانيا جزء من اوروبا " و " نريد ان نكون معا مع اوروبا " و " نريد لأطفالنا مستقبلاً لا الضغط عليهم من روسيا "[٤]. تطورت الاعتصامات وبدأ عدد المحتشدين يرتفع بشكل مطرد وسريع، فقد عد هذا الاصرار من قبل الشعب الاوكراني بمثابة تحدً كبير للجانب الروسي، ومع بداية عام ٢٠١٤، تصاعدت وتيرة الاحتجاجات وما رافقها من اعمال عنف ادت الى مقتل عدد من المحتجين ومن القوات الامنية الحكومية، وفي ظل تلك الظروف صوت مجلس النواب على عزل الرئيس "يانوكوفيتش" ورافق ذلك اتخاذ اجراءات تقضي بإلغاء قانون اللغة للأقليات ومن ضمنها اللغة

---

[١] محمد الكوخي ، **مصدر سابق**، ص٢٠.
[٢] **المصدر نفسه**، ص٢١.
[٣] بشير نافع ، **الازمة الاوكرانية تفجر الصراع على اوربا من جديد** ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٠١٤، ص٥.
[٤] اسماعيل اسماعيل موسى المتولي تركي،((**السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا واثرها على العلاقات الروسية الاوربية**))، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص١٠٥.

الروسية، وبذلك تم اعلان اللغة الاوكرانية اللغة الرسمية للبلاد[١]، واعلن عن تاريخ ٢٥ ماي ٢٠١٤ موعدا لأجراء انتخابات مبكرة ، وبهذا اعد "يانوكوفيتش"، الذي فر الى معقله في شرق البلاد بمدينة "خاركوف" ومن ثم الى روسيا، ان هذه الاحداث والتطورات تعد بمثابة انقلاب مسلح على الشرعية في اوكرانية[٢].

ونتيجة تلك التطورات التاريخية، بادرت روسيا الى التدخل المباشر على خط الازمة، وذلك من خلال:

١- استضافة الرئيس المعزول بعد هروبه من كيف الى موسكو، والسماح له بالظهور بصفته الرئيس الشرعي المعترف به.

٢- الاقدام على التدخل عسكريا في شبه جزيرة القرم، وذلك حسب التبرير الروسي من اجل حماية المواطنين الروس الذين يعيشون في شرق اوكرانيا وجنوبها في شبه جزيرة القرم، ولحماية اسطولها البحري الذي يوجد على البحر الاسود في مدينة "سيباستوبول"[٣].

وقد جاء وجود الاسطول الروسي في اوكرانيا بمقتضى اتفاقية ابرمتها روسيا مع اوكرانيا عام ١٩٩٧، والتي تم الاتفاق فيها على ان تبقى القوات الروسية في مدينة " سيفاستابول" حتة عام ٢٠١٦، وفي عام ٢٠٠٨ (عهد الرئيس الروسي مدفيديف) تم اعاد طرح مشروع تمديد ابقاء الاسطول الروسي في اوكرانيا، وبالفعل تم تمديده حتى عام ٢٠٤٢، وكانت اوكرانيا قد وافقت على تلك الاتفاقية في مقابل الحصول على عائد مالي سنويا، وتخفيض سعر الغاز الروسي من ٤٠٠ دولار الى ٢٦٨,٥ دولار لكل متر مكعب[٤].

وبعد التطور الحاصل في تصاعد حدة الأحداث في اوكرانيا وبعد قرار روسيا في التدخل المباشر في اوكرانيا، فقدت الاخيرة سيطرتها على سكان مدينة "سيفاستوبول" في شبه جزيرة القرم، وفي ٢٣ شباط ٢٠١٤، تجمع الالف من سكان مدينة "سيفاستوبول" التي يتكلم معظم سكانها اللغة الروسية، في مظاهرة حاشدة قرروا خلالها اقالة عمدة المدينة وتعيين عمدة جديد هو رجل اعمال يحمل الجنسية الروسية، وبالتالي اصبحت شبه جزيرة القرم تحت التصرف الروسي، بعد ذلك طلب الرئيس فلاديمير بوتين من المجلس

---

[١] كوثر عباس الربيعي ، " الازمة الاوكرانية والعلاقات الروسية – الامريكية التاريخ والجيوستراتيجية " ، **مجلة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين** ، العدد ٤٥، ٢٠١٦، ص١٠١.

[٢] محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص ٨١.

[٣] مريم الباسوسي، **مصدر سابق**، ص١٢٧.

[٤] **المصدر نفسه** .

الاتحادي الروسي السماح له بنشر قوات روسية في اوكرانيا، وذلك نظرا لوجود خطر يهدد حياة المواطنين الروس والناطقين باللغة الروسية، ووافق المجلس على طلب الرئيس[١]، وبعدها بدأت تحركات القوات العسكرية الروسية تنشط في شبه جزيرة القرم، وان هذه القوات، معززة بدعم من اهالي شبه الجزيرة الروس، الذين يمثلون اغلبية السكان، فسيطرت القوات الروسية التي تعرف بلجان الدفاع عن الناطقين باللغة الروسية في القرم بالسيطرة على مقار برلمان القرم في "سيمفيروبول"، كما سيطرت على المطارات الرئيسية، إذ تحركت هذه القوات حتى قبل ان يصدر البرلمان الروسي والمجلس الفيدرالي لروسيا الاتحادية تفويضا للرئيس بوتين باستعمال القوة في اوكرانيا، إن تطلب الامر ذلك[٢].

وفي هذه الاثناء تمكنت القوات العسكرية الروسية من فرض سيطرتها على القرم دون اللجوء الى المواجهة العسكرية، حيث قامت بحصار القوات الاوكرانية في اماكنها، فضلا عن محاصرتها للأسطول الاوكراني في قاعدته الرئيسية في القرم، وهكذا سيطرت القوات الروسية على البنية التحتية الحيوية الاوكرانية دون معارضة، ووضعت اجهزة وسلطات على القرم موالية لروسيا(انظر للخريطة رقم (٣))[٣].

---

[١] وسيم خليل قلعجية، **مصدر سابق**، ص٢٨٩-٢٩٠.
[٢] **المصدر نفسه** ، ص ٢٩٠.
[٣] محفوظ رسول، **مصدر سابق**، ص ٨٧.

خريطة رقم (٣) سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم

المصدر : صحيفة الرياض ، العدد ١٦٦٨٩، في ٢٠١٤/٣/٤

وفي ١٦ آذار ٢٠١٤، صوت برلمان جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي لصالح انضمام الجمهورية الى روسيا الاتحادية وحدد ١٦ آذار ٢٠١٤ موعدا لأجراء استفتاء شعبي حول بقاء القرم في قوام اوكرانيا او الانضمام لروسيا الاتحادية[١]، وأجري الاستفتاء فعلا، إذ أعلنت اللجنة الانتخابية في القرم أن نتائج الاستفتاء كانت لصالح روسيا إذ وصلت نسبة المؤيدين لانضمام الجمهورية إلى روسيا **٩٦,٧٧%** إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي رفضا الاعتراف بنتائج استفتاء شبه جزيرة القرم، اذ عبر الرئيس الامريكي (باراك اوباما)، عن مدى القلق الذي يثيره هذا الاستفتاء، وان روسيا الاتحادية قد انتهكت وبشكل صريح للسيادة الاوكرانية، ووحدة اراضيها [٢] ، وفي هذه الاثناء عقد الاتحاد الاوربي قمة طارئة لبحث

[١] وسيم خليل قلعجية، **مصدر سابق**، ص٢٩٣.
[٢] انفال شواح، **مصدر سابق**، ص٤٦.

تطورات الازمة الاوكرانية وسبل تقديم الدعم لكييف وامكانية فرض عقوبات على روسيا بسبب نشاطها العسكري المزعوم في القرم، وقرر الاتحاد تعليق المفاوضات مع موسكو بشأن الغاء تأشيرات الدخول بين الطرفين ووضع اتفاقية اساسية جديدة للعلاقات بينهما، وفرض عقوبات على ١٨ مسؤولا اوكرانياً ابتداء من ٦ مارس من بينهم الرئيس الاوكراني فيكتور يانوكوفيتش ورئيس الوزراء السابق نيقولا ازاروف ورؤساء اخرين سابقين للأجهزة الاوكرانية[١]، و من هنا ذهب الغرب إلى تصعيد التهديدات بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا التي سيتناولها الباحث في الفصل اللاحق بشكل مفصل.

وبذلك تحولت الازمة بهذا التطور من ازمة داخلية الى ازمة دولية فقد رأت الامم المتحدة ان روسيا انتهكت القوانين الدولية[٢]، في المقابل صرح الرئيس الروسي على شرعية ما قام به في شبه جزيرة القرم من تدخلات عسكرية لمنع توسع كل من حلف الناتو والاتحاد الاوربي من اوكرانيا[٣].

وبعد الاحداث التي شهدتها جزيرة القرم، سرعان ما انتقل الى مناطق جديدة في شرق البلاد وجنوبها في اوائل اذار لتمتد الازمة في معظم مدن اوكرانيا، حين احتل عدد من المحتجين مباني حكومية ومقرات امنية في عدد من تلك المدن، اسوةً بما فعله انصار ميدان الاستقلال في العاصمة "كيف" اواخر عام ٢٠١٤، قبل ان تتمكن القوات الامنية الموالية لكيف من استعادة السيطرة على تلك المباني والمقار الحكومية، في الوقت الذي تصاعدت فيه وتيرة العنف بعد مهاجمة المحتجين مقر حركة " قطاع اليمين" في مدينة "خاركوف" في ليل ١٥ اذار وما تلاتها من مواجهات عنيفة بين المحتجين واليمينيين والذي خرجت بخسائر بشرية وخسائر للممتلكات العامة[٤].

وفيما بعد تلك الاحداث، التي شهدتها المدن الشرقين من اوكرانيا، بدأت عناصر من مليشيات "دونباس الشعبية" و "الجيش الروسي الارثوذكسي" في السيطرة على المباني الحكومية والمقار الامنية في عدد من المدن الشرقية، وان هذه المليشيات مدعومة من قبل الالاف من المحتجين الذين تطاهروا امام هذه المباني،

---

[١] محمد السيد حجازي سلامة، **مصدر سابق**، ص٤٦.
[٢] مريم الباسوسي، **مصدر سابق**، ص١٢٧.
[٣] **المصدر نفسه**، ص١٢٧.
[٤] محمد الكوخي ، **مصدر سابق**، ص١٤٥-١٤٦.

داعمين مطالب اجراء استفتاء للحكم الذاتي في هذه المناطق او الالتحاق بروسيا، مثل ما حصل في شبه جزيرة القرم[١].

وقد اتهمت السلطات الاوكرانية روسيا بالوقوف وراء كل هذه التحركات الجارية في اوكرانيا، من حيث الاحتجاجات والحركات الانفصالية في شرق البلاد وجنوبها، محاولين اعادة سيناريو القرم في المناطق الشرقية الاوكرانية، وهو الامر الذي نفته روسيا والتي ترى في تلك الاحتجاجات هي مطالب شعبية عادلة في مواجهة تهديدات اليمين القومي الاوكراني، وتطالب السلطات في كيف باعتماد نظام فدرالي في البلاد ومنح الاقاليم الناطقة بالروسية حكماً ذاتياً موسعاً.

وتزامن صعود حركة الاحتجاجات في المناطق الشرقية المعارضة للسلطات الجديدة في اوكرانيا، مع تراجع نفوذ وهيمنة حزب الاقاليم في المناطق الشرقية للبلاد، بعد ما فر قائد الحزب الرئيس المخلوع "فيكتور يانوكوفيتش" وانسحاب عدد كبير من اعضائه البارزين منه، وانقلاب معظم نوابه الى التحالف مع الغرب[٢].

وبعد ذلك بدأت الاحداث تدريجيا تأخذ طابع التمرد العسكري المسلح، لاسيما بعد قرار السلطات الاوكرانية اعتبار تلك الاحتجاجات حركة انفصالية تهدد وحدة البلاد، ووصف نشاطها بالعمل الارهابي، وبدأت الحكومة الجديدة بعمليات مكافحة الارهاب في هذه المناطق، وخصوصا ولاية دونيتسك وخاركوف ولوهانسك، واعتقلت عددا كبيرا من الناشطين الذين اعلنوا قيام "جمهورية دونيتسك الشعبية" وفي مقدمتهم زعيم الحركة " بافل كوباريف". واتى استفتاء اقليمي دونيتسك ولوغانسك ضمن هذا السياق، والذي نتج عنه قيام جمهورية دونيتسك الشعبية، وجمهورية لوغانسك الشعبية، واستقلالها عن اوكرانيا بهدف انضمامها الى روسيا الاتحادية في وقت لاحق، وقد قوبل هذا الاستفتاء بالتنديد والرفض الشديد من قبل الحكومة الاوكرانية والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية[٣].

دفعت تلك الاحداث الى اشعال فتيل الحرب بين الانفصاليين المؤيدين للانضمام الى روسيا وحكومة كيف الرامية الى التقارب مع الاتحاد الاوربي وحلف الشمال الاطلسي، وهو السبب نفسه الذي اندلعت بسببه

---

[١] محمد الكوخي، **مصدر سابق**، ص١٤٦.
[٢] اسماعيل موسى المتولي تركي، **مصدر سابق**، ص١٢١-١٢٢.
[٣] **المصدر نفسه**، ص١٢٢

الازمة الاوكرانية اواخر ٢٠١٣، وفقدت الحكومة الاوكرانية سيطرتها على المناطق التي تشهد احتجاج مؤيد للانفصال، بعدما تحول المحتجون الى مليشيات مسلحة، وتمكنت من فرض هيمنتها على المباني الحكومية، الامر الذي دفع الحكومة الى الاعتراف بوجود مسلحين موالين لها من غير العسكريين في المناطق الشرقية للبلاد، وهم عناصر مسلحة تابعة لمليشيات اليمين القومي الاوكراني، من اجل مساندة القوات العسكرية الاوكرانية في اطار ما يسمى عملية مكافحة الارهاب ضد الانفصاليين في المناطق الناطقة باللغة الروسية، وهي العملية الممولة بشكل كامل من قبل الحكومات الغربية المساندة لحكومات كيف الجديدة[١].

وبعد ذلك تم انشاء الكثير من التنظيمات والكتائب المسلحة للوقوف بصفوف القوات العسكرية الاوكرانية لمواجهة الموالين لروسيا، مدعومة من اشخاص وقيادات حزبية معروفة على مستوى اوكرانيا[٢].

ومن جانبها تنطوي المواجهة المفتوحة بين الميليشيات المسلحة ذات الولاءات والانتماءات القومية والايديولوجية المختلفة على مخاطر محتملة، وحقيقية، بتفجير حرب اهلية في البلاد، على اساس الانتماء القومي بين الاوكرانيين الناطقين بالروسية والناطقين بالاوكرانية، وبين شرق البلاد وغربها، في ظل توظيف خطاب ايديولوجي قومي من الجانبين، لحشد التأييد الشعبي والعسكري لمشروعات سياسية متناقضة[٣].

ومع تطور الاحداث بشكل متسارع نحو نشوب الحرب الاهلية بين شرق البلاد وغربها، على الرغم من ان قوى دولية عدة، منها الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية قد اعتبرت النزاع في شرق اوكرانيا صراع بين اوكرانيا وروسيا، فهو ليس بمجرد صراعاً داخلياً بين الاوكرانيين انفسهم، فقد اتخذت الامور منحنى عنيف في طريقة تعاطي الحكومة الاوكرانية الجديدة مع الاحتجاجات في المناطق الشرقية من البلاد، خوفاً من تكرار سيناريو شبه جزيرة القرم، وادى ذلك الى نشوب مواجهات عسكرية عنيفة بين المتمردين المسلحين في تلك المناطق والقوات الحكومية والمليشيات العسكرية الموالية لها، وتفاقمت الامور بعد قرار الانفصاليين اجراء استفتاء شعبي مشابه لاستفتاء القرم، للانفصال عن اوكرانيا والانضمام الى الاتحاد الروسي[٤].

---

[١] محمد الكوخي، **مصدر سابق**، ص١٥١-١٥٢.
[٢] **المصدر نفسه**، ص١٥٤.
[٣] **المصدر نفسه.**
[4] US Ministry of Defense Official Website available at: http://online.wsj.com/news/article.aspx/id=122576. Accessed; (3/5/2020).

ومع اشتداد حدة المعارك وتكبد القوات الحكومية خسائر فادحة في الارواح والعتاد في هجوم فاشل لاقتحام مدينتي سلافيانسك وكراماتورسك، امتدت المعارك لتشمل مناطق واسعة وبدأت القوات الحكومية في استخدام سلاح الطيران والطائرات الحربية في المعارك التي تدور رحاها في المدن الشرقية، في حين بدأ المتمردون باستعمال المدرعات والمدفعية الثقيلة والصواريخ لمواجهة القوات الحكومية الامر الذي زاد من ضراوة المعارك واصبحت اكثر دموية، مخلفة الخسائر في صفوف الجانبين وفي صفوف المدنيين[١].

بعد انقضاء شهرين على المواجهات وفشل جهود الوساطة لإيجاد حل سلمي للأزمة بين شرق البلاد وغربها، وارتفاع حدة المواجهات العسكرية بفعل الانقسامات الداخلية العنيفة واثر العوامل الخارجية المتحكمة به ولاسيما النفوذ الروسي والغربي، استغل المتمردون تلك الاوضاع من اجل تأسيس جمهورية موحدة باسم "الجمهورية الفدرالية لروسيا الجديدة" التي تضم كامل الاجزاء الشرقية والجنوبية الناطقة بالروسية[٢]، في المقابل كان الرد على المتمردين من قبل الحكومة المركزية في كيف بمزيد من القصف طال المناطق التي يسيطر عليها المتمردين، وبعد مرور حوالي ثلاث شهور على اندلاع الصراع المسلح شرق البلاد، اعلنت الامم المتحدة انه تسبب في نزوح اكثر من ١١٠ الف شخص، فروا من مناطق النزاع الى روسيا، حيث سجل نحو ١٠ الف شخص نفسه في مخيمات اللاجئين في حين فضل الاخرون اللجوء لدى الاقارب في روسيا وقال متحدث باسم الانفصاليين ان نحو ٨٠٠ مقاتلاً و٢٥٠ مدنياً قتلوا في المواجهات الاخيرة في مايو ٢٠١٤، في حين اعلنت الامم المتحدة ان ٣٥٦ مدنياً قتلوا، من بينهم ٢٥٧ طفلاً قتلوا خلال ثلاث اسابيع فقط اضافة الى اكثر من ٥٠ الف نازح فرو من الحرب[٣].

---

[١] اسماعيل موسى المتولي تركي، **مصدر سابق**، ص١٢٧.

[2] Ukrayiska Pravda, 23/5/2014, available at; http://www.pravda.com.ua/news/7026209. Accessed; (30/5/2020).

[٣]- اسماعيل موسى المتولي تركي، **مصدر سابق**، ص١٢٧.

ثالثاً: الجهود الدبلوماسية لحل الازمة الاوكرانية:

كما ذكرنا فقد شهدت اوكرانيا كثيرٌ من الاشتباكات التي كانت على اشدها تلك التي حصلت بين الحكومة الاوكرانية والانفصاليين الموالين لروسيا في المناطق الشرقية والغربية للبلاد، الامر الذي دفع ممثلين من كيف وموسكو والانفصاليين الموالين لروسيا بعقد اجتماع مينسك وذلك بهدف التوصل الى خطة سلام لوقف اطلاق النار في شرق اوكرانيا[١].

١- اتفاقية مينسك الاولى:

بعد اشهر من الجهود الدبلوماسية الغير مثمرة، اعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عن اقتراحه لخطة السلام في اوكرانيا وهي "اتفاقية مينسك" التي تم توقيعها في مينسك عاصمة بيلاروسيا، بين كل من روسيا واوكرانيا وفرنسا والمانيا، في يوم الجمعة الخامس من سبتمبر ٢٠١٤، والتي تتضمن اقتراح الرئيس الروسي حول وضع خطة السلام ، التي يمكن الاتفاق عليها في المفاوضات التي ستجري بين السلطات الاوكرانية والانفصاليين، وقد نصت الخطة على ما يأتي[٢]؛

١- وقف الهجمات التي يشنها الجيش الاوكراني والمتمردون الموالون لروسيا الاتحادية في منطقتي "دونيتسك ولوغانسك".

٢- انسحاب القوات المسلحة الاوكرانية الى مسافة كافية لوقف القصف المدفعي على البلدات الواقعة في منطقة النزاع.

٣- انشاء آلية مراقبة دولية لتطبيق وقف اطلاق النار، ووقف استخدام الطيران ضد المدنيين.

٤- تبادل الاسرى دون المساومة عليهم بشروط مسبقة.

٥- فتح ممرات انسانية للاجئين وتسليم المساعدات الانسانية في شرق اوكرانيا، وارسال فرق الى المنطقة لإعادة اعمار البنى التحتية التي دمرتها المعارك.

---

[١] دنفر صفية، **مصدر سابق**، ص٣٤.
[٢] وسيم خليل قلعجية، **مصدر سابق**، ص٣٠٨.

بحلول علم ٢٠١٥، انهارت معظم الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في اتفاقية مينسك الاولى، وبدأت تبادلات الاتهام بين الانفصاليين وكيف بانتهاك الاتفاق، إذ عدّ "آدم ايرلي" المتحدث السابق باسم الخارجية الامريكية (ان وقف اطلاق النار يقوي موقف الانفصاليين المواليين لروسيا، كما يؤكد بأن روسيا تستخدم كل الوسائل من اجل تحقيق نوع من الاستقلالية الذاتية برعاية روسية حتى لا تتجه نحو المعسكر الغربي، ويؤكد ايضاً على ان بوتين يطمح الى احياء زمن الامبراطورية لروسيا)[١].

وبالتالي فإن استمرار الاشتباكات في شرق اوكرانيا ما هو الا دليل على فشل اتفاقية مينسك الاولى لأنها لم تتمكن من التوصل الى ما جاءت به من مضمون يخرج اوكرانيا من مأزقها الامر الذي دفع بطرفي النزاع الى التوجه نحو مقترحات ومفاوضات جديدة.

٢- اتفاقية مينسك الثانية:

بعد تفجير الاوضاع في دونيستيك التي اعربت عن فشل اتفاقية مينسك الأولى ذهبت الحاجة الى عقد اتفاقية جديدة تضمن عودة السلام لأوكرانيا وتمت المصادقة على اتفاقية مينسك الثانية في ١٢ شباط ٢٠١٥ او ما يصطلح عليها " رباعية النورماندي" وبدأت صلاحياتها في ١٥ شباط ٢٠١٥، التي تم توقيعها في بيلاروسيا بين اوكرانيا وروسيا والمانيا وفرنسا[٢]، وتعد هذه الاتفاقية مكملاً لاتفاق "مينسك-١" التي تم التوقيع عليه في ايلول ٢٠١٤، بمبادرة من الرئيس "فلاديمير بوتين" والذي لم يلتزم به الجانب الاوكراني بإيعاز من الولايات المتحدة الامريكية ورفض الانفصاليين بما يسمى " بالوضع الخاص"[٣].

وقد تضمنت الاتفاقية الثانية مجموعة من البنود نستعرضها بالتفصيل[٤]:

١- وقف اطلاق النار في المدن الشرقية " دونيتسك ولوغانسك" عند الساعة ليوم ١٥ شباط ٢٠١٥والتقيد بذلك بشكل صارم.

---

[١] الدلالات الاستراتيجية لوقف الاطلاقات النارية في اوكرانيا، متاح على البريد الالكتروني التالي:
http://www.aljazeara.net/programs/behindthenews تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٥/٢٢).

[٢] انفال شواح، **مصدر سابق**، ص٤٩.
[٣] وسيم خليل قلعجية، **مصدر سابق**، ص٣١٠.
[٤] **المصدر نفسه**، ص٣١٣.

٢- سحب جميع الاسلحة الثقيلة من كلا الجانبين على مسافة متساوية بهدف انشاء منطقة امنية على بعد ٥٠ كيلو متر بينهم.

٣- يجب ان يبدأ سحب الاسلحة المذكورة اعلاه في موعد لايتجاوز اليوم الثاني بعد بدء وقف اطلاق النار، وان ينتهي في غضون ١٤ يوماً.

٤- تأمين مراقبة فاعلة لسير تنفيذ وقف اطلاق النار، وسحب الاسلحة الثقيلة ، من قبل منظمة الامن والتعاون في اوروبا من اليوم الاول للانسحاب.

٥- اطلاق حوار بعد اليوم الاول من الانسحاب، حول شكل اجراء الانتخابات المحلية وفق الدستور الاوكراني وقانون نظام الحكم الذاتي المؤقت في مناطق محدودة من منطقتي دونيسك ولوغانسك الاوكراني، وكذلك حول النظام المستقبلي لهذه المناطق وفق القانون المذكور.

٦- تأمين تنفيذ العفو العام، من خلال البدء بتطبيق قانون يمنع ملاحقة الاشخاص المتورطين بالاحداث في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك وعدم معاقبتهم.

٧- اطلاق سراح جميع الاسرى والموقوفين وتبادلهم وفق مبدأ " الجميع مقابل الجميع".

٨- تأمين وصول المساعدات الانسانية ونقلها وتوزيعها للمحتاجين من قبل المنظمات الدولية.

٩- العمل على توفير الضمانات الجتماعية.

١٠- استعادة الحكومة الاوكرانية سيطرتها الكاملة على حدود الدولة في جميع مناطق النزاع.

١١- سحب جميع الميليشيات والاجنبية المسلحة والمرتزقة من الاراضي الاوكرانية، ويتم ذلك تحت مراقبة منظمة الامن والتعاون في اوروبا، ونزع تسليح كل المجموعات غير القانونية.

١٢- اجراء اصلاح دستوري في اوكرانيا مع بدء سريان الدستور الجديد حتى نهاية العام ٢٠١٥، الذي يفترض اللامركزية، بالإضافة الى سن تشريعات دائمة حول الصفة الخاصة لمناطق محدودة في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك حتى نهاية العام ٢٠١٥.

١٣- التباحث والاتفاق مع ممثلي تلك المناطق على المسائل الخاصة بقانون الانتخابات المحلية الخاصة بمقاطعات النزاع .

١٤- تكثيف عمل مجموعة الاتصالات الثلاثية من خلال انشاء مجموعات عمل لتنفيذ البنود الخاصة باتفاقية مينسك.

وقد عدت وثيقة مينسك الثانية وحسب الكثيرون الورقة الاخيرة لتحقيق السلام في اوكرانيا، وعلى الرغم من تصريح الطرفان المتنازعان في شمال اوكرانيا عن رفضهم لسحب الاسلحة الثقيلة من ساحات القتال، هذا ما يعني خرق لأحد بنود الاتفاقية، كما رفض المتمردون تمكين مراقبي منظمة الامن والتعاون الاوروبية من دخول منطقة القتال[١]، وبالتالي استطاعت اتفاقية مينسك الثانية من تحقق السلام ولو بشكل نسبي في اوكرانيا وعكست الاعتناء الدولي بالقضية، الا انه بقيت المعارك في بعض المناطق في شرق اوكرانيا.

وبالتالي اثبتت الازمة الاوكرانية التي اندلعت عام ٢٠١٤ في اعقاب رفض حكومة (يانوكوفيتش) عدم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاوربي افتراضا اساسيا حول علاقة روسيا بأوكرانيا، مؤداه ان الاخيرة اصبحت تمثل عقدة المصالح الروسية المتميزة وعمقها الحيوي، ومدخلها لإنجاح مختلف مشاريعها وسياساتها على صعيد اقليمي.

فأوكرانيا في نظر القادة الروس جزء من العالم التاريخي والثقافي الروسي، ومكون بنائي للثقافة الروسية، وبالتالي ادرك الكرملين مبكراً حجم المخاطر التي ستواجه روسيا في حال فقدان التمسك بأوكرانيا من قبل صناع القرار الروسي وتداعيات ذلك على الامن القومي وعلى المصالح الاقتصادية والتجارة المباشرة التي تربطها بأوكرانيا، بالإضافة الى ان التداعيات الاقليمية التي ستشهدها المنطقة والتي ستدفع باقي دول المجال الجيوبوليتيكي السوفيتي السابق ولا سيما جورجيا وبيلاروسيا، الى تسريع وتيرة اندماجها مع الغرب، وهو ما سيعزز الجهود الغربية الرامية الى تطويق روسيا استراتيجيا والحيلولة دون عودتها كقوة فاعلة على المستوى الدولي.

[١] دنفر صفية، **مصدر سابق**، ص٣٧.

ويرى الباحث ان فاعلية الدور الروسي في شبه جزيرة القرم، من الناحية الاقتصادية، فهي تشكل الممر الرئيسي لمصادر الطاقة الروسية، التي تعتمد عليها روسيا، كون اوكرانيا تمتلك اكبر منظومة انابيب نقل الغاز والتي تحدثنا عنها سابقاً، لذا تحتل اوكرانيا وشبه جزيرة القرم الاولوية في السياسة الروسية بعدها دولة عبور لمصادر الطاقة، يتضح من خلال ما تقدم السعي المطلق للسيطرة التامة على اوكرانيا.

اما من الناحية العسكرية، فإن ضم شبه جزيرة القرم الى روسيا سيمنحها انفتاحاً جغرافياً لأساطيلها البحرية بالنفاذ من بحر ازوف الى البحر الاسود مستفيدة من الميزات الاستراتيجية في هذه المنطقة، ويكون للقوات الروسية نطاقا واسع من الحرية في نطاق عملها ضمن حيز البحر الأسود، مما يعزز الامن القومي الروسي، ليس فقط باستخدام القوة الناعمة بل باستخدام القوة الصلبة كألية من اليات تحقيق السيطرة، لما تحتله شبه جزيرة القرم من اهمية جغرافية تجعل روسيا تمتلك تلك القدرات.

اما من الجانب السياسي فإن قضية ضم شبه جزيرة القرم الى روسيا، قضية ذات بعد قومي وجماهيري وجيوسياسي، فهي ورقة سياسية بالنسبة الى الرئيس "فلاديمير بوتين" للتعامل مع الازمة ورسالة لكل دول الاتحاد السوفيتي السابق، بأن روسيا لن تتهاون في تقديم الحماية للأقليات الروسية المتواجدة فيها، كما تشكل عملية ضم القرم جزءاً لايتجزء من الاستراتيجية الروسية ذات الامد الطويل، والتي تهدف الى تحجيم السيادة الأوكرانية وتفكيك التكامل الجغرافي، في الوقت الذي كانت روسيا تعاني من نزاع مستمر مع الغرب والذي يهدد المصالح الروسية بالتوسع شرقاً، فأن ضم شبه جزيرة القرم هو جزء من المخطط الروسي الذي يهدف الى تحجيم الدور الغربي في مناطق النفوذ الروسي، وبالتالي فأن ضم شبه جزيرة القرم الى روسيا يعد بمثابة ردع لكل دولة تستهين من قدرات روسيا الاتحادية.

وبالتالي فإن ضم شبه جزيرة القرم واحتلالها من قبل روسيا الاتحادية، لا يعني نهاية المطاف، وان روسيا الاتحادية لم تواجه صعوبات فيما بعد، بل العكس من ذلك، فإن روسيا نفسها تدرك مدى خطورة خطوتها بضمها لجزيرة القرم، على امنها القومي، كون الغرب متقدم الى جوار البحر الاسود الى رومانيا وبلغاريا الى جانب اخر، فإن تركيا هي من دول الاعضاء في حلف الشمال الاطلسي، وبهذا الصدد اصبحت روسيا بعد ضمها لجزيرة القرم مجاورة لدول الاعضاء في حلف الشمال الاطلسي، او الدول التي اصبحت موالية للغرب، وبالتالي فإن الأمن القومي الروسي والمصالح الحيوية باتت بعد الثورة الاوكرانية، بخطر اكبر

مما كانت عليه قبل ضمها لجزيرة القرم، فهي امام معترك سياسي كبير، وعليها ان تستعد لما سيقوم به الغرب، وما سيفرضه من عقوبات عليها.

خاتمة الفصل الثاني:

ان من ابرز الاسباب التي جعلت من اوكرانيا مركز لتصارع القوى العالمية العظمى، هو ما تتمتع به من موقع جغرافي يُعد حساساً ومهماً بالنسبة لكافة القوى الدولية ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وروسيا، وتتفاوت نسبة الاهمية بين كلً منهما من ناحية الأولوية، وروسيا هي الاقرب الى اوكرانيا وان أي تغيير في محيطها سيجعل الامن القومي الروسي في خطر، كون روسيا تدرك مساعي الاتحاد الاوربي وحلف الناتو لمحاصرتها، الامر الذي جعلها تتدخل عسكرياً من اجل منع السيطرة الغربية على اوكرانيا وشبه جزيرة القرم، عندما قامت روسيا بالتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم وضمتها اليها عام ٢٠١٤.

الفصل الثالث

المواقف الدولية من التدخل الروسي في اوكرانيا

المبحث الاول: المواقف الاقليمية والدولية من التدخل الروسي في اوكرانيا

المبحث الثاني: مستقبل السياسة الروسية تجاه اوكرانيا

الفصل الثالث

المواقف الدولية من التدخل الروسي في اوكرانيا

تحتل اوكرانيا موقع جغرافي حساس يقع بين قوى عالمية بارزة ومؤثرة في اتخاذ القرارات العالمية وليس على المستوى الاقليمي، كونها تقع بين روسيا واعضاء حلف الشال الاطلسي، والدولة الفاصلة الاكبر بينهما، فضلا عن احتلالها مساحة كبيرة والتي تقدر بنصف البوابة الشرقية لأوروبا، وتعتبر هذه البوبة الاخطر في تاريخ الغزوات الاوكرانية، وكما تحدثنا عنه في الفصول السابقة، اذ شهدت اوكرانيا العديد من الغزوات والتي سميت (بالثورات الملونة)، لما تحتله من اهمية في استراتيجيات الدول التي تسعى الى ضمها لجانبه، هذا ما دفع روسيا الى التدخل في سياسات اوكرانيا، كونها الدولة الوحيدة التي لها الاسبقية في حق التدخل، وتبرر ذلك بذريعة حماية الروس المقيمين في اوكرانيا، في الوقت الذي لم يكن للغرب حجة للتدخل في الشأن الاوكراني، وذلك لان الغرب يسعى لتأمين البوابة الشرقية، من خلال مد النفوذ اليها والتحكم بها، او يحتوي من يتحكم بهذه البوابة من اجل تحقيق مصالح وابعاد روسيا عنها، بالمقابل ترى روسيا ان استعادة ثقلها ووزنها الاقليمي والدولي يتوقف على بسط نفوذها على مناطق اوروبا الشرقية، واهمها اوكرانيا وجزيرة القرم.

ان التدخل الروسي في اوكرانيا قلب موازين الدول التي تخطط لضم اوكرانيا الى حلف الناتو، بسبب التداعيات السياسية والامنية والاقتصادية من السياسات التي انتهجتها روسيا في اوكرانيا، وضم القرم وما خلفها من امتداد وتسلسل الاحداث داخل اوكرانيا، الامر الذي دفع دول الغرب الى اعادة النظر في سياستها تجاه روسيا معبرين عن مدى رفضهم للسياسة الروسية تجاه اوكرانية، فكان لكل دولة موقف موجه لروسيا والتي سنتناولها بالتفصيل في المبحث الاول: والذي سيتناول الدولية من التدخل الروسي في اوكرانيا، وفي المبحث الثاني سيتناول الباحث، مستقبل السياسة الروسية تجاه اوكرانيا.

المبحث الاول

المواقف الدولية من التدخل الروسي في اوكرانيا

عد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" قرار التدخل في اوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم من القرارات الصائبة، كونه يعتبر القرار الامثل الذي يوفر الحماية الى الغالبية من سكان اوكرانيا وخاصة في جزيرة القرم، غير ان هذه الرؤية الروسية لا تتفق مع الرؤية الامريكية والاوربية، والقوى الاقليمية المنظمة لحلف الناتو والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وسياسية مباشرة مع اوكرانيا، معبرين عن مدى الرفض لسياسة روسيا الرامية الى احتلال اوكرانيا، في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الامريكية، الى العمل الجاد مع الحلفاء من اجل عزل روسيا دولياً، والذي نصت عليه الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها للأمن القومي للعام٢٠١٥[١]. وفي هذا المبحث سيتناول الباحث اهم المواقف الدولية والاقليمية التي انتجها التدخل الروسي في اوكرانيا.

اولا: الموقف الأوربي من التدخل الروسي في اوكرانيا:

تحتل اوكرانيا مكانة استراتيجية هامة بالنسبة للاتحاد الاوربي، بسبب موقعها الجغرافي الذي تشكله، والذي يربط بين قارتي اسيا واوروبا، وبالتالي فإن اوكرانيا تعتبر نقطة التقاء المصالح السياسية والاستراتيجية، ومنطقة انطلاق للتوسع الاوربي نحو الشرق، حيث يتمركز معظم دول الاتحاد الاوربي في الجزء الغربي من القارة الاوربية، بالإضافة الى العمق الاستراتيجي الذي سيكسبه الاتحاد نتيجة ضمه لدولة تابعة للنفوذ الروسي[٢].

لقد سعى الاتحاد الاوربي من اجل انشاء برنامج الشراكة الشرقية*، والذي يضم كل من "اوكرانيا، جورجيا، بيلاروسيا، مولدافيا، ارمينيا، اذربيجان" كخطوة للتقارب مع دول اوروبا الشرقية، للقيام بإصلاحات

---

[١] احمد عبد الأمير خضير الانباري، **العلاقات الروسية – الغربية وتطوراتها بعد احداث اوكرانيا ٢٠١٤**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٤٥.

[٢] دنفر صفية ، **مصدر سابق**، ص٥٧.

* الشراكة الشرقية برنامج او منظمة يهدف الى تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والتي تتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة للأتحاد الاوربي، كما يهدف المشروع الى تعزيز حقوق الانسان وسيادة القانون، الحفاظ على القيم الديموقراطية، ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة والحكم الرشيد(للموبد انظر، وسيم خليل قلعجيه، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين).

سياسية واقتصادية بينه وبين هذه الدول، من اجل تفادي أي انقسامات وخلافات مستقبلية بين الاتحاد الاوربي واعضاء الشراكة الشرقية[١]، قابلت روسيا الاتحادية هذا المشروع بمعارضة كبيرة، بسبب قلقها الدائم من محاولات الاتحاد الاوربي ان يتوسع نفوذه من اجل تأمين متطلباته من الطاقة، كما تهمت دول الاتحاد الاوربي بممارسة ضغوط على روسيا البيضاء وتهديدها بالعزلة والتهميش في حال انضمامها الى روسيا الاتحادية، وبهذا الصدد اعتبرت موسكو الجوهر الاستفزازي لمشروع الاتحاد الاوربي، نحو الشراكة الشرقية، وذلك لان روسيا ادركت تماما بأن هدف مشروع الشراكة الشرقية النهائي هو سحب او ابعاد دول الاتحاد السوفيتي السابق من العلاقات مع روسيا من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية، ودمجها لاحقا الى جانب حلف الشمال الاطلسي[٢].

لكن السياسة الروسية غيرت من مجرى الاحداث، واعتبرت توقيع اوكرانيا المحتمل اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوربي هو شأناً داخليا لأوكرانيا، لكنه اضاف ان انضمام اوكرانيا الى الاتحاد الاوربي سيحول دون الموافقة على دخول اوكرانيا الى الاتحاد الجمركي الذي يضم كل من روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وكازخستان وعده امراً مستحيلاً. وبالتالي ادركت اوروبا مدى الرفض الروسي الجاد من التقارب الاوكراني مع الاتحاد الاوربي، الذي يرفض أي حوار ثلاثي يعترف بنفوذ موسكو في مشروعهم الطموح للشراكة الشرقية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، من هنا اصبحت القضية لعبة شد حبال مفتوح مع موسكو[٣]، واسفرت عن عدم اكمال الاتحاد الاوربي من مشروع الشراكة الشرقية خصوصاً بعد الازمة الاخيرة التي شهدتها اوكرانيا وضم القرم الى روسيا الاتحادية، تزامن ذلك مع رفض الرئيس المعزول "فيكتور يانوكوفيتش" توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي وتفضيله توقيع اتفاقية بديلة مع روسيا الاتحادية. وتسبب هذا القرار باندلاع موجة عارمة من الاحتجاجات والمظاهرات في العاصة الاوكرانية، والتي ضمت عشرات الآلاف من المتظاهرين، واعتبرت المظاهرات الاكبر منذ اندلاع الازمة البرتغالية عام ٢٠٠٤، وكما تحدثنا عنه في الفصل الثاني من الازمة الاوكرانية لعام ٢٠١٤، في هذا الوقت قام الاتحاد الاوربي بالتدخل في الازمة بشكل غير مباشر وبأشكال مختلفة تفاوتت بين فرض عقوبات على روسيا من ناحية وتزويد اوكرانيا بالمساعدات من ناحية اخرى.

---

[١] **المصدر نفسه**، ص٥٧.
[٢] وسيم خليل قلعجية، **مصدر سابق**، ص٢٧٢-٢٧٥.
[٣] **المصدر نفسه**، ص٢٨٠.

هناك العديد من المحددات التي حكمت دول اوروبا ان تأخذ موقف حاسم حيال التدخل الروسي في اوكرانيا، ومن ابرز هذه المحددات العمل على تقويض السياسة الروسية التوسعية مع عدم الاضرار بالوضع الاوربي، والعمل على حماية المصالح الاوربية التي تمثل بعضها في حماية اراضيها من التدخل الروسي نظرا للتماثل النسبي بين ظروف تلك الدول وبين الظروف الحاكمة للأزمة الاوكرانية، في الوقت الذي تمثل البعض الاخر من دول اوروبا، محاولة احتواء الازمة من اجل حماية مصالحها الاقتصادية مع روسيا[١].

في بداية الامر ساد الانقسام بين دول الاتحاد الاوربي، حول قضية فرض العقوبات التي جاءت بها دول اوروبا ضد روسيا، وبعد ذلك تحول الانقسام بالتدريج نحو فرض عقوبات قابلة للرفع او التنازل عنها في حال رضوخ روسيا لتسوية سلمية ترضي كافة الاطراف ذات المصالح المشتركة في اوكرانيا، فقد كان هناك فريقان داخل الاتحاد الاوربي، حيث مثل الفريق الاول من مجموعة الدول التي ترفض العقوبات على روسيا، مثل بريطانيا والمانيا والمجر وبلغاريا، في حين تكون الفريق الثاني من مجموعة الدول الشيوعية التي أيدت تلك العقوبات المفروضة على روسيا وساندتها بقوة وارادت فرض عقوبات شديدة على روسيا، مثل دول البلطيق وبولندا، التي اتخذت موقف معادياً من السياسة الروسية الممارسة في اوكرانيا[٢]، ويعود سبب الانقسام بين دول اوروبا الى مجموعة من الاسباب والتي من ابرزها:

١- منع تصاعد حدة الصراع وتسويته، وذلك لان تكلفة الصراع والعقوبات التي سيفرضها الاتحاد الاوربي على روسيا، اقل بكثير من تكلفته على دول اوروبا، ففرض عقوبات اوربية على روسيا الاتحادية هو امر مكلف بدرجة كبيرة على دول الاتحاد الاوربي، في الوقت الذي كانت تتعامل به اوروبا تجاريا واقتصاديا مع روسيا والذي استمر اكثر من ربع قرن، وبسبب التدخل الروسي في اوكرانيا وضم القرم الى روسيا لجأت دول الاتحاد الاوربي الى قطع تلك العلاقة مع روسيا، في المقابل قامت روسيا بقطع امدادات الغاز عن الدول الاوربية، مما اثر على بعض دول اوروبا مثل(بلغاريا، والمجر، سلوفاكيا) والتي تعتمد بشكل كلي على الغاز الروسي، كما قامت روسيا بتعليق استيراد بعض المنتجات الاوربية مما اثر على دول مثل(بولندا

([1])Andrew L. Peek ،"Why Germany and Poland Are Winners in the Ukraine Crisis،" The Fiscal Times ،March 23 ، 2014 ،available at: http://www.thefiscaltimes.com/Columns/2014/03/23/Why-Germany-and-Poland-Are-Winners-Ukraine-Crisis#sthash.KIjrKoZz.dpuf، accessed in:(23/6/2020).

([٢]) عبير عبد الفتاح محمد الغايش، مصالح الدول الكبرى المتعارضة في الازمة الاوكرانية ٢٠١٣-٢٠١٥، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، متاح على البريد الكتروني التالي https://democraticac.de/?p=36472 تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٦/٢٣).

وفنلندا)، وذلك لان معظم صادراتها تذهب الى روسيا[١]. ليتضح بالتالي تشابك المصالح الروسية الاوربية من الناحية الاقتصادية وخاصة في مجال الطاقة.

٢- يتوقف الدعم الاوربي لأوكرانيا في الجانب السياسي والاقتصادي والامني، على التعاون مع روسيا الاتحادية، ودعم توجهها نحو الغرب، بسبب ادراك الغرب على قدرة روسيا في تصعيد الازمة داخل اوكرانيا متى ما تشاء، كما يدرك الغرب ان أي جهد غربي نحو تحسين الوضع في اوكرانيا لن يتم الا بمساندة روسية، وذلك اوكرانيا هي الاخرى تعتمد وبشكل كلي على صادرات الغاز من روسيا، واوكرانيا تدرك تماما عدم امكانية دول اوروبا في سد ما تحتاج اليه من مصادر طاقة، كون الاخيرة تفتقر الى ذلك[٢].

٣- يتمثل الهدف الثالث وراء تدخل الدول الاوربية في اوكرانيا جراء سياسة روسيا اتجاهها، من اجل اعلاء مصالح الدول الاوربية الوطنية على مصلحة الاتحاد الاوربي، وذلك لان الاتحاد الاوربي عندما فرض عقوباته على روسيا اغفل ان بعض الدول التابعة له تعتمد اعتماداً كليا على روسيا، حيث نجد ان فرنسا قد رأت ضرورة حل الازمة الاوكرانية بالطرق السلمية والدبلوماسية، لتفادي الصراعات والحروب تعود بدول اوروبا الى حرب مشابه للحرب العالمية الثانية، نجد ايضا بريطانيا فهي ترفض العقوبات المفروضة على روسيا، في الوقت نفسه اعلنت عن عدم قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع روسيا، اما بالنسبة لألمانيا، فقد انطلقت من مبدأ هام مقتضاه انه لا يجب ان تندلع حرب على خلفية التدخل الروسي في اوكرانيا، في الوقت الذي لا يمكن لألمانيا ان تتخلى عن مصالحها مع روسيا، لذا فقد اعتمدت المانيا على استراتيجية ثلاثية من خلال (المحادثات والمساعدات والعقوبات) في التعامل مع اطراف الازمة، فهي سعت الى لعب دور الوسيط في المحادثات الخاصة في حل الازمة، كما عملت على تقديم الدعم والمساعدات الاقتصادية لأوكرانيا، الى جانب تأييدها للعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من قبل الاتحاد الاوربي[٣]، وبالتالي

([1])Henrik Boesen ،Lindbo Larse, **Politics of the Great Powers and the Ukrainian Crisis: NATO and the European Union and Russia 2014**, The Danish Institute for International Studies, Copenhagen, 2014, p. 15.

([2])Samuel Charap ،" Ukraine: Seeking an elusive New Normal،" ***Survival: global politics and strategy*** ،Vol. 56 ، No.3,2014,p85.

([3])Henrik Boesen ،Lindbo Larse, Op.Cit, p14.

وبعد ان انتهجت المانيا هذه الاستراتيجية الثلاثية غيرت من موقف روسيا منها وبالتالي ازدادت صادرات الغاز الروسي الى المانيا بحوالي ١٧% في عام ٢٠١٥[١].

يرى الباحث ان الهدف الرئيسي وراء سياسة الاتحاد الاوربي من فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، هو الحصول على اكبر قدر ممكن من السيطرة على اوكرانيا اقتصاديا من خلال اتفاقية الشراكة والتعاون مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، والتي كان من المقرر توقيعها مع الرئيس الاوكراني السابق "يانوكوفيتش" في اواخر ٢٠١٣، ومحاولة ابعاد الهيمنة الروسية على الاقتصاد الاوكراني الذي يعتبر محط انظار الدول الغربية الطامعة، لما يمتلكه من امكانات طبيعية وبشرية هائلة.

كما اعتمد الغرب على استراتيجية نشر الديمقراطية في بلدان اوروبا الشرقية التي كانت تخضع للاتحاد السوفيتي ومن بينها اوكرانيا، وسياسة نشر السلام من اجل التدخل في اوكرانيا، فهاتين الفكرتين الاساسيتين التي اتخذتها اوروبا ذريعة للتدخل، معتبرين موسكو اكبر تهديد لسياستهم حيال اوكرانيا، كونها تدعم النظام الاوكراني وحثه على ايقاف الزحف الغربي نحو حدودها، ما يهدد الديمقراطية والسلام في اوروبا ذاتها والعالم بأكمله[٢].

وهكذا قررت الدول الغربية بدء تنفيذ الحزمة الاولى من العقوبات الاقتصادية على مسؤولين روس متهمين بتسهيل عملية غزو شبه جزيرة القرم في شباط ٢٠١٤، وضمت لائحة العقوبات مسؤولين مقربين من بوتين ومسؤولين في الحكومة المحلية وبرلمان القرم وبعض الشركات والمصارف العامة في روسيا، لكن الحكومة الروسية تعاملت مع تلك العقوبات الاقتصادية باستخفاف كبير، معتبرة طوال الفترة الماضية سلاح العقوبات سلاحاً مزدوج التأثير[٣]، أي بمعنى وكما اشرنا اليه سابقاً، عقوبات متبادلة، فثمة عدد من الشركات الغربية، ولا سيما الالمانية تعمل في روسيا، اضافة الى اعتماد الأوربيين الكبير على الغاز والنفط الروسي في مجال الطاقة، الامر الذي يجعل أي عقوبات على روسيا سيؤثر على اقتصاد بلدان اوربية عدة، هذا ما سيدفع الدول الاوربية التي ترتبط او تعتمد على روسيا في تبادلها التجاري والصناعي لاسيما صناعات الطاقة والسيارات في هولندا والمانيا الى الضغط على حكوماتها لمنعها من اتخاذ أي اجراءات او عقوبات

---

[١] اسماعيل موسى المتولي، **مصدر سابق**، ص١٧٧.
[٢] **المصدر نفسه**، ص ١٨٣-١٨٤.
[٣] محمد الكوخي ، **مصدر سابق**، ص ١٦٨-١٦٩.

ذات تأثير في الاقتصاد الروسي، وان هذه التحركات تعتبرها موسكو ورقة ضغط مهمة ضد أي عقوبات محتملة بسبب تدخلها في اوكرانيا.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الامريكية:

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي قبل ثلاثة عقود، اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية نفسها القوة الوحيدة المهيمنة في العالم، واصبح حلف الشمال الاطلسي (الناتو) العسكري القوى العسكرية الوحيدة المسيطرة في العالم، في الفترة التي تراجع فيها الدور الروسي عن اداء أي دور على الصعيد الدولي، في عهد يلتسين وعزلتها عن العالم بسبب انشغالها في مشاكلها الداخلية المرتبطة بالفترة الانتقالية، والتحول من الشيوعية ونظام الحزب الواحد الى اقتصاد السوق والتعددية السياسية، ففي هذه الاثناء استغل حلف الناتو تلك الاوضاع للتوسع في منطقة شرق اوروبا ووسطها، والهيمنة على عدد كبير من الدول التي كانت ولفترة قريبة تخضع للنفوذ الروسي[١].

وبالنسبة للموقف الامريكي اثر تدخل روسيا في اوكرانيا، فقد قامت الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، نتيجة قيام روسيا باستغلال المشكلات الداخلية التي تعاني منها اوكرانيا والتدخل بطريقة كما وصفتها الولايات المتحدة تدخل غير شرعي في الشأن الاوكراني، كما يمثل ولاء الرئيس المنتخب "يانوكوفيتش" لروسيا، سبب لتوقف الولايات المتحدة، واعتقدت انه من الممكن ان يكون ذلك بمثابة عودة للهيمنة الروسية من جديد، مما يعمل على تدمير توازن القوى الذي رسمت خارطتها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الباردة، بالإضافة الى ذلك فقد جاء التدخل الامريكي كرد فعل على السياسة الروسية التي تقتضي بقطع امدادات الغاز عبر اوكرانيا، وقد كان الهدف وراء انتهاج روسيا لهذه السياسات تجاه اوكرانيا نتيجة لغضبها من الرغبة الامريكية في ضم اوكرانيا الى حلف الناتو وكما تمت الاشارة اليه سابقاً،

[١] محمد الكوخي **مصدر سابق**، ص١٦٣.

لذا فقد تدخلت الولايات المتحدة الامريكية وفقاً لرؤيتها بأن السلوك الروسي هو سلوك قوة اقليمية تعمل على تهديد جيرانها القريب بهدف تحقيق حلم استراتيجي وهو استعادة نفوذها من جديد[١].

وجدت الولايات المتحدة نفسها امام تحدي كبير وازمة عدم الثقة والمصداقية داخل نطاقها الحيوي في حال عدم الرد على الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" حيال سياسته في اوكرانيا، الذي يعتبر بمثابة تهديد للإرث الامريكي وخاصة فيما يتعلق بالرئيس "باراك اوباما"، الذي اتهم بتراجع الدور الامريكي خلال فترة ولايته[٢]، فقد اتسمت فترة ولايته بحالة من التناقض التي يحتم عليها التدخل في الازمة، وذلك لعدة اسباب، منها:

أ- تعتبر روسيا دولة كبرى ومن غير الممكن ان تهمل الولايات المتحدة الرد على تدخلاتها في اوكرانيا، لما تمثله اوكرانيا من اهمية استراتيجية بالنسبة لكلا الطرفين.

ب- قيام الولايات المتحدة بالتدخل في اوكرانيا وقيامها بدورها المنوط به، وذلك بحسب توقعات الحلفاء الامريكيين.

ج- قيام بعض الخصوم الامريكيين بإسناد ما وصلت اليه الاوضاع في الولايات المتحدة الى سياسات ادارة اوباما[٣]

لقد حرصت الاستراتيجية الامريكية عهد الرئيس السابق " اوباما" على عدم الدخول في مواجهة عسكرية في ادارة الازمات الدولية وخصوصا الازمة الاوكرانية، اذ لخصت عقيدة الرئيس باراك اوباما ذلك على عدم وجود رغبة لدى الولايات المتحدة الامريكية في خوض حرب عسكرية ضد روسيا، فالولايات المتحدة، انتهجت استراتيجية مغايرة لتلك الاستراتيجية التي انتهجها الرئيس الامريكي الاسبق " جورج بوش" في حربه على

([1])Ondrei Ditrych, **Bracing for Cold Peace. US-Russia Relations After Ukraine،2015, p86.**

([2]) Peter Baker ،**"Pressure Rising as Obama Works to Rein in Russia**،" The New York Times ،march 2،2014 ، available at: http://www.nytimes.com/2014/03/03/world/europe/pressure-rising-as-obama-works-to-rein-in-russia.html?_r=0; accessed in:(26/6/2020).

([3])**Obama Doesn't Understand Putin ،McCain Tells Senat**. March 4 ،2014 ،available at: http://go.bloomberg.com/political-capital/2014-03-04/obama-doesnt-understand-putin-mccain-tells-senate/ ، accessed in: (26/6/2020).

العراق وافغانستان، وما اثارته من ردود افعال من قبل الرأي العام العالمي. وبالنسبة للازمة الاوكرانية فلا يمكن للولايات المتحدة ان تقف مكتوفة الايدي في الوقت الذي اتهمت ادارة اوباما من قبل اليمينيون المحافظون واليساريون الليبراليون بالتردد وضعف الارادة، من هنا بدأت الولايات المتحدة في السير على الطريق المعهود وهو طريق الدبلوماسية والعقوبات في الرد على السياسة الروسية الموجهة لأوكرانيا[١].

وقد كان الموقف الامريكي المتمثل بثلاث اجراءات رئيسية من اجل دفع السياسة الروسية الى تغير سياستها[٢]:

- دعم الحكومة الاوكرانية.
- طمأنة حلفائها في الناتو من امكانية قيام روسيا برد فعل عدواني.
- فرض العقوبات على روسيا.

وبالنسبة للدعم الامريكي، فقد قامت الولايات المتحدة الامريكية و صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي والمؤسسات المالية الدولية الاخرى بدعم الحكومة الاوكرانية الجديدة لتشجيعها على الالتزام في الاصلاحات التي تتوافق مع الرؤية الامريكية، ففي ايار ٢٠١٤ تلقت الحكومة الاوكرانية الدفعة الاولى من قرض الصندوق الدولي بمقدار سبعة عشر مليار دولار، الى جانب ما قدمه الاتحاد الاوربي من مساعدات مالية بقيمة خمسة عشر مليار دولار، من اجل سحب اوكرانيا الى الجانب الغربي بدلاً من روسيا[٣].

واما بالنسبة لطمأنينة حلفائها فقد عملت الولايات المتحدة الامريكية على نشر قواتها العسكرية في عدد كبير من دول بحر البلطيق ونشر عدد من السفن البحرية الامريكية بشكل دوري، كجزء من عملية اصرار حلف الشال الاطلسي للحد من سياسة روسيا في حملتها التوسعية الجديدة، لذا فقد قرر حلف الناتو تعزيز قواته العسكرية في رومانيا وبولندا ودول البلطيق؛ كرد على تحشيد القوات الروسية على الحدود الاوكرانية[٤]، في المقابل رحبت دول البلطيق بنشر قوات امريكية على اراضيها، على الرغم من عدم وجود نص في

---

[١] كوثر عباس الربيعي، **الازمة الاوكرانية والعلاقات الروسية- الامريكية التاريخ والجيوستراتيجية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ٢٠١٦،ص١٦٠.

[٢] **المصدر نفسه**، ص١٦٠-١٦١.

[٣] عماد قدورة، " محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: اوكرانيا بؤرة الصراع" **مجلة سياسات عربية**، العدد ٩، ٢٠١٤، ص٥٢.

[٤] اسماعيل موسى التركي، **مصدر سابق**، ص١٦٤.

القانون التأسيسي ينص على وضع قوات مقاتلة كبيرة لحلف الناتو على اراضي الدول الاعضاء الجدد في الحلف خاصة دول اوروبا الشرقية كما اشرنا اليه في الفصل الأول من التحديات الخارجية، موكدتا على ضرورة توخي الحذر وذلك لان ضم شبه جزيرة القرم الى روسيا قلب الوضع الامني في اوروبا رأساً على عقب، ومن ثم لا ينبغي على الحلف ان يبقى ملزما بالالتزام الوارد في القانون التأسيسي.

اما فيما يخص العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على روسيا، ففي منتصف ديسمبر فرضت الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات والتي تمثلت في حضر السلع والخدمات التقنية الى جزيرة القرم، معتبرة هذه الخطوة بمثابة تأكيد للرفض الامريكي لسياسة روسيا في ضمها لجزيرة القرم، وبعد ذلك اصدر الكونجرس ما عرف بقانون دعم الحرية في اوكرانيا، والذي بموجبه تم فرض عقوبات امريكية على شركات الاسلحة الروسية وبعض المستثمرين في المشروعات النفطية، في الوقت الذي قررت به ادارة اوباما الانصياع الى ذلك القرار دون اللجوء الى حق الفيتو ضد الكونجرس، كما قامت الولايات المتحدة بتزويد الحكومة الاوكرانية ولأول مرة بمساعدات عسكرية بلغت قيمتها ٣٥٠ مليون دولار، على الرغم من تلك العقوبات المفروضة تركت الولايات المتحدة امكانية للحلول الدبلوماسية؛ ويؤكد ذلك اعلان المتحدث باسم البيت الابيض عن امكانية التراجع عن هذه العقوبات في حال قيام روسيا بالانصياع لاتفاق منسيك لوقوف اطلاق النار واتفاق جينيف[١].

ونتيجة لعدم استجابة روسيا لمطالب الولايات المتحدة، واستمرار التدخل الروسي في اوكرانيا، ادى الى طرد روسيا من مجموعة دول الثماني وان مجموعة الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم، وهي تتكون من الولايات المتحدة واليابان والمانيا وروسيا الاتحادية وايطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا، كما فرضت عقوبات اقتصادية والتي تعرف بعقوبات المستوى الثالث، والتي تستهدف قطاعات كاملة للاقتصاد الروسي، فالعقوبات المفروضة على روسيا من قبل امريكا هي عقوبات مفروضة على الاشخاص الذين

(1) Ambrose Evans-Pritchard ،"The Week the Dam Broke in Russia and ended Putin's Dreams،" December 23 ، 2014 ،available at: http://www.telegraph.co.uk/finance/economics/11305146/The-week-the-dam-broke-in-Russia-and-ended-Putins-dreams.html ،accessed in:(28/6/2020)

يتمتعون بنفوذ عالي ومنهم ايضا المقربين الى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"[١]، وهي عقوبات مشابهة لتلك التي فرضتها دول الاتحاد الاوربي على روسيا، كما شملت العقوبات الامريكية اغنى رجال الاعمال في روسيا الذين يمتلكون شركات تجارية مثل شركة "غرنروف" ومجموعات استثمارية "فولفا جروب" التي لها حصص في قطاع الطاقة والنقل والبيئة التحتية من بينها "توفاتيك" ، وثاني اكبر منتج للغاز في روسيا وهو ايضا على قائمة العقوبات الامريكية فهو حليف قديم لفلاديمير بوتين، وضابط سابق في المخابرات الروسية، وغيرهم من رجال الاعمال في روسيا، اما الرئيس بوتين فهو ليس من ضمن قائمة العقوبات الامريكية، وذلك لان زعماء الغرب لا يريدون معاملة روسيا كدولة منبوذة دولياً، فهم يريدون الاستمرار في لقاء الرئيس " بوتين " وجها لوجه، فيصبح من الصعب ممارسة الضغوط الدبلوماسية على "بوتين" في حال ادراج اسمه ضمن قائمة العقوبات الامريكية، فالغرب لايزال يسعى الى التعاون مع روسيا بشأن عدد كبير من القضايا الدولية من بينها ايران وكوريا الشمالية وسوريا[٢].

ان الموقف الامريكي من فرض العقوبات على روسيا الاتحادية كان له تداعيات كبيرة على الاقتصاد الروسي، وخاصة الشركات التجارية الروسية والاستثمارات والبنوك وشركات الطاقة المندرجة ضمن قائمة العقوبات الامريكية[٣]، على الرغم من تلك التداعيات الا ان تأثيرها سيكون غير مرئياً خاصة على دولة كبيرة مثل روسيا الاتحادية، التي تمتلك امكانية الاكتفاء الذاتي من مواردها الاساسية، بالإضافة الى الطفرة النوعية التي حققها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الاقتصادية، لذا فقد تعاملت روسيا مع تلك العقوبات وعدتها بمثابة اختبار لها ورسالة لتلك الدولة المتسلطة بأن روسيا دولة قوية قادرة على سد حاجاتها من خلال ما تمتلكه من موارد، وبالتالي هي رسالة للعالم بأن روسيا قادرة على مواجهة مثل هذه العقوبات، بالوقت الذي ادرك فيه كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي ان عملية تصعيد حدة العقوبات على روسيا، بالمقابل سيضر حليفه اكثر مما يضر الطرف المقصود، وذلك لان روسيا وكما اشرنا اليه سابقا، هي الممول الرئيسي

---

[١] جورجينا ثروت حلمي عزيز، **تداعيات الازمة الاوكرانية على العلاقات الامريكية – الروسية ٢٠١٣-٢٠١٥**، المركز الديمقراطي العربي، ٣٠ يوليو٢٠١٦ ، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=34817 تاريخ الدخول(٢٠٢٠/٦/٢٨).

[٢] **المصدر نفسه**.

[٣] أنس الطروانة, **قراءات وتحليلات:تداعيات الأزمة الأوكرانية _الجيوسياسية في العلاقات الروسية الغربية**, المركز الديمقراطي العربي ,متاح على الرابط التالي ,https://www.democraticac.de: تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٦/٢٩).

لأغلب دول الاتحاد الاوربي من احتياجات الغاز، وبالتالي فأن اي قرار امريكي بشأن عقوبات اقتصادية على روسيا سيكون عليه مراعاة تأثر اصدقائه وحلفائه الاوربيين[١].

وبالتالي، ان العقوبات المفروضة على روسيا سواء كانت اقتصادية او سياسية او عسكرية او غيرها، فأن روسيا قادرة على الرد لمثل هذه العقوبات بعقوبات سياسية واقتصادية اكثر ضرراً من المفروضة عليها، لما تتمتع به من امكانيات وموارد قوة ممكن ان تؤثر في غيرها من الدول، وتستطيع ان تستوعب جميع العقوبات التي يفرضها الغرب عليها، كونها دولة تتمتع بالاستقرار السياسي كما تتمتع بوضع الانتاج العالمي اضافة الى ذلك فهي دولة متداخلة في علاقات اقتصادية واسعة مع دول اخرى مثل الهند والصين والبرازيل ذات الاقتصاديات الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي، فضلا عن ذلك فأن لروسيا علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع الدول العربية وخاصة الدول الغنية بالبترول، وهذا دليل على ان العقوبات التي يفرضها الغرب عليها هي شكلية وايضا تعتبر عقوبات محدودة[٢].

يرى العديد من الباحثين ان جولة الصراع التي تجددت في اوكرانيا هي الاخطر من نوعها التي تواجه الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وان روسيا تحاول اعادة تشكيل الحدود في العالم، وبحسب ما صرحته وزيرة الخارجية الامريكية "هيلاري كلينتون" وهي التصريحات نفسها التي صرح بها كل من وزير الخارجية الالماني ووزير الخارجية الفرنسي وبريطانيا، تصريحات تحذر من نشوب صراع على المستوى الدولي ينطلق من منطقة اوراسيا[٣]، في الوقت الذي اعلن الرئيس "فلاديمير بوتين" عن الاستراتيجية التي ستنتهجها روسيا امام الدول التي تواجه السياسة الروسية تجاه جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والتي تعتبرها تابعة لها، ونص اعلان " بوتين": "انه يجب ان نقرر ما اذا كنا مستعدين للدفاع عن مصالحنا الوطنية او اننا سنفرط بها الى الابد"[٤]، وهو ما يعني ان روسيا لن تتسامح مع اي خطوات او مساعي امريكية او اوربية للتوسع او ضم اي من الجمهوريات السوفيتية السابقة للتحالف الغربي، اي ان مسألة ضم اوكرانيا او جورجيا او غيرها من الدول لن تسمح به روسيا[٥]، وان ما يزيد من حدى القلق

---

[١] محمود المنياوي , **قضايا دولية:أوكرانيا وحدود المواجهة الأمريكية_الروسية**,فكر اونلاين ٨،مايو٢٠١٦متاح علي الرابط التالي , http://www.fekr_online.com :تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٦/٢٩).

[٢] جورجينا ثروت حلمي عزيز، **مصدر سابق**.

[٣] نظير محمود امين، **مصدر سابق**، ص٣٤٩.

[٤] دنفر صفية، **مصدر سابق**، ص٦٢.

[٥] احمد محمود، **الازمة الاوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي**، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٦،ص٨.

الروسي، هو تكرار حوادث الاحتكاك الوشيك بين طائرات حلف الناتو والطائرات الروسية الحربية، وقد شهد شهر ابريل عام ٢٠١٦، مثل هذه الحوادث بين الطائرات الامريكية والطائرات الروسية في اجواء بحر البلطيق، عندما اعترضت طائرة روسية لطائرة استطلاع امريكية، وهو الحادث الذي وصفه البنتاغون بالمناورة الخطيرة[١].

بعد ذلك قامت الولايات المتحدة و الاتحاد الاوربي بتوسيع نطاق العقوبات على روسيا وتمديدها الى ٦ مارس ٢٠١٧، وفي اوائل اغسطس ٢٠١٧ وقع الرئيس الامريكي المنتخب "دونالد ترامب" القانون الذي يفرض عقوبات اضافية على روسيا وايران وكوريا الشمالية، ويجعلها نصوص قانونية، وفي يوليو عام ٢٠١٧ وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون العقوبات، لتصبح عقوبات رسمية موجهة ضد روسيا[٢].

وبالتالي وكما اشرنا اليه سابقاً، ان روسيا دولة عظمى لم تتأثر بالعقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب على الرغم من الضرر الحاصل في عدد من المجالات الحيوية الروسية، حيث الغيت العديد من المشاريع المشتركة، كما تم ايقاف توريد الكثير من التكنلوجيا التي تدخل في الصناعة الثقيلة والاستراتيجية، الا ان ذلك لن يؤثر بقدر الضرر الذي وقع بالدول الاوربية ذات المصالح المرتبطة ارتباطاً مباشر مع روسيا.

وبطبيعة الحال ان للتدخل الروسي في اوكرانيا ردود افعال دولية اخرى منها، يرى حلف الناتو في ٢مارس ٢٠١٤، انهم سيواصلون دعم السيادة الاوكرانية، واستقلالها وسلامتها الاقليمية، وحق الشعب الاوكراني في تقرير مصيرهم ومستقبلهم، دون اي تدخل خارجي، واتفقوا على ان العمل العسكري ضد اوكرانيا من قبل القوات التابعة للاتحاد الروسي هو خرق للقانون الدولي ويتعارض مع مبادئ مجلس الناتو وروسيا والشراكة من اجل السلام[٣].

---

[١] دنفر صفية، **مصدر سابق**، ص٦٢.

[٢] اسماعيل موسى المتولي تركي، **مصدر سابق**، ١٦٩.

[٣] نوار جليل هاشم، اوكرانيا في المجال الحيوي الروسي، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (٢٠١٧/٦/٢٣) متاح على البريد الالكتروني التالي: https://www.politics-dz.com/ تاريخ الدخول: (٢٠٢٠/٧/٢٣).

ثالثاً: مواقف القوى الاقليمية:

الى جانب المواقف الدولية التي ذكرت سابقاً فإن ثمة مواقف اقليمية اخرى من قبل الدول المحاذية لروسيا الاتحادية او الدول التي كانت في السابق تابعة للاتحاد السوفيتي المتفكك، ومن بين تلك الدول كانت تركيا، التي تعد البنت المدللة للولايات المتحدة الامريكية، فإن خطر تنازل الاتحاد الروسي عن جزيرة القرم سيؤدي الى فتح الابواب برمتها امام الدول التابعة للولايات المتحدة الامريكية، ومن جانب اخر تعد تركيا احد الدول الاعضاء في حلف الناتو في الوقت الذي أيدت تركيا انضمام اوكرانيا الى الحلف، والداعمة لإصلاحاتها على هذا الطريق.

لعل من بين ابرز الاسباب التي دفعت الحكومة التركية الى اتخاذ جانب الغرب الموالي لأوكرانيا في مواجهة روسيا، وتمثل موقفها في أن سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم يعد تغييراً جذرياً في التوازنات الاستراتيجية في البحر الاسود وتهديداً للأمن القومي التركي، اذ تعد شبه جزيرة القرم المنطقة الاقرب لتركيا في شمال البحر الأسود، ومن المعروف ان هناك عداء تاريخي بين تركيا وروسيا، الأمر الذي دفع انضمام تركيا لحلف الشمال الاطلسي[1].

كما ان منطقة القرم يتواجد بها أقلية تركية يطلق عليها تتار القرم وتنظر تركيا أليهم على انهم جزء من العالم التركي، وبعد انفصال القرم عن اوكرانيا اصبح تتار القرم تحت رحمة الأغلبية الروسية، ومن خلال الموقف التركي الداعم للغرب فهي تسعى لإنقاذ السياسة التركية الداخلية، في الوقت الذي دفعت فيه الازمة الأوكرانية تركيا إلى ان تكون بين معضلتين بشأن العلاقات الاقتصادية مع روسيا، والعلاقات الجيوسياسية مع الاتحاد الأوربي، كما يرجح إلى ان نشر قوات عسكرية روسية في شبه جزيرة القرم في أوكرانيا ردود فعلية تركية، فهي تقع على بعد ١٧٣ ميلاً من خط الأناضول الساحلي، في الجهة المقابلة من البحر الأسود، وهي موطن لمجتمع من التتار الأتراك الذين تربطهم صلات عرقية ولغوية مع الأتراك فهم يعارضون التحركات

---

[1] عبد الحق حجاب، ((**العلاقات التركية – الروسية بين الاستمرارية والتغير ٢٠٠٢-٢٠١٧**))، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧، ص٤٩.

الروسية تجاه أوكرانيا التي يعتبرها الأتراك تحركات غير شرعية، في الوقت الذي قامت تركيا علاقات وثيقة مع أوكرانيا التي تعد منطقة عازلة مفيدة في الشمال منذ استقلالها ولن يروق لها انتهاك سيادة أوكرانيا[١].

عملت تركيا على تطبيق خيار عدم اثارة المشاكل مع جيرانها، الذي اتى ثماره في العلاقات مع كل من روسيا وأوكرانيا فآن واحد، وذلك من الجل الحفاظ على توزن تركيا الاقليمي في أوروبا، وكسب الدعم الأمريكي من جانب، والحفاظ على المكاسب مع روسيا، التي تدعم الخطط المستقبلية لحكومة العدالة والتنمية، كما تدرك تركيا أن واردات الغاز الطبيعي من روسيا تمثل حالياً ٦٠% من احتياجاتها، وعليها ان تحافظ على دور الوسيط في حل الأزمة الأوكرانية إلا ان تتمكن من التخلص من التبعية الروسية[٢].

من خلال ما تقدم يوضح الباحث مواقف الغرب من التدخل الروسي في اوكرانيا، كما يوضح بشكل ضمني الرد الروسي على تلك المواقف الذي اتخذها الغرب ضد روسيا، أن تدخل الروسي في أوكرانيا له عدة اسباب سياسية، استراتيجية، اقتصادية، وكما ذكرنا سابقاً، فعلى الجانب السياسي، تعد روسيا دولة ذات مكانة استراتيجية عالية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، تراجع الدور الروسي وأصبح المعسكر الغربي المسيطر وصاحب النفوذ الأكبر، لكن مع مجيء (فلاديمير بوتين) والاستراتيجية الجديدة له التي تعمل على اعادة بناء الدور الروسي كقوة عالمية وإعادة مكانتها التي تكاد تكون انتهت بعد الحرب الباردة، فكان على روسيا التدخل لأنها ترى في أوكرانيا بلداً تابعاً لها وامتداداً لمستعمراتها وهي حق تاريخي وجغرافي لها.

إما على الجانب الاستراتيجي المتمثل في الجانب الأوربي لها، الذي يعتبر بمثابة الرغبة في أرثاء النفوذ الغربي، الأمر الذي يعمل على تهديد المصالح الروسية، وهذا امر غير مقبول من قبل الادارة الجديدة، خصوصاً انه لا يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية الروسية الجديدة، ولعل من بين ابرز اسباب التدخل الروسي المباشر في أوكرانيا هو القلق المستمر من مخاوف انضمام أوكرانيا الى الاتحاد الأوربي وحلف الناتو.

وبالتالي، فلابد من توضيح الموقف الاوكراني تجاه ما يجري من تنافس غربي– روسي المستمرة، ويظهر الموقف الاوكراني، والذي ينقسم الى قسمين فئة تؤيد روسيا الاتحادية، حيث تتمثل اغلبية تلك الفئة من

---

[١] فتحية محي الدين طه احمد، **تطور العلاقات الروسية – التركية ٢٠٠٠-٢٠١٦**، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، ص٤٠.
[٢] عبد الحق حجاب، **مصدر سابق**، ص٥٠.

المواطنين ذات الاصول الروسية الذين يقطنون في اوكرانيا، وفئة تؤيد الغرب، ويعتبر امراً طبيعيا ميل الموقف لأكثر من اتجاه او رأي، لاسيما بعد وصول سياسيين في اوكرانيا يربطون مستقبل اوكرانيا بأوروبا وليس بروسيا الاتحادية، في الوقت الذي صرح فيه الرئيس الاوكراني بالوكالة "الكسندر تورتشينوف" بأن الاندماج الأوربي يشكل اولوية لأوكرانيا، وعلى روسيا ان تحترم الارادة الاوكرانية في رغبتها للخيار الاوربي، فكل ذلك يضع روسيا ورئيسها " فلاديمير بوتين" اما معضلة بقاء اوكرانيا في الاطار الروسي، الامر الذي دفع روسيا لانتهاج السياسة الجديدة من خلال الضغط الاقتصادي على اوكرانيا[1]، وبالتالي فقد ادركت طبيعة كلا الأطراف موقعه في تلك الازمة التي اصبحت ازمة عالمية، لا على المستوى الاقليمي فحسب بل العالم بأكمله، ما جعل الدول الكبرى تعير لها اهمية من اجل فرض الهيمنة والدور الذي تلعبه تلك الدول في مثل هذه الازمات.

[1] نوار محمد ربيع الخيري، صدر سابق، ص٣٨.

المبحث الثاني

مستقبل السياسة الروسية تجاه اوكرانيا

من خلال دراستنا للسياسة الخارجية الروسية في مرحلة حكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حتى عام ٢٠٢٠، نجد انها تميزت في بعض الاحيان بمراحل ضعف وفي اوقات اخرى بالقوة، وذلك ناتج ايضاً للتغير في حكومات السلطة الاوكرانية المتداولة عليها، والتي تكون تارة في سياستها تابعة لروسيا كمنظمة حيوية لها وداخل نفوذها، وتارة اخرى بسبب رغبة السلطة الاوكرانية للانتماء الى الجبهة الاوروبية والاندماج تحت عضوية حلف الناتو، هذا ما يشكل تهديداً على نفوذ ومصالح روسيا في المنطقة ويجعلها تحت سياسة التطويق المراد تحقيقها من قبل الغرب، وقد شهدت العلاقات الروسية الاوكرانية في السنوات الاخيرة توترا بسبب الازمة الاوكرانية وضم روسيا لشبه جزيرة القرم وامتداد سلسلة الاحداث الى المناطق الشرقية من اوكرانيا، وبالتالي فان لجوء روسيا الى القوة المسلحة في الحالة الاوكرانية، واحتلال القرم وضمها، يشيران الى محاولة تأكيد حقها الجيوبوليتيكي، لا سيما في مناطق مصالحها المميزة، فقد عملت روسيا قبل ذلك على فصل ارض من جورجيا حين اعترفت باستقلال اقاليمها "ابخازيا و اوسيتيا الجنوبية"[١].

ومن غير الممكن ان تتنازل روسيا عن اوكرانيا والاعتراف باستقلالها، في الوقت الذي لم يبقى سوى دولتين تفصل روسيا عن مخاطر الغرب، وهما " اوكرانيا و بلاروسيا " وان عملية ضم الدولتين للجانب الغربي، ستؤدي الى حرمان روسيا من نفوذها في المنطقة المركزية، المتمثلة في اوروبا الشرقية، فقد توسع الغرب عبر الناتو والاتحاد الاوربي حتى وصل الى البوابة الشرقية لأوروبا الممتدة بين البحر الاسود وبحر البلطيق، إذ بدأ هذا الخط الطولي بالتأكل شمالا بعد ضم دول البلطيق الثلاث، فلا يمكن لروسيا ان تضحي ياوكرانيا، وخصوصا شبه جزيرة القرم ذات الاهمية الاستراتيجية والتاريخية، ومع وجود الحليف التركي للغرب في الساحل الجنوبي من البحر الاسود، ورومانيا وبلغاريا في الساحل الغربي، وجورجيا في جزء من الساحل الشرقي، فأن الوجود الروسي على سواحل البحر الدافئ سينحصر في جزء بسيط من الساحل الشرقي فقط.

---

[١] مراد فيصل (**السياسة الاقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة اوكرانيا**)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٥/٢٠١٦، ص١٣٨.

واذا كانت فائدة البحار من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى تكمن في الحركة الآمنة لأساطيلها العسكرية وسهولة وصولها الى مقاصدها، فإن البحر الاسود سيصبح شبه فاقد لتلك الفائدة بالنسبة لروسيا الاتحادية، اذ ما استكمل الغرب مشروع ادماج اوكرانيا من الناحية الاقتصادية والامنية، وهذا ما جعل روسيا تتصرف بسلوك تقليدي مسلح على الرغم من الانعكاسات السلبية التي تنجم عن ردود الافعال الغربية[١]، الامر الذي دفع الاطراف الى جدال واسع في الاوساط السياسية والاستراتيجية حول مستقبل السياسة الخارجية بين البلدين، اذا ما كانت روسيا الاتحادية تستطيع ان تحتفظ بمكانة اوكرانيا ضمن اولوية امنها القومي، وكحليف استراتيجي لها، وتحت نفوذها، ام ان المستقبل ينبئنا بتوجه اوكرانيا وسيرها للتحول الى التحالف مع الغرب وحلف الشمال الاطلسي، ما يهدد دور روسيا ويجعلها تستخدم جميع الوسائل ومختلف الادوات العدائية والهجومية ضد اوكرانيا.

وعند الرجوع الى تسلسل الاحداث التي شهدتها العلاقات بين البلدين نجد انه لا يوجد هناك توافق مستمر أو عداء دائم بينهما، فهي تختلف من فترة الى اخرى ففي عهد الاتحاد السوفيتي السابق المتفكك كانت اوكرانيا دولة تابعة له، في حين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، بدأت بوادر الانقسام تظهر بشكل كبير على دويلاته، منها ما ذهب الى الانضمام لحلف الناتو واخرى توجهت للاتحاد الأوربي، في الوقت الذي كانت فيه روسيا عاجزة عن التصدي من هكذا تحولات بسبب الضعف من الناحية الاقتصادية الذي اصابها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بالإضافة الى سوء الادارة في الوقت نفسه، الأمر الذي دفع بروسيا الى ان تتوجه نحو الغرب في عهد يلتسن عندما ذهب الى التعامل مع الولايات المتحدة من اجل انقاذ السياسة الروسية الشبه منحلة بسبب تردي اوضاعها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بالرغم من الارث الذي تركه الاتحاد السوفيتي من نصيب روسيا ألا أن يلتسن لم يتمكن من التعامل مع ما لديه من مقدرات، من شأنها ان تنقذ روسيا من تدهور كان لا محال[٢].

مما سبق وفي الفصول السابقة تم الحديث عن السياسة الخارجية الروسية بين عامي (١٩٩١-٢٠٠٠)، هي الفترة التي توجهت روسيا نحو الغرب ظناً منها أن الانفتاح على الغرب وجعل السياسة الخارجية الروسية تابعة له، هو الطريق الامثل والخيار الوحيد لإنقاذ البلد من الفوضى في جميع الميادين،

---

[١] عماد قدورة، **مصدر سابق**، ص٥١.
[٢] حسني عماد حسني العوضي، **مصدر سابق**، ص٢٢.

للعودة الى النظام الدولي، ولهذا كانت الآمال المعلقة على الغرب كبيرة جداً، وهذا يرجع الى وجود روسيا نفسها منعزلة عن العالم الخارجي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهياره، هذا بالإضافة الى المشاكل الداخلية التي تعاني منها، ومشاكل على الصعيد الخارجي بسبب الاوضاع الدولية المتوترة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وبسبب ما شهده العالم من تطورات وتحولات بل وتغيرات مهمة غيرت كثيراً من المفاهيم التي جعلت روسيا في حيرى من أمرها، إذ اصبحت العلاقات الدولية أكثر تعقيداً وتداخلاً في مجالات عدة فرضت على السياسة الخارجية الروسية معطيات جديدة، وبالتالي اصبح من واجب صناع القرار في السياسة الخارجية الروسية الاخذ بهذه المعطيات الدولية والظروف الداخلية والخارجية من اجل اعادة بناء السياسة الخارجية الروسية والعودة الى الهيبة التي كانت عليها.

بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين منصب الحكم عام ٢٠٠١ عمل على اجراء تغير جذري في ادوات السياسة الروسية، قبل البدء بإعادة روسيا على المستوى الخارجي توجه نحو الاصلاح الداخلي، وقام بالكثير من الاصلاحات التي من شأنها ان ترجع بالاقتصاد الروسي، للانطلاق نحو تعديل سياسته الخارجية، إذ ركز في سياسته الخارجية على هوية الدولة ومكانتها، إذ قام بوتين من اجل ذلك بسلسلة رحلات الى العديد من دول العالم، إدراكاً لأهمية هذه العلاقات ليس لمكانة روسيا فحسب، بل من اجل التعامل الاقتصادي معها، مستند بذلك إلى الديون القديمة لروسيا على تلك الدول، إذ أن بوتين كان مقتنعاً بضرورة إقامة تعاون اقتصادي مع هذه الدول، لاسترداد الديون المستحقة، وتضمنت ورقة الأفكار التي قدمتها وزارة الخارجية حول السياسة الخارجية ضرورة التخلي عن الفكرة الثابتة بضرورة التواجد العالمي، وأن يتم التفكير بتعزيز مصالح الدولة الاقتصادية وضرورة تحسين العلاقات مع الجمهوريات المستقلة ومع أوروبا، وضرورة محاربة القوى المعادية لروسيا الاتحادية، وجاءت هذه الورقة نتيجة لصراع بين مجموعتين الأولى مهتمة بصورة جديدة لروسيا، والثانية تسعى للعودة إلى ايام المواجهة مع الغرب، وتشير هذه الفترة إلى أن روسيا لم تغفل تلك التهديدات المتمثلة بنزعات الاستقلال لكل من اذربيجان وجورجيا وأوكرانيا[١].

واجه الرئيس فلاديمير بوتين الكثير من الثورات المتسلسلة في سياسته الخارجية تجاه أوكرانيا وكانت بدايته مع الثورة البرتقالية لعام ٢٠٠٤ والتي نتجت عن تغيير نظام الحكم في أوكرانيا، والتطلعات الأوكرانية

[١] اشرف تيسير أبراهيم عكه، **مصدر سابق**، ص١١١.

نحو الغرب بعد التزوير الذي شهدته الانتخابات في اوكرانيا من اجل اختيار (فيكتور يوشينكو) الذي يميل في ولاءه للغرب. وفي عام ٢٠٠٨ شهدت أوكرانيا تدهور غي مسبوق في الميزانية الاقتصادية، مما ادرك الشعب الأوكراني من عدم تحقيق الحكومة الأوكرانية للسياسات التي كان ينتظرها الشعب، في الوقت نفسه اندلعت الثورة الجورجية لعام ٢٠٠٨، ومساعي حلف الناتو بالتوسع وضمها الى جانبه، فضلاً عن الأزمة الأوكرانية لعام ٢٠١٤، والتي تعد الأزمة الفاصلة من خلال ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وفرض هيمنتها العسكرية عليها.

مما سبق وبشكل مختصر لتتبع ابرز المعضلات التي واجهتها روسيا في طريق عودتها نحو العالمية، ففي المستقبل القريب او البعيد هل ستتنازل روسيا عن أوكرانيا ام ستبقى على مسارها نحو فرض سيطرتها على شبه جزيرة القرم؟ بخصوص روسيا لعل الرئيس بوتين وضح في كم من مناسبة استراتيجية التي تعتزم روسيا انتهاجها في مستقبل سياستها الخارجية تجاه أوكرانيا، اذ اعلن بوتين انه يجب ان نقرر ما اذا كنا مستعدين للدفاع عن مصالحنا الوطنية او اننا سنفرط بها للأبد، وهو ما يعني ان روسيا لن تتسامح في المستقبل مع اي خطوات او مساعي أوروبية أو غربية للتوسع أو ضم اي من الجمهوريات السوفيتية السابقة للتحالف الغربي أي ان مسألة ضم أوكرانيا أو جورجيا أو غيرها من الدول لن تسمح بها روسيا[١].

وللإجابة على التساؤل السابق فلا بد من توضيح ذلك بثلاث سيناريوهات تحدد المصير الروسي في مستقبله تجاه أوكرانيا، فقد اعتمد الباحث عدد من السيناريوهات التي تحدد طبيعة توجه السياسة الخارجية الروسية للإجابة على ذلك، إما السيناريو الأول فهو الاستمرار وتزايد اهمية أوكرانيا، و السيناريو الثاني الذي يحتمل انسحاب روسيا من التدخل في أوكرانيا وذلك نتيجة الضغوط الدولية والعقوبات المفروضة عليها من قبل الدول العظمى، في حين سيكون السيناريو الثالث التعاون و الاندماج التام بين البلدين في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية.

[١] أحمد محمود ابو زيد، **الازمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي**، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٤، ص٨.

أولاً: سيناريو الاستمرار وتزايد اهمية أوكرانيا:

يبنى هذا السيناريو على استمرار الدور الروسي في أوكرانيا واستعادة مكانة روسيا العظمى وذلك نتيجة توافر مجموعة من التطورات التي مست السياسة الخارجية الروسية منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى الحكم، إذ يرى (ريتشاد هاس) بأن روسيا هي اكثر ميلاً للتصرف والعمل وفق اسلوب القوى العظمى وما زالت تحن لماضيها كقوة عظمى وأحد القطبين الرئيسين مستغلة مصادر الطاقة (النفط والغاز) كدعامة رئيسية في لعب هذا الدور[١].

من هنا فإن روسيا العائدة الى المسرح العالمي وهي تحلم بدولة عظمى لم تنس أنها تحمل إرث الاتحاد السوفيتي السابق، وتريد لنفسها ان تكون دولة عظمى، محترمة ولها مكانتها في العالم، وهي لاتملك طموحات السيادة العالمية أو منازعة الوليات المتحدة الأمريكية على ذلك، ولكنها تريد عالماً متعدد الاقطاب، متوازناً ويعمل بعدل لحل مشاكله. كما أن روسيا لا تريد ان يعتدي عليها احد، مهما كانت الاسباب، لذلك بدأت بتطوير وإعادة الاعتبار لصناعتها العسكرية، الصاروخية والنووية، بالتوازي مع عملها الدبلوماسي الناعم وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية والمعنوية عبر العالم.

ونظرا لما تحتله اوكرانيا من اهمية بالنسبة لروسيا الاتحادية، نجد ان روسيا مهتمة في جذب اوكرانيا لجانبها مستغلة العلاقات التاريخية والقومية التي كانت تربط بينهما، فروسيا لديها العديد من الاليات والادوات التي استخدمتها في التعامل مع الطرف الاوكراني، والتي تمثلت في الوسائل والاليات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، في الوقت الذي لم تكن فيه روسيا تفتقر الى مقومات القدرة العسكرية فهي غنية بامتلاك القدرات العسكرية التي يمكن ان تستخدمها من اجل ضبطها وادارتها لعلاقات التقارب والتوتر في بعض الاحيان مع اوكرانيا، فقد ضغطت روسيا في سياستها اتجاه اوكرانيا على اوكرانيا من اجل التنازل عن فكرة الانضمام للاتحاد الاوربي وحلف الشمال الاطلسي من جهة، وبين تقديم القروض والمساعدات لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها المجتمع الاوكراني آن ذاك من جهة اخرى[٢].

---

[١] محمد جاسم حسين الخفاجي، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة- رؤية في الادوار والاستراتيجيات**، دار امجد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٩، ص١٧٢.

[٢] فاتح عويسي، **مصدر سابق**، ،ص١٣٩.

ومنذ بداية الثورات الملونة في أوروبا الشرقية عموماً وأوكرانيا خصوصاً وروسيا تندد بها، باعتبار أنها محاولات انقلابية على النظم الحاكمة في المنطقة بحكم ولائها لروسيا، إذ عبر عن ذلك الرئيس بوتين في خطابه امام البرلمان الروسي عام ٢٠٠٥ بالقول " أن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها وتلتزم بميراثها، وطريقها الخاص للديمقراطية ولن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا، كما أن روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية اخرى مثل جورجيا وأوكرانيا[١].

ومن ذلك الوقت اعتبرت روسيا هذه الثورات جزء من سياسات الغرب الرامية الى تطويقها في حدود جيبولوتيكية ضيقة، وأدرك بوتين بأن الولايات المتحدة تستكمل سياستها ضد الاتحاد السوفيتي السابق على الوريثة روسيا من خلال إتباع السياسات الاستراتيجية التقليدية التي تأخذ بعين الاعتبار أراء المنظر الجيوبوليتيكي هالفورد ماكيندر حول قلب العالم وجزيرة العالم، بغرض حرمان روسيا من دور قيادي في العلاقات الدولية، فالثورات الملونة التي شهدتها روسيا من قبل الغرب ضد دول الاتحاد السوفيتي السابق تعبر عن نوع جديد من سياسات الاحتواء قائمة على نشر النموذج الديمقراطي الغربي على المستوى العالمي، سواء عن طريق استعمال القوة الصلبة والتدخل العسكري كما حدث في العراق، أو باستخدام القوة الناعمة كما هو الحال في أوروبا الشرقية، من خلال تلوين ثوراتها عبر وسائل الدعاية والاعلام، واعتبار الديمقراطية الحل الامثل للمشاكل الاقتصادية عبر الارتباط مع الغرب الذي يستطيع أن يخرجها من ازمتها[٢].

من خلال ما تم طرحه في الفقرة السابقة يمكن ان نستنتج بأن السياسة الروسية التي شهدت تحولات كبيرة منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم عام ٢٠٠١ الى عام ٢٠٢١، وما شهدته من ثورات وتغيرات في سياستها نلاحظ ان القيادة الروسية تعبر عن اصرارها في فرض سيطرتها على دول الاتحاد السوفيتي السابق والتي تعدها تابعة لها وخاصة اوكرانيا، التي عدتها جزء لا يتجزء من استراتيجيتها الامنية والاقتصادية، ووفقاً

---

[١] بو منجل خالد وفاروق مجيب، **ادارة النزاع في أوكرانيابين المقاومة الامنية الروسية والامريكية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨، ص١٠٧.

[٢] **المصدر نفسه.**

لهذا السيناريو فإن روسيا لم تتنازل عن أوكرانيا وان النزاع عليها سيبقى قائم كونها ترى بأنها صاحبة الحق الشرعي في الدفاع عنها.

على الرغم من أن الغرب على دراية تامة بان ليس من مصلحته الدخول في صدام مع روسيا حول أوكرانيا، لأن النتيجة محسومة لصالح روسيا، فبطبيعة الحال روسيا لن تسمح بتواجد غربي بزعامة امريكية على حدودها، كما ان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا وأوروبا على روسيا ليست في مصلحة الدول التي فرضتها، أي انها لتخدم جميع الاطراف لذا فروسيا لن تتنازل عن موقعها في أوكرانيا على الرغم من قسوة العقوبات التي فرضت عليها لأنها تدرك ذلك جيد، كما أن أوروبا أكبر متضرر من هذه العقوبات لأنه كما سبق وذكرنا أنها تعتمد اعتماداً كبير على الغاز الروسي وخاصة ألمانيا التي تستفيد لوحدها بحوالي ٤٠% من الغاز الروسي وهذا ما يبرر صمود ألمانيا أمام فكرة تسليح الولايات المتحدة الأمريكية لأوكرانيا. فكل هذه المعطيات تدل على ان جميع الاطراف من مصلحتها أن تجلس على طاولة التفاوض من أجل تقسيم المصالح وتفادي أكبر عدد من الخسائر ومحاولة الاستفادة من الأزمة لتعظيم المكاسب، لتبقى أوكرانيا دولة عازلة بين الشرق والغرب، فأمريكا باختصار لا يمكنها الصمود أمام روسيا في أوكرانيا، كما لا يمكن بالنسبة لأمريكا وأوروبا خسارة روسيا لأنهما بحاجتها.

وبالتالي ومن خلال ما تقدم فإن روسيا هي أولى من الغرب في فرض السيطرة على أوكرانيا وباقي دول الاتحاد السوفيتي السابق، فبحسب سيناريو استمرار وتزايد اهمية أوكرانيا فإنه يحتمل بقاء الوضع السياسي بين كل من أوكرانيا وروسيا على وضعه، أي صراعاً داخلياً وغربياً على الرغم من عقد العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية مينسك الاولى والثانية وغيرها من الاتفاقيات التي كانت من المفترض أن تنهي هذا النزاع بين اطرافه.

ثانياً: سيناريو الانسحاب وتراجع الدور الروسي في أوكرانيا

من بين الاحتمالات المتوقع حدوثها في المستقبل انسحاب روسيا من التدخل في أوكرانيا وذلك نتج عن الضغوط والمقاطعات الدولية التي طبقت بشكل عقوبات سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية تدفع بروسيا الى التراجع عن إصرارها في فرض الهيمنة على أوكرانيا والدول التابعة للاتحاد السوفيتي السابق.

وذلك نتيجة لتضارب المصالح والنفوذ الجيوسياسي على الساحة الروسية بوجه عام والأوكرانية خصوصاً إذ تعد الازمات المتعاقبة التي شهدتها روسيا فتيلاً ساخناً وملتهباً تعيد الى الاجواء ما يشبه الحرب الباردة بين قطبي الصراع العالمي الغرب من جهة وروسيا من جهة اخرى، فروسيا عانت في الفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي، فهي في غنى عن اعادة اجواء الحرب الباردة والهيمنة الامريكية، لان وقوف روسيا لم يعد من السهل استعادته، فالجهود ومساعي صناع القرار في روسيا هم ليس على استعداد للعودة على حالة التدهور الاقتصادي التي عاشتها روسيا بعد عام ١٩٩١، ومن المتوقع ان تخضع روسيا للغرب بعد العقوبات المفروضة عليها من قبله، على الرقم من المقدرات التي تمتلكها ألا انها غير مستعدة لإعادة أجواء الحرب الباردة مرة اخرى في الفضاء الروسي.

وبعد ان فرضت روسيا سيطرتها على جزيرة القرم أعلنت موسكو عن اجراء استفتاء لضم شبه الجزيرة لروسيا وبالفعل ضمتها إليها مما منحها سيطرة شبه كاملة على سواحل واراضي الاقليم، ومنها اتفقت ردود الفعل الأوروبية بالرفض والادانة لما قامت به روسيا ووصفت تلك العملية بأنها غير شرعية وسارع كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية بفرض العقوبات على روسيا ومن مظاهر التوتر في العلاقات الروسية الغربية نجد[١]:

١- طرد روسيا من مجموعة الدول الثماني، فضلاً عن إعلان المستشارة الألمانية (انجيلا ميركل) ان ضم القرم يتعارض مع القانون الدولي وبالتالي رفضها الاعتراف بوضع القرم الجديد.

٢- اعلن حلف الناتو تعزيز دفاعاته شرق أوروبا لوضع التأمينات التي تتناسب مع الوضع الجديد كما قامت كل من فرنسا وبريطانيا بنشر مقاتلات لتعزيز الدوريات الجوية لحلف الناتو فوق منطقة البلطيق.

[١] دنفر صفية، **مصدر سابق**، ص٦١.

٣- توسيع العقوبات الاقتصادية على روسيا.

ويمكن تلخيص أنواع العقوبات المفروضة على روسيا إلى ثلاثة أنواع: النوع الاول، يقيد الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الغربية بالنسبة لمؤسسات روسية حكومية متخصصة في قطاعات الصرافة والطاقة والدفاع، ويفرض النوع الثاني، حظرا على الصادرات إلى روسيا من اجهزة عالية التقنية التي تعمل على تنقيب النفط وإنتاجه، إما النوع الثالث فيعرض خطر على الصادرات إلى روسيا من بضائع عسكرية وبضائع ثنائية الاستخدام[١]، هذا يعني ان روسيا ستواجه حرمان من قبل الصادرات الغربية وفي الوقت نفسه لن تستطيع التنازل عن أوكرانيا، الامر الذي سيجل روسيا اما خيارين صعبة جداً الخيار الاول هو الانسحاب من أوكرانيا وتراجعها عن فرض هيمنتها على سياستها الداخلية، إما الخيار الثاني الخضوع للغرب من اجل رفع العقوبات عنها، وذلك وفق المعطيات التي تم تطبيقها على ارض الواقع، ومن خلال ما لعبته تلك العقوبات من تدهور تام في حركة البنك المركزي الروسي الذي توقف بصورة مفاجئة عن الدفاع عن قيمة الروبل الروسي ورفع معدلات الفائدة، وذلك نتيجة انخفاض في اسعار النفط، في الوقت نفسه أن العقوبات المفروضة على موارد التمويل دفعت بالحكومة الروسية الى استخدام جزء من احتياطي العملات الاجنبية لها لدعم الكيانات المتضررة من العقوبات[٢]، وباختصار حققت العقوبات الغربية نجاحاً في تحقيق الهدف المباشر وهو إلحاق الضرر بالاقتصاد الروسي فإن روسيا غير قادرة على الاستمرار امام تلك العقوبات، وبالتالي عليها ان تتراجع عن اصرارها، والاخذ بنظر الاعتبار مستقبلها الجيوسياسي والاقتصادي.

روسيا ليست الاتحاد السوفيتي، لا تملك مقدراته ولا تستطيع تحمل اعباء المواجهة الطويلة التي تحملها طوال اربعة عقود من المواجهة مع الغرب، صحيح أن روسيا منذ أن لاحظت عوامل القصور في أداء جيشها خلال الحرب الجورجية، قامت بعملية تحديث غير مسبوقة لأداتها العسكرية بكافة أذرعها. ولكن النجاح في عملية التحديث العسكري لم يلبث أن تبعه تأزم اقتصادي مؤلم، فهي تعاني وكما سبق ذكره من تراجع اقتصادي في دخلها القومي بعد فرض العقوبات الغربية عليها.

---

[١] **المصدر نفسه**، ص٦٢.

[٢] مجلة الناتو، **العقوبات الاقتصادية بعد شبه جزيرة القرم : هل نجحت؟**، روسيا، متاح على البريد الالكتروني التالي www.nato.int تاريخ الدخول (٢٠٢١/١/١٦).

وهكذا سيرتكز الموقف الروسي المستقبلي في سياسته تجاه أوكرانيا على الموازنة بين حسابات الرشادة الاقتصادية والمصالح السياسية والاستراتيجية الروسية، بمعنى آخر، قد تدفع الآثار الاقتصادية للأزمة الأوكرانية في روسيا إلى تغير الموقف الروسي في المستقبل، لكن الأكيد أن روسيا قد تستغرق فترة طويلة حتى تتخلى عن خطها التصعيدي للأحداث الأوكرانية، لأن بوتين وكبار مساعديه اصبحت لديهم شعبية جارفة في الداخل الروسي، على خلفية تحديهم للغرب، وسيكون من الصعب على الرئيس بوتين أن يتراجع حتى لو أراد ذلك. إلا أن تدهور الاقتصاد الروسي، وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد تأثير العقوبات الغربية، قد يقوض اسس شرعية الحكم لنظام بوتين داخلياً، وهو ما قد يدفعه إلى تغيير سلوكه أو حتى تكتيكاته تجاه أوكرانيا في المستقبل.

وبالتالي يرى الباحث وفق سيناريو الانسحاب وتراجع الدور الروسي في أوكرانيا ومن خلال ما تم طرحه سابقاً، روسيا ليس لديها خيار سوى التراجع عن فرض هيمنتها التامة على أوكرانيا، وهذا ليس من أجل أوكرانيا والدول الغربية بل من أجل المحافظة على الكيان الروسي واقتصاده الذي سعت الى بنائه منذ تولي بوتين الحكم في روسيا، وجعل أوكرانيا بلداً مستقل عنا له حرية الانضمام والتوجه سواء نحو أوروبا أو نحو الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو، بالرغم من المخاطر التي سيخلفها هذا الانضمام ألا أن روسيا ووفق هذا السيناريو غير قادرة على ايقاف التحركات الاوكرانية نحو الغرب، بسبب العقوبات التي فرضتها عليها الدول الغربية.

ثالثاً: سيناريو التعاون والاندماج التام بين البلدين

يفترض هذا السيناريو مجموعة من التحولات المستقبلية البارزة في البيئة الداخلية لأوكرانيا من جهة وعلاقات كل من روسيا واوكرانيا على المستوى الخارجي من جهة اخرى، فبالنسبة لروسيا من الناحية الاقتصادية فأن سيناريو التعاون والاندماج التام يبنى على فكرة تطور الاوضاع الداخلية لروسيا الاتحادية بشكل ايجابي، وبقاء اسعار المحروقات في مستوياتها التي تشجع الجانب الاوكراني على الميل نحو روسيا، بالإضافة الى استقرار انتاج الغاز الطبيعي الذي يعتبر مورداً اساسيا في الاقتصاد الروسي، كما يعتبر اداة من ادوات ضمان التبعية الاوكرانية لروسيا، في الوقت الذي تقدر ممتلكات روسيا من احتياطي الغاز وذلك وفق تقديرات الشركة البترولية البريطانية ب٣٤٠٠ ترليون متر مكعب بآفاق ٨٠ عام، الامر الذي يجعل

روسيا في موقع ريادي في السوق الاقليمية والعالمية، كما استخدمته روسيا في اعقاب الازمة الاوكرانية عام ٢٠١٤، كورقة ضغط رابحة، وذلك من خلال ازاحة فكرة اوكرانيا للشراكة الاوربية وشراكة حلف الناتو[١].

وبالنسبة لأوكرانيا عليها ووفق سيناريو التعاون والاندماج الى جانب روسيا، فهي تدرك مدى أهميتها بالنسبة لروسيا الاتحادية، إذ تحتل أوكرانيا وكما تم الحديث عنها في الفصل السابق، اهمية كبيرة لما تتمتع به من موقع يميزها عن باقي دول الاتحاد السوفيتي السابق، فعبرها تمر أنابيب الغاز إلى أوروبا، وهي ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية، فهي بمثابة استراتيجية جيوسياسية، اقتصادية بالنسبة لوسيا، ومن هذا المنطلق وكما سبق تعد أوكرانيا خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها، تماما كما حصل في الحرب العالمية الثانية عندما اتخذ الألمان من أوكرانيا لبدء قصف ستالينغراد. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتخذ السوفيت من أوكرانيا مركزاَ لامتداد نفوذهم السياسي نحو رومانيا وهنغاريا، إذ لا تقل الاهمية الاقتصادية اللوجستية عما سبق، فالاقتصاد الروسي يعتمد على أوكرانيا من خلال عائدات الغاز وفي مجال الإنتاج الزراعي، كما تعد الموانئ الأوكرانية في أوديسا وسباستبول ركيزة دعم خط التجارة الروسي، إذ تسمح هذه الموانئ للسفن التجارية وللأسطول العسكري الروسي بوجودها في البحر الأسود والعبور منه الى المياه الدافئة[٢]. ومن هذا المنطلق ترى روسيا أن أي زعزعة للأمن في أوكرانيا هي تهديد مباشر لأمنها القومي، وأن أي دعم خارجي للمعارضة الأوكرانية يعد جزءاً من المشروع الأمريكي الهادف إلى محاصرة روسيا.

وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق مبدأ التعاون بين البلدين، فإن روسيا تسعى الى إبراز مكانتها الدولية والاقليمية من خلال الحرص على تحقيق مصالحها الجيواستراتيجية والسياسية بالدرجة الأولى، وذلك عن طريق إبقاء نفوذها الجيوسياسي على أوكرانيا، وذلك لأن توجه أوكراني نحو الانضمام لحلف الناتو واقتراب قواعد الحلف بالقرب من الحدود الروسية، يعد تهديداً مباشراً على الأمن القومي الروسي، فهو عملاً عدائياً ضد روسيا، إذ ادركت روسيا ان الهدف الرئيسي وراء الاقتراب الغربي على الحدود الروسية هو تطويقها وعزلها عن العالم، الامر الذي لا يمكن لروسيا أن تتهاون عنه مهما كلفها الأمر، وللسيطرة على الموقف لم يبقى امام روسيا سوى التوجه نحو أوكرانيا من أجل كسب ودها والتعاون في مجمل العلاقات التي

---

[١] فاتح عويسي، **مصدر سابق**، ص١٤١.
[٢] زروال سناء، **مصدر سابق**، ص٤٤.

ترب بينهما سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، من أجل كسب روسيا لأوكرانيا، ومنعها من التوجه الغربي،

أن مدى نجاح التوجهات الروسية في سياستها الخارجية تجاه أوكرانيا يعتمد اعتماداً وثيقياً بما سيتم استخدامه من آليات ووسائل للتعامل مع الجانب الأوكراني، وعلى روسيا أن تتوخى الحذر والحيطة في تعاملها مع الجانب ألأوكراني، وتقديم ما تحتاج أليه أوكرانيا في إعادة بناء حكومتها، من أجل تفادي لجؤها للغرب.

ويرى الباحث، فيما يخص الشأن الروسي بأن السيناريو الافضل لروسيا وكما يبدو لنا، يتمثل بجعل اوكرانيا دولة موحدة، تمنح صلاحيات حكم ذاتي واسع لمدينتي " دونتسك ولوغانسك" وضمانات تصون حقوق اوكرانيا داخل الكيان الروسي، ومن خلال ما تقدم يمكن لروسيا ان تقدم المساعدات لأوكرانيا، وذلك وفقاً لاطار الجهود الدولية التي كرست لإعادة اعمار المناطق المتضررة في اوكرانيا.

بعد دراسة السيناريوهات الثلاث المحتمل وقوعها في المستقبل سواء المستقبل البعيد او القريب، يخلص الباحث الى ترجيح سيناريو الاستمرار وتزايد أهمية أوكرانيا، بمعنى ان السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا ستبقى على وضعها الحالي وضع التقارب والتوتر بحسب توجهات القيادة الحكومية في اوكرانيا، وهو السيناريو الامثل بالنسبة لروسيا الاتحادية، كما لا يمكن ان ننسى بأن نجاح او فشل سياسة روسيا الخارجية تجاه اوكرانيا يعتمد على ما تستخدمه روسيا من وسائل واليات في سياستها تجاه اوكرانيا.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد انقسمت المواقف الدولية حيال التدخل الروسي في اوكرانيا، بين مؤيداً ومعارض في اتخاذ موقف حاسم ضد روسيا، من خلال سعي كل طرف سواء كان مؤيدا او معارض للحفاظ على مصالحة مع روسيا، فعلى سبيل المثال الاتحاد الاوربي يعمل على تقويض التحركات الروسية التوسعية مع عدم الاضرار بالوضع الاوربي وحماية مصالحه، كون اغلب دول الاتحاد الاوروبي هي دول محاذية لروسيا الاتحادية، تخوفاً من تكرار سيناريو الازمة الاوكرانية في دول الاتحاد الاوربي، ان هذا الانقسام هو انقسام داخل الاتحاد الاوربي ذاته، بعض الدول تؤيد روسيا واخرى معارضة لسياستها، من جانب اخر تعتبر الولايات المتحدة وحلف الناتو من الدول المعارضة لما قامت به روسيا من تدخل في سياسة اوكرانيا، وذلك لانها اصبحت محدودة العمق في الدول التي تقع تحت النفوذ الروسي.

وبالنسبة للسيناريوهات المستقبلية التي توصل اليها الباحث ما بين سيناريو الاستمرار وتزايد اهمية اوكرانيا والسيناريو الثاني الانسحاب وتراجع الدور الروسي في أوكرانيا والسيناريو الأخير التعاون والاندماج التام بين البلدين، ففي السيناريو الاول تم البحث في استمرار الاهمية الاوكرانية بالنسبة لروسيا الاتحادية وذلك من خلال توافر مجموعة من التطورات التي شهدتها السياسة الخارجية الروسية، في حين تناول الباحث في السيناريو الثاني الانسحاب الروسي من التدخل في أوكرانيا وذلك لما واجهته روسيا من عقوبات خارجية دفعت الجانب الروسي الى الانسحاب من أوكرانيا، وبالتالي تم تناول السيناريو الثالث والذي تحدث فيه الباحث عن التعاون والاندماج التام بين البلدين، ومن بين تلك السيناريوهات يرجح الباحث السيناريو الاول سيناريو الاستمرار وتزايد اهمية أوكرانيا وهو الاقرب لمعطيات واقع السياسة الخارجية الروسية في سياستها واستراتيجيتها الجديدة.

الخاتمة:

لقد واجهت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من التغيرات والمشاكل في اوضاعها الداخلية، لا سيما فيما يتعلق بوضعها الاقتصادي، فبعد ما تسلم الرئيس "بوريس يلتسن" الحكم عام ١٩٩١، سعي من اجل ابعاد روسيا عن ماضيها الشيوعي، وانتهاج سياسة جديدة مبنية على التقارب مع الغرب، بغية الحصول على المساعدات الغربية التي تضمن لروسيا الخروج من ازماتها التي مرت بها بعد الانهيار الذي خلفه الاتحاد السوفيتي، الامر الذي فرض على صناع القرار الروس آنذاك اتباع سياسة خارجية موالية للغرب أملا في ان يكون هذا التقارب سببا في استعادة روسيا لمكانتها الدولية، لذا فقد وضعت فترة الحكم ليلتسن من ضمن المراحل الانتقالية، بسبب انشغال روسيا في مشاكلها الداخلية الامر الذي منعها من لعب ادوارا على الساحة الدولية. اما على صعيد دور روسيا الاقليمي فهي تدرك مدى ضرورة الحفاظ على علاقاتها مع دول الجوار القريب المتمثل في الجمهوريات المنفصلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، فقد سعت روسيا بعد زوال الاتحاد السوفيتي الى تأسيس كيان جديد اطلق عليه "الكومنلث" او "رابطة الدول المستقلة"، والذي يضم كل الدول المنبثقة عن الاتحاد، وهو بمثابة آلية للحفاظ على الارث السوفيتي المشترك، ولتعزيز التعاون الاقتصادي والامني في المنطقة، الا ان انشغال روسيا ببعض القضايا الداخلية وخصوصا الاقتصادية، ادى الى تراجع دورها على المستوى الاقليمي، مما سمح للولايات المتحدة الامريكية والحلف الاطلسي والاتحاد الاوربي من لعب دور اكبر في التوسع في الفضاء السوفيتي السابق، وبالاخص دول اوروبا الشرقية التي انضمت اغلبها لجانب الاتحاد الاوروبي والحلف الاطلسي، مع تزايد النفوذ الغربي في الفضاء الاوراسي، الذي اصبح يشكل تهديداً وتحدياً اكبر لروسيا.

ومع وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" كانت روسيا تعيش مرحلة انتقالية غير مستقرة، ووضع اقتصادي صعب بالإضافة الى تدهور المكانة الاقليمية لروسيا، الامر الذي جعل الرئيس "بوتين" ينتهج سياسة داخلية وخارجية صارمة من اجل القضاء على تلك المشكلات، وبدأت روسيا تستعيد استقرارها الداخلي على مختلف الاصعدة اذ تزامن وصول بوتين للحكم مع ارتفاع اسعار النفط التي اعتمدت عليها روسيا اعتماد كبير لتمويل ميزانياتها وتنفيذ مشاريعها العسكرية والاقتصادية، واستغلال الامكانيات المالية لتدعيم السياسة الخارجية الروسية، والتي تميزت في فترة الرئيس "فلاديمير بوتين" بالواقعية البراجماتية، بل واصبحت موجهاً اساسياً

لسلوك السياسة الخارجية الروسية، حيث كان الهدف الرئيسي لبوتين هو اعادة الهيبة والمكانة الدولية لروسيا الاتحادية على الصعيدين الاقليمي والدولي.

بعد ذلك بدأت تظهر معالم الاستراتيجية الروسية في استرجاع مكانتها من خلال المشاركة الفعالة في التدخل وحل مختلف القضايا الاقليمية والدولية، في الوقت الذي تدافع فيه روسيا من خلال تدخلها بتلك القضايا عن مصالحها والسعي من خلالها للتأكيد على مكانتها كدولة لا يمكن الاستغناء عنها، ووجهت روسيا سياستها الخارجية الى اولوية الاهتمام بحدود المجال الحيوي الجيوبولتيكي للاتحاد السوفيتي السابق، والعمل من اجل استرجاع نفوذها في الجمهوريات المستقلة منه، وتعميق علاقات التبعية التي تربط تلك الدول بها وعلى وجه الخصوص اوكرانيا، التي تحظى وبحسب الاستراتيجية الروسية التي تبناها "بوتين" بأولوية ضمن الامن القومي الروسي، بحيث ترى روسيا بأن فقدانها لأوكرانيا هي بمثابة اكبر تهديد لأمنها القومي، وذلك لأهمية موقعها الجيوسياسي بالنسبة لروسيا الاتحادية التي تعتبرها منطقة عزل ودفاع اولى ضد الاطماع الغربية التي تسعى من اجل التوسع في المناطق الحدودية لروسيا، في الوقت الذي ادركت فيه روسيا بأن اوكرانيا تسمح للغرب في تطويق ومحاصرة روسيا.

وأيضاً كانت روسيا ولا تزال ترى في اوكرانيا على انها جزء من الاراضي الروسية، فالأخيرة لم تعترف باستقلال اوكرانيا كعضو مستقل في المجتمع الدولي حتى عام ١٩٩٦، وترى بأن استقلال اوكرانيا هو انفصال مرحلي عن روسيا، وذلك لوجود نسبة كبيرة من الاثنية والسكان الروس الذين يقيمون في اوكرانيا، بالإضافة الى العامل الثقافي والتاريخي المشترك فيما بينهما، وهذه الاسباب هي من اهم الوسائل التي تستخدمها روسيا في التأثير في توجهات السياسة الخارجية الاوكرانية، ولتحقيق اهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها الامنية والاقتصادية، الامر الذي تم التأكيد عليه من خلال الرفض المستمر من قبل روسيا من اجل منع اوكرانيا في مساعيها للانضمام الى كل من الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو، فقد ظهرت السياسة الخارجية الروسية مسيطرة على الاوضاع في اوكرانيا خاصة فيما يسمى بالثورة البرتقالية لعام ٢٠٠٤، والتي عادت للظهور وتصاعد حدتها لتصبح ازمة دولية اواخر عام ٢٠١٣.

ولعل من ابرز وسائل نجاح السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا، في العدول عن فكرة انضمام اوكرانيا للاتحاد الاوربي وحلف الناتو هو استخدام الجانب الروسي للمحدد الاقتصادي كورقة رابحة واداة

ضغط على اوكرانيا، وذلك من خلال وقف امدادات روسيا للغاز الطبيعي او تقليصه، او رفع الاسعار الذي يدفع أوكرانيا للمديونية الدولية، كما ان روسيا استخدمت هذه الوسيلة كأداة اغراء وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية لأوكرانيا، بالإضافة الى عقد مجموعة من الاتفاقيات لتوطيد العلاقة بين البلدين.

وبالتالي لقد واجهت السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا مجموعة كبيرة من التحديات، وهذه التحديات ناتجة عن قناعة روسية من خلال التهديدات التي يسببها توسع الحلف الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية في مناطق جوار روسيا، فضلا عن التوتر الذي ينتج في العلاقات الروسية الاوروبية كون اوكرانيا تمثل طريق عبور للأنابيب الغاز الى اوروبا.

ان مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا مرتبط ارتباطاً وثيقياً بمدى نجاح وفاعلية الوسائل والاليات التي تستخدمها روسيا في سياستها الخارجية تجاه قضايا التحول في اوكرانيا، ومدى قدرة التأثير في السياسة الخارجية لهذه الاخيرة من اجل التقارب مع روسيا وبقاءها ضمن المجال الحيوي والاستراتيجي لروسيا، وردعها من اجل التخلي عن فكرة التباعد لتصبح داخل منظومة حلف الناتو والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية.

ومن خلال ما سبق ذكره في هذه الدراسة، توصلنا الى النتائج التالية:

١- ان من ابرز عناصر نهوض القوة الروسية من جديد هو وصول فلاديمير بوتين الى سدة الحكم، وتأثيره القوي على السياسة الروسية حيث استفاد من خبراته المهنية والشخصية بعد عمله بجهاز المخابرات السوفيتية Kgb الذي منحه الخبرة الواسعة في مجال السياسة الدولية والعلاقات الخارجية.

٢- شكلت مجموعة من المتغيرات المختلفة الدافع الاساس الذي دفع روسيا في توجيه سياستها تجاه الجوار القريب وخاصة اوكرانيا، ومن بين تلك المتغيرات التوجه الامريكي الذي عمد على ترسيخ وجوده على الحدود الروسية وفي منطقة اسيا الوسطى وذلك في اطار ما اسمته الحرب على الارهاب، في الفترة التي احتلت فيه الولايات المتحدة الامريكية العراق وافغانستان، حينها ادركت روسيا المساعي الامريكية التي تسعى لإبعاد روسيا من الاستفادة من مصالح المنطقة.

٣- كان لتوسع حلف الناتو امرا مثيراً للقلق بالنسبة لروسيا الاتحادية التي اعتبرته محاولة لتطويقها ومحاصرتها، وهذا ما جعل روسيا تستعيد قوتها من اجل الهيمنة على دول الاتحاد السوفيتي السابق.

٤- كما نستنتج من الدراسة ان الاهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها اوكرانيا تحول دون اي محاولة استبعادها عن دائرة الاهتمام الروسي، حتى وان تغيرت الظروف الاقليمية والدولية، او طبيعة ظروف المنطقة من القوة الى الضعف، فالظروف الموضوعية والحاجة الامنية والاقتصادية لروسيا تعتبر من بين العوامل التي تستدعي منح سياسة التغلغل في المنطقة اهمية كبيرة في ظل نظام دولي يتسم بالبحث عن المصالح والنفوذ، ويرجح ان تستمر روسيا في تكثيف علاقاتها مع دول المنطقة، من خلال النظر للمصالح المشتركة بين كلا الطرفين.

٥- كما تم استنتاج ان مستقبل الدور الروسي في اوكرانيا ومدى نجاحه يعتمد اعتماداً وثيقيا على الوسائل والاليات المستخدمة في سياستها تجاه اوكرانيا، اي بامكان روسيا ان تكسب اوكرانيا وبإمكانها ان تفقدها.

المصادر

المصادر باللغة العربية:

اولا: الوثائق:

١- **دستور اوكرانيا الصادر عام ١٩٩٦ شاملا تعديلاته لغاية عام٢٠١٤.**

ثانياً: المراجع (الكتب) :

١-احمد عبد الأمير خضير الانباري، **العلاقات الروسية – الغربية وتطوراتها بعد احداث اوكرانيا ٢٠١٤**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، ٢٠١٦.

٢-احمد محمود، **الازمة الاوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي**، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٦.

٣-اماني عبد الغني وغادة غالب ، **نضال الشعوب الثائرة – نماذج حول العالم** ، المركز المصري للدراسات والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠١٣.

٤-انعام جودت الجميل ، **الازمة الاوكرانية** ، اوكرانيا ، ٢٠٠٤.

٥-بشير نافع ، **الأزمة الاوكرانية تفجير الصراع على اوربا من جديد** ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٠١٤.

٦-بو منجل خالد وفاروق مجيب، **ادارة النزاع في أوكرانيابين المقاومة الامنية الروسية والامريكية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨.

٧-جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، (ترجمة: مجدي نبت)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.

٨-حسين بوقارة ، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** ، دار هومة ، الجزائر ، ٢٠١٢.

٩-حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلادمير بوتين**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٧.

١٠- خديجة عرفة ، **امن الطاقة : سلسلة مفاهيم** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٨.

١١- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مالطا، بلا.

١٢- يبيغينيو بريجنسكي ، **الاختيار : السيطرة على العالم ام قيادة العالم** ، ترجمة : عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٤.

١٣- سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، الطبعة الخامسة ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠.

١٤- سهام حروري، **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**، باتنة، ٢٠٠٥.

١٥- طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة** ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.

١٦- عبدعلي كاظم المعموري ، **المواجهة في قلب الارض: المزاحمة الروسية لولايات المتحدة الامريكية** ، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٧.

١٧- عبدالقادر محمد فهمي، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٠.

١٨- عناد كاظم حسين النائلي، **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٧.

١٩- غازي صالح النهار، **القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة الخليج، آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩١: دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار**، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

٢٠- فتحية محي الدين طه احمد، **تطور العلاقات الروسية – التركية ٢٠٠٠-٢٠١٦**، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦.

٢١- فكرت نامق عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨**، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.

٢٢- قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، إصدارات إي – كتب، لندن، ٢٠١٦.

٢٣- كوثر عباس الربيعي، **الازمة الاوكرانية والعلاقات الروسية- الامريكية التاريخ والجيوستراتيجية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ٢٠١٦.

٢٤- لمى مضر الامارة ، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٢٥- ليلى مرسي واحمد وهبان ، **حلف الشمال الاطلسي** ، دار الجامعة الجديد للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠١.

٢٦- مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر، سلسلة آفاق دولية، ١٩٨٩.

٢٧- مازن اسماعيل الرمضاني ، **السياسة الخارجية : دراسة نظرية** ، دار الحكمة ، بغداد، ١٩٩٣.

٢٨- محفوظ رسول، **الازمة الاوكرانية ورهانات امن الطاقة الروسية: مع الاشارة لحالة الامن الطاقوي الجزائري**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٨.

٢٩- محمد الامين مقراوي الوغليسي ، **دراسة : جيوبوليتيكا اوكرانيا : قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا**، مركز البيان للبحوث والدراسات ، ٢٠١٨.

٣٠- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

٣١- محمد الكوخي ،**الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب – جذور المسألة ومآلاتها**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٥.

٣٢- محمد جاسم حسين الخفاجي، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة- رؤية في الادوار والاستراتيجيات**، دار امجد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٩.

٣٣- مصطفى علوي سيف ، **استراتيجية حلف شمال الاطلسي تجاه منطقة الخليج العربي** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨.

٣٤- ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلادمير بوتين** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣.

٣٥- نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي** ، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٩.

٣٦- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

٣٧- وحيد عبد المجيد ، **الارهاب وامريكا والاسلام- من يطفئ النار** ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

٣٨- وسيم خليل قلعجية ، **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٦.

ثالثاً: الدوريات:

١-احمد دياب ، " روسيا والغرب : من المواجهة الى المشاركة "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٤٩، ٢٠٠٢.

٢- اسماء حداد ،" روسيا والتداعيات الجيوسياسية لازمة القرم في ظل التنافس الدولي على اوراسيا "، **مجلة المعيار** ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠١٨.

٣-ايجر امينة ،"عودة روسيا الى الجيوبوليتيكا : بين الفكر وتحديات الواقع "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٨.

٤-حمزة جمول ، "اوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية "، **صحيفة الاخبار** ، العدد ٢٢٣٣، ٢٠١٤.

٥-داليا ابو بكر، "وثيقة مفهوم الامن القومي الروسي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٤٠، ٢٠٠٠.

٦-ستار شدهان شياع الزهيري ، " اثر الاصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية"، **مجلة واسط للعلوم الانسانية** ، العدد ٢٠، ٢٠١٥.

٧- سهاد اسماعيل خليل، " المكانة الجيواستراتيجية لأوكرانيا واثرها على الان القومي الروسي (ازمة القرم انموذجاً)" ، **قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين**، العدد ٧٠، ٢٠١٧.

٨-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩،

٩-عبدالسلام فرج الخزعلي، " الدور الوظيفي وتشكيلة حلف الاطلسي (الناتو) بعد انتهاء الحرب الباردة " ، **مجلة كلية التربية للبنات – جامعة الملك محمد السنوسي**، المجلد ٢٨، العدد ٥.

١٠- عبدالله صالح ، " بعد قمة مايو – اهداف توسيع الحلف "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٢٩، ١٩٩٧.

١١- عطارد عوض عبد الحميد ،" روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية : التوجهات الجيوستراتيجية لأدارة الازمة الاوكرانية "، **مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد ١٦ ، ٢٠١٩.

١٢- عماد جاد ،" الجدل حول توسع الناتو "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٢٩، القاهرة ، ١٩٩٧.

١٣- عماد قدورة، "محورية الجغرافية والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا"، **مجلة سياسات عربية** ، العدد ٩، ٢٠١٤.

١٤- فارس تركي محمود، " الدرع الصاروخي الامريكي وتأثيره على العلاقات الامريكية الروسية"، **مجلة دراسات اقليمية**، العدد٤٥، ٢٠٢٠.

١٥- كوثر عباس الربيعي ، " الازمة الاوكرانية والعلاقات الروسية – الامريكية التاريخ والجيوستراتيجية " ، **مجلة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين** ، العدد ٤٥، ٢٠١٦.

١٦- لمى مضر الامارة، "**الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** "، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٧٢، بيروت، ٢٠٠٩.

١٧- مراد بن قيطة ،" العمق الحيوي : مكانة اوكرانيا في المنظور الاستراتيجي الروسي " ، **مجلة افاق للعلوم** ، العدد ١١، مارس ٢٠١٨.

١٨- مريم الباسوسي ،" خيارات محدودة : ابعاد الموقف الغربي من ازمة اوكرانيا " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد١٩٦، مجلد ٤٩، ابريل ٢٠١٤.

١٩- مهيمن عبد الحليم الوادي ‘" السياسة الروسية الثابت والمتحول الجغرافي في ظل المتغيرات الجيواستراتيجية – دراسة في منظور الجغرافيا السياسية والجيوبولتك "، **مجلة كلية التربية للبنات** ، المجلد ٢٥، العدد١، ٢٠١٤.

٢٠- ميشال يمين ، " تقدم حلف شمال الاطلسي شرقا : استمرار لنهج الحرب الباردة " ، **مجلة شؤون الشرق الاوسط** ، العدد ١١٢، بيروت ، ٢٠٠٣.

٢١- نبيه الاصفهاني، "المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية" ، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، العدد١٤٢، ٢٠٠٠.

٢٢- نظير محمود امين ، " التداعيات الاقليمية والدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي – الامريكي على مناطق النفوذ " ، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك** ، المجلد ٣ ، العدد ١٠ ، ٢٠١٤.

٢٣- نوار محمد ربيع الخيري ،" الازمة السياسية في اوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب "، **مجلة السياسة والدولية**، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٢٦، ٢٠١٥.

٢٤- هالة خالد حميد، " العلاقات الامريكية – الروسية بعد عام ٢٠٠١ المسار والمستقبل"، **مجلة السياسة والدولية**، العدد٢٥، ٢٠١٤.

٢٥- هاني شادي،" الثقة المفقودة : الصراع الروسي – الاوربي على الفضاء الاوراسي" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٩٥، يناير ٢٠١٤.

٢٦- هشام بشير، "خسائر مشتركة: التداعيات الاقتصادية الاقليمية للازمة السورية"، **السياسة الدولية**، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، اكتوبر ٢٠١٢.

٢٧- واثق محمد براك ، " التنافس الامريكي – الروسي في القوقاز الحرب الروسية – الجورجية انموذجا" ، **مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية** ، مركز الدراسات الاقليمية – جامعة الموصل ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩.

٢٨- اليكسي دولنسكي ، " حتمية الصراع : دورة الازمات في العلاقات الروسية – الامريكية " ، **اتجاهات الاحداث** ، العدد ١٩، روسيا ، ٢٠١٧.

رابعاً: الرسائل العلمية:

١-اركان ابراهيم عدوان، ((**تطور العلاقات التركية – السورية في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢: دراسة للمحددات والقضايا**))، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٥.

٢-اسماعيل موسى المتولي تركي، ((السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا واثرها على العلاقات الروسية الاوربية))، اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٩.

٣-اشرف تيسير ابراهيم عكة ، ((**علاقة روسيا بحلف الناتو ١٩٩١-٢٠٠٨**))، رسالة ماجستير ، جامعة بيرزنت ، فلسطين ، ٢٠١١.

٤-آلاء محمد محسن، ((**دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية : الرئيس فلاديمير بوتين أنموذجاً**))، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤.

٥-انفال شواح ، ((الازمة الاوكرانية وتداعيتها على العلاقات الروسية – الامريكية ٢٠١٣-٢٠١٥))، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥-٢٠١٦.

٦- بن فاضل نصيرة وعبداوي اميرة ، ((**الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في فترة الحراك العربي – دراسة حالة سوريا**)) ، رسالة ماجستير، جامعة العرب التبسي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥-٢٠١٦.

٧-جمال صدوق، ((**البعد الطاقوي في الاستراتيجية الروسية تجاه اوكرانيا**))، رسالة ماجستير، جامعة محمد بومضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

٨-حمدوش رياض،((**تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد احداث ١١سبتمبر ٢٠٠١**))، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينية، ٢٠١١.

٩-خديجة بردودي، (**السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة الاوكرانية ٢٠٠٤-٢٠١٤**)، رسالة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥.

١٠- خولة بوناب ، ((**تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الاوربي**))، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة ، طكلية الحقوق والعلوم السياسية ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٥-٢٠١٦.

١١- دنفر صفية ، ((انعكاسات الازمة الاوكرانية على العلاقات الروسية الغربية : ٢٠١٣-٢٠١٨))، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٩.

١٢- رحماني صفية ، ((**سياق سياسة روسيا الخارجية اتجاه دول الجوار القريب- دراسة حالة الجمهوريات الاسلامية الخمس ١٩٩٩- ٢٠١٠**))، رسالة ماجستير ، جامعة زيان عاشور _ الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٣- رقية غربي، ((**السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**))، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١١.

١٤- زروال سناء، ((الاستراتيجية الامنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان : اوكرانيا دراسة حالة))، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، قس العلوم السياسية ، ٢٠١٥.

١٥- طارق بادي الطراونة ،((**دور حلف شمال الاطلسي في استقرار دول البلقان : دراسة حالة كوسوفو١٩٨٩- ٢٠١١**))، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٢.

١٦- عادل عباسي ، ((**استراتيجية روسيا الاتحادية في استعادة سيطرتها على الجمهوريات الاسلامية المستقلة منذ بداية الالفية الثالثة**))، اطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية / العلوم السياسية ، ٢٠١٥- ٢٠١٦.

١٧- عبد الحق حجاب، ((العلاقات التركية – الروسية بين الاستمرارية والتغير ٢٠٠٢-٢٠١٧))، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

١٨- عز الدين عبدالله بو سمهدانة ،((**الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٨ دراسة حالة القضية الفلسطينية**))، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر – غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، ٢٠١٢.

١٩- فاتح عويسي ،((تحولات السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا))، رسالة ماجستير ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥- ٢٠١٦.

٢٠- محمد السيد حجازي سلامة ، ((ادارة روسيا للازمات الاستراتيجية الاقليمية : دراسة حالتي اوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨/ القرم ٢٠١٤))، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٦.

٢١- محمد بدر المطيري، **دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٥.

٢٢- محمد محمد الطفطاوي ، ((**مكانة روسيا في النظام الدولي واثرها على ادارة الازمة السورية ٢٠١١-٢٠١٦**))، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر- غزة ، طلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، ٢٠١٦.

٢٣- محمود محمد الكركي ، ((**العلاقات الروسية الامريكية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين و جورج بوش ٢٠٠٠-٢٠٠٨**)) رسالة ماجستير، جامعة مؤته ، العلوم السياسية ، ٢٠٠٩.

٢٤- مراد بن قيطة، **(مكانة اوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة)**، رسالة ماجستير، جامعة ناجي مختار، عنابة، ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢٥- مراد فيصل **(السياسة الاقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة اوكرانيا)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢٦- نردين حسن الميمي ، ((**الاستراتيجية الروسية في ظل نظام احادي القطبية : الثوابت والمتغيرات**))، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ٢٠١٠-٢٠١١.

٢٧- هندة رحمون ، ((**السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين : اعادة احياء الدور العالمي**))، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٨- ولد العيد مغنية ، ((**الدور الروسي في الازمة السورية بعد عام ٢٠١١**))، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العلوم السياسية ، ٢٠١٧- ٢٠١٨.

خامساً: الدراسات والابحاث:

١- عهد غزالة، **تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار**، بحث منشور،(دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية،٢٠٠٥.

٢-)- محمد احمد العقاب ، **محددات السياسة الخارجية الروسية حيال سوريا في الفترة من٢٠٠٠-٢٠١٧**، بحث منشور،(الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير ،٢٠١٦-٢٠١٧).

سادساً: الصحف:

١- حمزة جمول ، "اوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية "، **صحيفة الاخبار** ، العدد ٢٢٣٣، ٢٠١٤

المصادر باللغة الانجليزية:

1- Anders Aslund, **Ukraine: what went wrong and how to fix it**, Washington D.C. : Peterson Intitute for International Economics, 2015.

2- Dmitri Trenin , **the Ukraine Crisis and the Resumption of Creat – power Rivary**, Moscow, july, 2014.

3- Helena Yakovlev, Independent States: Care for Belarus and Ukraine, The Hebrew University, Gyrosol, 2011.

4- Henrik Boesen, Lindbo Larse, **Politics of the Great Powers and the Ukrainian Crisis: NATO and the European Union and Russia**

2014, The Danish Institute for International Studies, Copenhagen, 2014.

5- Melanie Badry, **Entry to Ukraine: The European Union and Russia**, Scientific Report, Institute of Political Studies in Lyon, University of Lyon, 2007.

6- Olga shumylo- Tapiola, **THE EURASIAN CUSTOMS UNION: friend or foe of the EU**, Carnegie endowment for international peace, CARNEGIE EUROPE, 2012.

7- Ondrei Ditrych, **Bracing for Cold Peace. US-Russia Relations After Ukraine،2015**.

8- Samuel Charap, " Ukraine: Seeking an elusive New Normal،" ***Survival: global politics and strategy*** ،Vol. 56 ، No.3,2014.

9- Sergey Paltsev, "**National Gas Export potential up to 2050**", Scientific Report, MIT, center for enrgy, 2011.

10- Steven Otfinoski, **Nations in transition: Ukraine**, New York, 2005.

سابعاً: مصادر اخرى، مصادر متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

١-ادار ة الاحصاء الروسية ، متاح على البريد الالكتروني التالي : Arabic>r t>com /socily /997536 تاريخ النشر ٢٠١٩/١/٢٨ ، تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٢/٣)

٢-أنس الطروانة, **قراءات وتحليلات:تداعيات الأزمة الأوكرانية _الجيوسياسية في العلاقات الروسية الغربية**, المركز الديمقراطي العربي ,متاح على الرابط التالي :https://www.democraticac.de, تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٦/٢٩).

٣-جورجينا ثروت حلمي عزيز، **تداعيات الازمة الاوكرانية على العلاقات الامريكية – الروسية ٢٠١٣-٢٠١٥**، المركز الديمقراطي العربي، ٣٠ يوليو٢٠١٦ ، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=34817 تاريخ الدخول(٢٠٢٠/٦/٢٨).

٤-**دستور اوكرانيا الصادر عام ١٩٩٦ شاملا تعديلاته لغاية عام٢٠١٤**، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، اوكرانيا، ١٩٩٦، ص٣، (متاح على البريد الالكتروني التالي: constituteproject.org تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٥/٨).

٥- الدلالات الاستراتيجية لوقف الاطلاقات النارية في اوكرانيا، متاح على البريد الالكتروني التالي: http://www.aljazeara.net/programs/behindthenews تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٥/٢٢)

٦-عبير عبد الفتاح محمد الغايش، مصالح الدول الكبرى المتعارضة في الازمة الاوكرانية ٢٠١٣-٢٠١٥، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، متاح على البريد الكتروني التالي https://democraticac.de/?p=36472 تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٦/٢٣).

٧-محمود المنياوي , **قضايا دولية:أوكرانيا وحدود المواجهة الأمريكية_الروسية**,فكر اونلاين ٨،مايو٢٠١٦متاح علي الرابط التالي , http://www.fekr_online.com : تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٦/٢٩).

٨-مديرية المعلومات ، " جمهورية القرم "، **المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**، العدد ١٨، ٢٠١٤، شوهد بتاريخ ؛ (٢٠٢٠/٤/٢) متاح على البريد الألكتروني التالي www.dirasat.net

٩-موقع البوابة العربية الى اوكرانيا، المشهد السياسي الحالي ، متاح على البريد الالكتروني التالي(http://www.ukraine-/arabia.ae/ae/ukraine/politics)(٢٠٢٠/٧/٣٠).

١٠- نوار جليل هاشم، اوكرانيا في المجال الحيوي الروسي، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (٢٠١٧/٦/٢٣) متاح على البريد الالكتروني التالي: https://www.politics-dz.com/ تاريخ الدخول: (٢٠٢٠/٧/٢٣).

١١- مجلة الناتو، العقوبات الاقتصادية بعد شبه جزيرة القرم : هل نجحت؟، روسيا، متاح على البريد الالكتروني التالي www.nato.int تاريخ الدخول (٢٠٢١/١/١٦).

11- (1) Ambrose Evans-Pritchard ،"The Week the Dam Broke in Russia and ended Putin's Dreams،" December 23 ،2014 ،available at: http://www.telegraph.co.uk/finance/economics/11305146/The-week-the-dam-broke-in-Russia-and-ended-Putins-dreams.html ، accessed in:(28/6/2020)

12- **Obama Doesn't Understand Putin ،McCain Tells Senat**. March 4 ،2014 ،available at: http://go.bloomberg.com/political-capital/2014-03-04/obama-doesnt-understand-putin-mccain-tells-senate/ ،accessed in: (26/6/2020).

13- Peter Baker ،**"Pressure Rising as Obama Works to Rein in Russia**،" The New York Times ،march 2،2014 ،available at: http://www.nytimes.com/2014/03/03/world/europe/pressure-rising-as-obama-works-to-rein-in-russia.html?_r=0; accessed in:(26/6/2020).

14- Andrew L. Peek ،"Why Germany and Poland Are Winners in the Ukraine Crisis،"The Fiscal Times ،March 23 ،2014 ،available at: http://www.thefiscaltimes.com/Columns/2014/03/23/Why-Germany-and-Poland-Are-Winners-Ukraine-Crisis#sthash.KljrKoZz.dpuf، accessed in:(23/6/2020).

15- US Ministry of Defense Official Website available at: http://online.wsj.com/news/article.aspx/id=122576. Accessed; (3/5/2020).

Abstract:

The study deals with the , "Russia's foreign policy toward Ukraine under President Vladimir Putin" the most prominent challenges that the Russian Federation faced in drawing its foreign policy towards neighboring countries, especially Ukraine, which Russia considered a part of it geographically and nationally, and which is considered the largest corridor for energy transport to Europe by 80%, The main goal of Russia behind its policy was to stand against the expansion of the European Union as well as the North Atlantic Treaty, led by the United States of America, since Ukraine is considered the country that separates Russia and Europe, and that Ukraine's separation from Russia means the presence of the West directly on the Russian border, which makes it difficult for the latter. Restoring its global position, Russian President Putin seeks to restore the global role of Russian power in the context of a multipolar world, of which Russia is one of its main poles.

Accordingly, the study relied on the decision-making approach, which is considered one of the approaches most interested in the study of international relations, and which deals with analyzing all the factors and influences surrounding foreign policy makers.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Anbar University

College of Law and Political Science

Department of Political Science

Russia's foreign policy toward Ukraine in the era of President Vladimir Putin

To the Council of the College of Law and Political Science, Anbar University as a part of the requirements for obtaining a master's degree in international studies.

Master thesis submitted by

Amjad Khalaf Abdul Karim Abdul Razzaq Al Mawla

Supervisd by

Assistant professor

Dr. Arkan Ibrahim Adwan

2021 1442